



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

ملفات

مسيرة التعاون الخليجي:

التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة

مركز الجزيرة للدراسات

- أبريل/نيسان 2014 -



المساهمون في إعداد الملف

د. جمال عبد الله

د. عمر الحسن

أ. غسان الشهابي

د. خالد عبدالقادر

د. ظافر العجمي

د. يحيى الزهراني

د. سعود التمامي

أ. إسلام حسن

د. أحمد الأزدي

د. طه الفراء

د. جاسم حسين

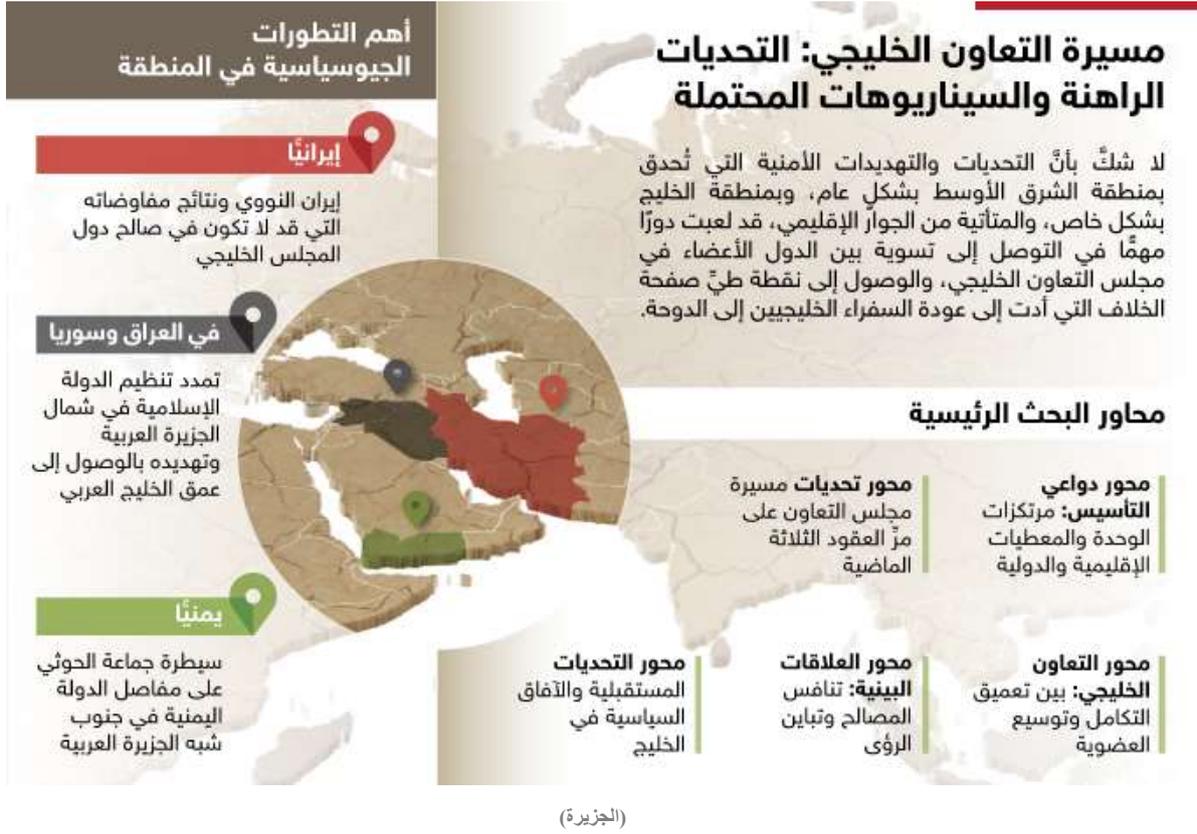
حرف الملف وأشرف عليه

د. جمال عبد الله - باحث في مركز الجزيرة للدراسات

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

الآراء الواردة في التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز

4	صفحة	مقدمة المحرر
7	د. عمر الحسن	مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية
15	أ. غسان الشهابي	كيف يقف الخليجيون من اتحادهم؟: الناس على دين إعلامهم.. أو يكادون
22	د. خالد عبدالقادر	التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات
31	د. ظافر العجمي	التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟
38	د. يحيى الزهراني	الاتحاد الخليجي: ضرورة أم خيار؟
45	د. سعود التمامي	توسعة عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات
51	أ. إسلام حسن	الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل
57	د. أحمد الأزدي	الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي
64	د. طه الفرّاء	أمن الموارد المائية في دول الخليج العربية: الواقع والمستقبل
72	د. جاسم حسين	بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج
80		خلاصات ونتائج



شهد مطلع العام 2014 تطوراً نوعياً غير مسبوق في العلاقات الخليجية-الخليجية، تمثل في سحب ثلاث دول خليجية، هي: المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين سفراءها من دولة قطر، وهو ما هدد بندايعات بالغة الخطورة على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، كمنظمة إقليمية رائدة في العالم العربي.

وعلى الرغم من انفراج تلك الأزمة الخليجية-الخليجية بعد اجتماع القادة الخليجين في قمة الرياض التشاورية في السادس عشر من نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وعودة السفراء إلى العاصمة القطرية، الدوحة، قبل انعقاد القمة الخليجية الخامسة والثلاثين فيها في التاسع من شهر ديسمبر/كانون الأول 2014، إلا أن تلك الأزمة الدبلوماسية غير المسبوقة بين عدد من أعضاء المنظومة الخليجية منذ تأسيسها قبل أكثر من ثلاثة عقود، أبرزت الحاجة الملحة لتقييم مسيرة التعاون الخليجي، بعد أكثر من 33 عاماً من تأسيسه، وذلك بالنظر إلى كون هذه الأزمة قد سلّطت الضوء على عدد من مظاهر التباينات الجليّة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إزاء العديد من الملفات الإقليمية والدولية، لاسيما فيما يتعلق بتبعات ما بات يُعرف بثورات الربيع العربي، وبشأن قضايا جوهرية أخرى ذات علاقة بالمأمول أن يكون عليه مستقبل المسيرة الخليجية في التكامل والتنسيق والتعاون الجماعي على مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، فضلاً عن السياسة الخارجية.

لا شك بأنّ التحديات والتهديدات الأمنية التي تحدق بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وبمنطقة الخليج بشكل خاص، والمتأتية من الجوار الإقليمي، قد لعبت دوراً مهماً في التوصل إلى تسوية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والوصول إلى نقطة طي صفحة الخلاف التي أدت إلى عودة السفراء الخليجين إلى الدوحة؛ وقد تمثلت أهم التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال الربع الأخير من العام 2014، في الثلاثية التالية:

1. تمدد ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في شمال الجزيرة العربية وتحديداً في كل من سوريا والعراق، وتهديده بالوصول إلى عمق الخليج العربي.
2. تمكّن جماعة الحوثي من السيطرة على مفاصل الدولة اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية.
3. سيرورة المفاوضات بين مجموعة 1+5 (روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية+ألمانيا) من جهة وإيران من جهة ثانية، والنتائج المحتمل التوصل إليها خلال الأشهر القادمة، والتي قد لا تكون بالضرورة في صالح دول مجلس التعاون الخليجي من حيث التوازنات الإقليمية.

بناء على ما تقدم، يسعى هذا الملف الذي يقدمه مركز الجزيرة للدراسات إلى تقديم رؤية تقييمية لمسيرة التعاون الخليجي على مدار أكثر من ثلاثة عقود، كما يحاول استشراف السيناريوهات المحتملة لمساره المستقبلي، في ضوء التطورات الإقليمية، والدولية.

يتضمن هذا الملف خمسة محاور رئيسة، تناولها بالبحث مجموعة من الباحثين والخبراء بالشأن الخليجي، وقد جاءت على النحو التالي:

المحور الأول: مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس، مرتكزات الوحدة، المعطيات الإقليمية والدولية

- أسباب ودواعي تأسيس المجلس وفقاً لوجهة النظر الرسمية.
- فكرة الوحدة الخليجية في الرأي العام الخليجي "غير الرسمي".
- السياق الإقليمي والدولي الراهن وإعادة تعريف المبادئ الحاكمة للعلاقات الخليجية-الخليجية.

وتَمَّ تناول هذا المحور في ورقتين:

حيث تناول الدكتور/ عمر الحسن، بالبحث أسباب ودواعي تأسيس مجلس التعاون الخليجي من وجهة النظر الرسمية للدول الأعضاء في المجلس.

كما رصد الباحث/ غسان الشهابي، موقف الخليجيين من فكرة الاتحاد الخليجي وكيف لعب الإعلام المحلي في الدول الخليجية دوراً مهماً في صناعة الرأي العام لمواطني دول الخليج من الوحدة الخليجية.

المحور الثاني: تحديات مسيرة التعاون الخليجي خلال العقود الثلاثة الماضية

- التعاون والتكامل الاقتصادي الخليجي: إنجازات مؤثرة.
- التعاون الأمني والعسكري الخليجي: نتائج محدودة.

وقد تمَّ البحث في هذا المحور من خلال ورقتين أيضاً:

يحاول الدكتور/ خالد شمس عبد القادر، في ورقته المعنونة "التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات"، أن يغوص في أعماق ذلك التعاون في واحد من أهم مجالات التعاون بين الدول "الاقتصاد"؛ ليرصد بالتحليل ما تمَّ تحقيقه فعلاً، ويشير بالبنان إلى العقبات التي أعاقَت الوصول إلى التعاون والتكامل التام بين الدول الأعضاء في المجلس.

أما الدكتور/ ظافر العجمي، فقد حاول في بحثه أن يجيب على سؤال طرحه بدايةً كعنوان لورقته "التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟".

المحور الثالث: التعاون الخليجي: بين تعميق التكامل وتوسعة العضوية

- ضرورات ودوافع ومستقبل الاتحاد الخليجي.
- توسعة عضوية مجلس التعاون: الخيارات والمحددات.

تناول كل من الباحثين، الدكتور/ يحيى الزهراني، والدكتور/ سعود التمامي هذا المحور؛ حيث سعى الدكتور/ الزهراني من خلال ورقته إلى أن يجيب على تساؤل مفاده "هل الاتحاد الخليجي ضرورة أم خيار؟".

أمّا الدكتور/ التمامي فقد تناول قضية "توسعة عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات"، وذلك في ضوء السياق الإقليمي الضاغط على دول مجلس التعاون الخليجي العربية، والذي يدفعها بشكل دوري إلى محاولات إعادة تموضعها الإقليمي بغرض تحسين مكانتها الجيوسياسية وتجنبها مخاطر التحديات والتهديدات المحتملة.

المحور الرابع: العلاقات البينية: تنافس المصالح وتباين الرؤى

تناول الباحث/ إسلام خالد حسن مسألة الخلافات الخليجية-الخليجية، لاسيما الأزمة الدبلوماسية التي هزت أركان مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2014، والتي أدت إلى سحب سفراء كل من السعودية والإمارات والبحرين من الدوحة، وحاول أن يبحث في أسبابها وآليات حلها.

المحور الخامس: الخليج والتحديات المستقبلية

تشارك في أوراق هذا المحور ثلاثة من الخبراء الخليجين، هم: الدكتور/ أحمد الأزدي، والدكتور/ طه الفراء، والدكتور/ جاسم حسين؛ حيث تطرق الدكتور/ الأزدي، إلى قضية في غاية الأهمية ألا وهي "أثر الطائفية السياسية والإرهاب على الأمن الوطني والجماعي لمنظومة مجلس التعاون الخليجي"، بينما تناول الدكتور/ الفراء مسألة "أمن الموارد المائية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل". وأخيرًا، سعى الدكتور/ حسين إلى البحث في "بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج".

ونختم هذا الملف بمجموعة من النتائج والتوصيات بناءً على أهم ما تضمنته الأوراق البحثية التي جمعها هذا الملف الخليجي.

محرر الملف

د. جمال عبد الله - باحث في مركز الجزيرة للدراسات

مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية

عمر الحسن*



ملخص

تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماع قادة دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عُمان) في العاصمة الإماراتية أبو ظبي خلال الفترة (25-26) مايو/أيار 1981، وأطلق على هذا الاجتماع "قمة التأسيس"، حيث تم خلاله التوقيع على النظام الأساسي للمجلس، والذي هدف إلى تحقيق التعاون بين دول الخليج الست وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

لقد سيطر الدافع الأمني على إنشاء هذا التنظيم، رغم ذلك، فإن متابعة التصريحات الرسمية تكشف عن وجود تنوع في دواعي التأسيس؛ حيث يذهب بعض التصريحات إلى أن نشأة المجلس جاءت نتيجة لتوافر مقومات وخصائص مشتركة محفزة للتكامل، فيما تشير تصريحات أخرى إلى أن النشأة تمثل استجابة لما شهدته فترة السبعينات وبداية الثمانينات من أحداث وتحديات.

يمكن لتحليل البيئة الإقليمية والدولية أن يوصلنا إلى الدور الذي لعبته في تأسيس مجلس التعاون الخليجي، حيث وقفت بعض الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية وراء إنشائه، ومن أهم هذه الاعتبارات: "الثورة الإسلامية" وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية؛ الحرب العراقية-الإيرانية؛ تماثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين دول المجلس؛ فكرة الأمن الجماعي الإقليمي؛ دخول منطقة الخليج في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي؛ التغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي وخاصة في مجال العلاقات الاقتصادية العالمية؛ والتي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من شركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين أنفسهم؛ انقسام العالم العربي بشدة إزاء خطوات السلام المصري-الإسرائيلي؛ الصراع في أفغانستان والآثار السلبية الناتجة عن الاحتلال السوفيتي والتي يمكن أن تنعكس على منطقة الخليج.

يرى الباحث أنه قد فرض على مجلس التعاون الخليجي أن يضع قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته، رغم أن البيان الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون والذي صدر في أبو ظبي في مايو/أيار 1981 لم يتحدث عن الأمن بصورة مباشرة.

من أهم الخلاصات التي تخلص إليها هذه الورقة هي أن هاجس الأمن لم يمنع دول مجلس التعاون الخليجي من التركيز على الجوانب المختلفة للتعاون فيما بينها، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، سعياً إلى تحقيق هدف أساسي وهو قيام الوحدة فيما بينها. كما أنه ورغم تأكيد دول المجلس على أن أمن الخليج يضمنه أبنائه، فقد ميزت هذه الدول بين أمن دول الخليج العربية والأمن الإيراني، ما نتج عنه وقوفها إلى جانب العراق في حربه ضد إيران خلال عقد الثمانينات القرن الماضي، كما أكدت دول المجلس على أن الأمن الخليجي هو جزء من الأمن القومي العربي، وليس منفصلاً عنه، كما حاولت إيران أن تروج لذلك.

مقدمة

تعد منطقة الخليج العربي من إحدى أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم استناداً إلى عدة اعتبارات كموقعها الاستراتيجي، وأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدلات التبادل التجاري مع دول العالم، فضلاً عن كون المنطقة أهم مستودع للنفط في العالم؛ إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط؛ بما يحمله ذلك من تأثير على النمو الاقتصادي العالمي.

ومن ناحية أخرى، تمثل دول مجلس التعاون الخليجي تركيبة سياسية متجانسة، تجمعها التجربة التاريخية، ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة.

وانطلاقاً من أهميتها وارتباطها ببعضها البعض برزت أهمية وجود كيان جماعي يعبر عن المصالح المشتركة لتلك الدول ويتفاعل مع الأحداث الإقليمية والدولية المحيطة تأثيراً وتأثراً، واستجابة لبعض المتغيرات والمعطيات الإقليمية والدولية (1).

وبالفعل، فقد تمّ الإعلان عن إنشاء المجلس خلال اجتماع قادة دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عُمان) في أبو ظبي خلال الفترة (25-26) مايو/أيار 1981، وأطلق على هذا الاجتماع قمة التأسيس؛ حيث تم خلاله التوقيع على النظام الأساسي للمجلس والذي هدف إلى تحقيق التعاون بين دول الخليج الست وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وإنشاء المشاريع المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع المجالات بما يخدم مصالحها ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها (2).

وإذا كان من المتعارف عليه في الوسط العلمي البدء بوضع الإطار النظري أولاً لئتم التطبيق عليه بعد ذلك، فإن طبيعة الدراسة التي نحن بصددتها تقتضي أن ننهج نهجاً مختلفاً؛ وذلك بسبب الاختلاف الظاهري بين الدواعي التي ساقها قادة دول مجلس التعاون لإنشاء المجلس وبين تلك التي دفعت إليها الظروف الإقليمية والدولية، وبالتالي تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور: يعرض الأول لدواعي تأسيس مجلس التعاون من وجهة النظر الرسمية الخليجية، فيما يحلل الثاني دوافع تأسيس المجلس في ضوء الظروف والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، أما المحور الثالث فيسعى لتفسير تأسيس مجلس التعاون في ضوء نظريات العلاقات الدولية، وذلك للموازنة بين النظرة الرسمية وغير الرسمية لدواعي التأسيس، وهو ما يساهم في الخروج ببعض الخلاصات في هذا الشأن.

دواعي تأسيس مجلس التعاون من وجهة النظر الرسمية الخليجية

تكشف الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء لتشكيل المجلس عن سيطرة الدافع الأمني على فكرة إنشائه؛ فمن بين ثلاثة اقتراحات قُدمت، كان الطابع الأمني مسيطراً على اثنين منها، وهما الاقتراحان السعودي والعُماني؛ حيث دعا الأول إلى إنشاء منظمة خليجية تهدف إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج، وإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية، بدلاً من إنشاء حلف عسكري، مع استبعاد فكرة الأحلاف العسكرية تماماً مع الدول الأجنبية، كما طالب الاقتراح السعودي باشتراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة، وتسهيل المحافظة على القوانين والنظام الداخلي فيها، وتشجيع دول الخليج العربي على تحقيق الاستقلال الذاتي. فيما دعا الاقتراح العُماني إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة في المنطقة.

أما الاقتراح الثالث والذي تقدمت به الكويت فرغم أنه لم يتحدث عن الجوانب العسكرية والأمنية، وركّز على الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية (3)، إلا أنه نابع في الأساس من مبادرة بحرينية نتيجة إدراك أمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة -رحمه الله- لضرورة مواجهة التهديدات الإقليمية ضد دول الخليج؛ ما دفعه إلى تكليف وزير الخارجية البحريني آنذاك الشيخ محمد ابن مبارك بنقل مقترح إلى ملك المملكة العربية السعودية في حينه الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- بإنشاء منظمة إقليمية تضم دول الخليج العربية تحت مظلة واحدة، وهو المقترح الذي حظي بتأييده وطلب نقله إلى أمير الكويت المرحوم الشيخ جابر الأحمد الصباح؛ الذي بارك بدوره الفكرة وأحالها إلى جامعة الكويت التي قامت بدراستها وتقدمت بمشروع إنشاء المجلس.

ورغم ذلك لم تُشر ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون -الذي وقَّعه قادة الدول الست في 25 مايو/أيار 1981- إلى البُعد الأمني، وإنما أشارت إلى عوامل قيام المجلس بالقول: "... إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية... وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها... ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها بما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية... واستكمالاً لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة هدفها... وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى... وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا

العربية والإسلامية، وافقت فيما بينها على إنشاء هذا المجلس" (4)، وفي هذا الإطار حدد النظام الأساسي أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي (5):

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية، والشؤون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

وبعيداً عن هذا وذلك، أي: طبيعة المبادرات التي طُرحت لإنشاء المجلس وما تضمنته ديباجة النظام الأساسي للمجلس، تكشف متابعة التصريحات الرسمية هي الأخرى عن وجود تنوع في دواعي التأسيس؛ حيث يذهب بعض التصريحات إلى أن نشأة المجلس جاءت نتيجة لتوافر مقومات وخصائص مشتركة محفزة للتكامل، فيما تشير تصريحات أخرى إلى أن النشأة تمثل استجابة لما شهدته فترة السبعينات وبداية الثمانينات من أحداث وتحديات.

فالعاهل السعودي الراحل الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- أشار إلى أن "إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل الاستجابة العملية لمطلب وضرورة إقليمية أملتها متطلبات العصر، فضلاً عن توفر عنصر التجانس ومقومات التقارب بين دوله الست" (6)، وهو ما ذهبت إليه أيضاً الدكتورة "بهية الجشي" النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى البحريني من أن "تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربي كان أمراً حتمياً، نظراً لامتلاك المنطقة الكثير من المقومات المشتركة، والروابط الدينية والثقافية، إلى جانب تشابهها في الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصلات القربى التي تجمع العائلات الخليجية تبعاً للروابط بسبب التصاهر والتزاوج والنظام القبلي" (7).

في حين رأى السفير "عبدالله بشارة" الأمين العام الأول لمجلس التعاون أن "فكرة تأسيس المجلس جاءت من استياء تولد لدى قادة الخليج من الأساليب غير المعتادة وغير الأخلاقية، التي اتبعتها بعض العواصم لتأمين الموافقة الخليجية على البرنامج الذي وضعته بغداد ضد مصر، إضافة إلى نجاح الثورة الإيرانية، وما رافقها من صخب ثوري شعاراني، موجّه ضد دول الخليج، وانفجار الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر/أيلول 1980، والوضع المتوتر بين سلطنة عُمان واليمن الجنوبي، والتبدلات التي شهدتها الساحة الدولية، على إثر غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، والتهديد الذي رافقه لاستقرار باكستان" (8).

الظروف الإقليمية والدولية الدافعة لتأسيس مجلس التعاون

بعد رصد المواقف الرسمية، من المهم تحليل البيئة الإقليمية والدولية للتعرف على دورها في إنشاء مجلس التعاون الخليجي. وانطلاقاً من هذا، هناك بعض الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي وقفت وراء إنشائه، ويمكن إجمالها بالتالي:

أولاً: الاعتبارات الخاصة بمنطقة الخليج وتمثل بـ:

1. الثورة "الإسلامية" وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية

شهدت الأوضاع الداخلية في إيران في منتصف العام 1978 تطوراً كبيراً بسقوط حكم الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية في فبراير/شباط 1979. وقد أدت هذه الثورة إلى تعقد الوضع الجيوستراتيجي المجاور لدول الخليج العربي، وصنعت تحولاً نوعياً بالغ التأثير في دول المجلس، مثل دافعاً لها لتأسيس المجلس بعد انهيار نظام الشاه في إيران، لكن هذا التحول الديناميكي في إيران استبدل بهاجس الخوف من نظام الشاه الخوف من زحف المؤثرات الشيعية إلى دول الخليج العربية، وطالت تهديداته مباشرة دولاً مثل الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية (9).

2. الحرب العراقية-الإيرانية

اندلعت الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر/أيلول 1980 واستمرت حتى عام 1988، وقد جاء اندلاع تلك الحرب قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو ثمانية أشهر ليسرّع من اتجاه دول الخليج الست نحو تنفيذ توجهها المعلن بإنشاء المجلس، وذلك في ضوء ما ترتب على قيام الحرب من إشكاليات أمنية خطيرة للدول الخليجية التي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيستين في المنطقة، وهما: العراق وإيران، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي

إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة، علاوة على أضرارها ليس فقط على طرفيها، وإنما أيضًا على كافة دول المنطقة (10).

3. تماثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين دول المجلس

تتميز دول الخليج العربية الست بتمائل الوضع الاقتصادي إلى حد كبير وكذلك تماثل التركيبة السياسية والاجتماعية، مع تطلع كل منها إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل والرغبة "الجادة" في إيجاد قاعدة صناعية قوية ومتنوعة. ويؤكد بعض الدراسات أن قرار إنشاء المجلس لم يكن وليد اللحظة، بل كان تجسيدًا مؤسسيًا لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي ممتد؛ حيث تتميز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، والتي يسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطًا بين سكان هذه المنطقة وتجانسًا في الهوية والقيم (11).

ثانيًا: الاعتبارات الإقليمية

وتتمثل في الضعف الذي أصاب جامعة الدول العربية، بعد الجدل الذي أثير حول معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، وانتقال الجامعة إلى تونس، وبالتالي تفكك عنصر الأمن القومي العربي الجماعي؛ مما أثار شعورًا بالفراغ الأمني داخل العالم العربي، فكان السعي الخليجي للتوصل إلى إطار لأمن منطقة الخليج التي تواجه تحديات كبيرة.

ويُرجع بعض الباحثين تأسيس مجلس التعاون للحاجة إلى الأمن الجماعي الإقليمي؛ حيث تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو/أيار 1981، وشكّل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة، لتعطي البعد الخارجي للأمن الجماعي نتيجة لازدياد الصراع العسكري في المنطقة، واندلاع الحرب العراقية-الإيرانية التي أدت إلى فقدان كل من إيران والعراق أهليتهما للقيام بدور "شرطي" الخليج؛ ما أدى إلى تغييرات بنوية في النظام الإقليمي، ودفع بدول الخليج العربية إلى تركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والأمن في المنطقة (12).

ثالثًا: الاعتبارات الدولية

وتتلخص في دخول منطقة الخليج في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وفي هذا السياق جاء ردُّ "بريجنيف" على مبدأ "كارتر" بشأن أمن الخليج واستغلال الاتحاد السوفيتي لعلاقاته القوية مع العراق وبعض دول الخليج الأخرى في تقوية نفوذه بالمنطقة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أضفى نوعًا من التوتر على التفاعلات السياسية بها، خاصة مع اقتراب الاتحاد السوفيتي من المياه الدافئة في الخليج بعد غزوه أفغانستان عام 1979.

يُضاف إلى هذه الظروف عوامل عديدة أخرى، أهمها التغييرات التي حدثت على الصعيد الدولي، وخاصة في مجال العلاقات الاقتصادية العالمية، والتي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من شركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين، في ضوء نظام اقتصادي جديد، يسعى إلى ترتيب العلاقات بين الشمال والجنوب، ويحاول أن يجعلها متكاملة ومتجاورة بدلاً من بقائها معتمدة على إحدى الجهات دون غيرها.

ويشير بعض الدراسات إلى أن فكرة التجمع الخليجي تعود إلى منتصف الثلاثينات؛ حيث شجعت بريطانيا فكرة إقامة اتحاد بين بعض الإمارات، كما تعددت المحاولات لتأسيس هذا التجمع. ويجد هذا التجمع مقوماته الأساسية في عوامل عدة يأتي في مقدمتها الاعتبار الأمني والشعور بالتهديد الخارجي، ويعضدها تماثل القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة لشعوب المنطقة بتقارب قيمها وعاداتها وتراثها الثقافي. ويمثل العامل الجغرافي أهمية خاصة في هذا التجمع بحكم مقومات الارتباط المكاني، وبحكم الموقع، وكذلك العامل الاقتصادي الذي يتمحور حول النفط، وتشابه مشاكل أقطار المنطقة وطموحاتها من أجل التنمية والتحديث، بالإضافة إلى كونها أقطارًا قليلة السكان تعتمد إلى حد كبير على العمالة الوافدة التي تفوق نسبتها في أكثر هذه الأقطار نسبة العمالة المواطنة. وعلاوة على هذا، فإن التجانس السياسي يضيف بعدًا مهمًا؛ إذ تتبع هذه الأقطار أنظمة حكم متشابهة، وفلسفة اقتصادية متقاربة، كما تتشابه إلى حد كبير في ارتباطها الوثيق بالمعسكر الرأسمالي الغربي (13).

إجمالًا، يمكن إرجاع دوافع تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جملة من الظروف، أهمها (14):

- الصراع في أفغانستان، والآثار السلبية للاحتلال السوفيتي التي يمكن أن تنعكس على منطقة الخليج، وما أبدته موسكو من اهتمام بأمن المنطقة وعزمها على المشاركة في شؤونها، وقد أدى هذا الموقف إلى دخول دول الخليج لأول مرة دائرة الحرب الباردة عندما رد "بريجنيف" على نظرية "كارتر" حول أمن الخليج، خاصة وأنه كان

لموسكو صداقة مع العراق وعلاقات متطورة مع الكويت جعلت الخلاف حول دور موسكو والعلاقات معها موضع جدل بين دول الخليج العربية.

- قيام الثورة "الإسلامية" في إيران في فبراير/شباط 1979، وسياسات إيران التي أثارت شكوك دول الخليج خاصة تلك المتعلقة بعزم إيران على تصدير ثورتها إلى دول الخليج، وبداية الجدل بين الشيعة والسنة في المنطقة، وبين النظم الجمهورية والنظم الملكية، مما خلق جواً من التوتر والريبة على صفتي الخليج.
- تجدد المنازعات والتوترات بين العراق وإيران حول قضايا ثنائية وخليجية؛ حيث رغبت القيادة العراقية حينها في تعديل اتفاق الجزائر لعام 1975 حول شط العرب، وأثارت في نفس الوقت عدداً من المنازعات "الخامدة"، وإن كان مفهومًا أن إيران الثورة كانت ترغب في إعادة النظر في مجمل المصالح والسياسات والتوازنات في الخليج، يعرض أمن دول الخليج العربية لمختلف المخاطر، ويجعل من الضروري اتخاذ موقف موحد متزن يقلل مضار اشتعال فتيل الأزمة في المنطقة، وربما يعطي هذه الدول فرصة القيام بدور المنطقة العازلة السياسية والمحايدة أو دور الوسيط لتسوية الصراع.
- انقسام العالم العربي بشدة إزاء خطوات السلام المصري-الإسرائيلي؛ مما عرض مفاهيم الأمن القومي العربي للخطر، ودور الجامعة العربية التي عانت هي الأخرى من تلك الظروف، وأثار ذلك شعوراً بالفراغ الأمني وجعل الحاجة ملحة إلى إطار للتشاور ودراسة المواقف والمصالح بين دول الخليج العربية.

إنّ هذه العوامل والظروف أدخلت الخليج في نطاق الثنائية الدولية؛ مما ألحق الضرر وجلب التوتر والقلق لدول الخليج نفسها؛ ذلك أن الصراع في أفغانستان كان إلى حد كبير سوفيتياً-أميركياً قريباً من الخليج، ومثيراً لقلق الدولتين العظميين على مصالحهما فيه، كما أن الاهتمام الأميركي بالمصالح البترولية والسياسية في الخليج وإزاء إسرائيل قد أبرزه قلق واشنطن من سياسات الثورة الإسلامية في إيران وتصديدها لها، فجمعت واشنطن بين مساندة "المجاهدين" ومناهضة إيران لأسباب متناقضة بالطبع.

النظريات المفسرة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي

تتعدد النظريات المفسرة في حقل العلاقات الدولية لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنها:

النظرية الليبرالية الجديدة (منظور الاعتماد المتبادل)

يشير "الاعتماد المتبادل" إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأجزاء المتعددة في الأجزاء المختلفة من نظام معين على بعضهم البعض؛ أي: تعني الاعتماد المشترك (15). ويشير الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة (16).

وترى النظرية الليبرالية الجديدة أن المؤسسات (الإقليمية-الدولية) تنظم المصالح بين الدول وتضعها في ترتيبات تعاونية فيما بينها، كما أنها تساعد في التخفيف من الفوضى في النظامين الإقليمي والدولي، وتؤدي مشاركة الدول في المنظمات الدولية إلى تشجيع التعددية والتعاون كوسيلة لتأمين المصالح الوطنية وتساعد في التغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل (17).

وتكشف الليبرالية الجديدة عن صعوبة تحقيق التعاون في حالة عدم وجود مصالح متبادلة بين الدول، فالدول تتعاون من أجل تحقيق مكاسب مطلقة، والمشكلة الرئيسية أو العقبة الكبرى تتمثل في وجود عدم امتثال والتزام بالتعاون من جانب بعض الدول، ومن ثمّ ووفقاً لليبرالية الجديدة فإنه يمكن إقناع الدول والفاعلين الآخرين بالتعاون إذا أصبح لديهم ثقة في أن جميع الدول سوف تلتزم بالوعود، وأن هذا التعاون سيفضي إلى تحقيق مكاسب مطلقة. وتشير النظرية أيضاً إلى أن هناك مجالات يكون فيها التعاون أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والثقافية، أما التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية فنجد الليبراليين الجدد أقل تفاؤلاً بشأنه (18). وترى الليبرالية الجديدة أن درجة عالية من الترابط تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول مما يدعم الاستقرار في النظامين الدولي والإقليمي (19).

ويكشف بعض الدراسات توقف الاعتماد المتبادل على عدة مؤشرات، أهمها (20):

- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام.
- درجة حساسية الفاعلين الدوليين للتغيرات التي تحدث في النظام.
- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.
- توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

ووفقاً لهذه النظرية؛ فإن تأسيس مجلس التعاون جاء لتنظيم المصالح بين دول الخليج الست ووضعها في ترتيبات تعاونية فيما بينها، كما أنه يمثل وسيلة لتأمين المصالح الوطنية لتلك الدول، ويساعد في التغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول الست. وترجع سهولة التعاون بين تلك الدول وفقاً للنظرية إلى وجود مصالح متبادلة فيما بينها، فالدول اتجهت إلى التعاون وتأسيس المجلس من أجل تحقيق مكاسب مطلقة مع وجود قدر من الثقة في امتثال والنزاهة الدول الست بقواعد التعاون. وقد سار مجلس التعاون في تأسيسه إلى المجالات التي يكون التعاون فيها أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، مع تأجيل "أو عدم إعلان" التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية في البداية.

نظريات التكامل الإقليمي

نشأت نظريات التكامل الإقليمي لتفسير عملية التكامل بين الدول المختلفة من حيث الدوافع والقوى المحركة والآليات مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية. ويُعرّف التكامل الإقليمي بأنه "عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تؤول إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية في السابق، وهذا الكيان الدولي الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تحاول أن تستقطب كل الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها... إلخ".

وتعد "النظرية الوظيفية" واحدة من أهم نظريات التكامل المفسرة لتأسيس مجلس التعاون. وترتبط هذه النظرية بإسهامات "ديفيد ميتزاني"، وتقوم فكرة النظرية على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكامل، والتركيز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي. ويضرب "ميتزاني" مثلاً بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحرب العالمية الأولى في حين استمرت منظمة العمل الدولية -وهي منظمة وظيفية- في أداء عملها. والتصور النهائي لعملية التكامل لدى "ميتزاني" يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية، وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية "الإقليمية" مع الاحتفاظ بسيادتها السياسية.

كما يقوم نموذج التكامل الوظيفي على رفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات القومية الأعضاء في تلك الترتيبات التعاونية، ويفضل عليها التقدم التدريجي المحسوب والمدرّوس على طريق التكامل، وذلك من خلال التركيز على قطاعات محددة، ويفترض النموذج الوظيفي أن الدول حتى وإن تشابهت ظروفها أو تلاققت مصالحها، فإنها لا تستطيع أن تحقق الاندماج الفوري والشامل الذي يمكن أن يمتد إلى مختلف جوانب الحياة فيها؛ فالتكامل الإقليمي بأسلوب الإنجاز المرحلي يمكن أن يقود إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية، بحيث تشمل في النهاية كل هذا معاً.

وتحدد نظريات التكامل مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل الإقليمي، وأهمها:

- **التماثل الاجتماعي:** ويعد من الشروط المسبقة لتحقيق التكامل الإقليمي، باعتباره المحرك الاجتماعي في خلق الدافع إلى التكامل كما يسميه "كارل دويتش"، ويقصد به ضرورة توافر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف عملية التكامل. وثمة اتفاق بين الباحثين على أن هناك حدّاً أدنى من المتطلبات لا يمكن النزول عنه إذا ما أريد لهذه العملية التكاملية أن تبدأ وتستمر، ومن أبرز هذه المتطلبات: غياب مشاعر التعصب الثقافي القومي، ووجود علاقات ودية بين الحكومات المعنية، والاتفاق المشترك على أهداف السياسة الخارجية.
- **التشارك في القيم:** وخاصة بين النخب؛ إذ تعزز قوة الدفع في عملية التكامل. فبالنسبة للتكامل الاقتصادي مثلاً، قد يتحقق الانتماء القيمي المشترك من خلال الارتباط بالأيديولوجية الرأسمالية أو الاشتراكية. وبالنسبة للتكامل السياسي، قد يتحقق عامل التشارك في القيم من خلال اعتناق المبدأ الديمقراطي... إلخ.
- **المنافع المتبادلة:** إن توقع المنافع على أساس متبادل هو أيضاً من أهم المتطلبات المسبقة لتحقيق التكامل الإقليمي، فهي توفر الحافز للتنازل عن بعض صلاحيات السيادة القومية، وبدون هذا التوقع فإن الدول تتردد في الارتباط بعملية تكاملية مقيدة لسلطتها.
- **علاقات تاريخية ودية:** ويقصد بها أن يكون السجل التاريخي للعلاقة بين أطراف عملية التكامل يصب في اتجاهات تعزز الطابع السلمي للتعامل المشترك؛ إذ لا يمكن تصور أن ينطلق التكامل من حصيلة متراكمة من التفاعلات السلبية أو الانطباعات العدائية حتى وإن كان قد طرأ على تلك العلاقة في خطوطها العامة بعض التحسن النسبي فيما بعد.
- **المؤثرات الخارجية:** ويقصد بها المؤثرات الخارجية المحفزة لأطراف العملية التكاملية، وقد يتمثل التأثير الخارجي في صورة: تهديدات العدوان، أو الحرب الموجهة ضد هذه الأطراف، أو الشعور بالتهديد الاقتصادي الخارجي... إلخ.
- **ووفقاً لنظريات التكامل،** فإن تأسيس مجلس التعاون جاء متسقاً مع الطرح الوظيفي القائم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية مع احتفاظ الدول بسيادتها السياسية ورفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الدول الأعضاء في المجلس.

كما سعت الدول الست إلى التقدم التدريجي المدروس على طريق التكامل من خلال التركيز على قطاعات محددة؛ أي من خلال اتباع أسلوب الإنجاز المرحلي بما يؤدي إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية وصولاً إلى الوحدة، وهو ما أكد عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون.

كما كشف الواقع عن توافر المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل وفقاً لنظريات التكامل الإقليمي في دول مجلس التعاون الست، ومنها: التماثل الاجتماعي، والتشارك في القيم، والمنافع المتبادلة، والعلاقات التاريخية الودية، والمؤثرات الخارجية المتمثلة في النزاعات القريبة من تلك الدول. وفي إطار هذه النظريات المفسرة وانطلاقاً من الظروف والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، تقرر الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو/أيار 1981.

خاتمة

بعد استعراض وجهات النظر الرسمية ورؤى المحللين والنظريات المفسرة لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج يمكن القول: إن نشأة المجلس جاءت في مرحلة تاريخية كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنياً وعسكرياً، فرضت على مجلس التعاون أن يجعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته رغم أن البيان الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في أبوظبي في مايو/أيار 1981 لم يتحدث عن الأمن بصورة مباشرة؛ حيث أشار إلى أن أسباب ودواعي تأسيس مجلس التعاون تتمثل فيما يربط تلك الدول من علاقات تاريخية وطيدة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة.

ولعل ذلك نابع من إدراك واضعي النظام الأساسي، أن مفهوم الأمن الداخلي والخارجي لن يكون محل إجماع في تلك اللحظة؛ ولذا أكد نظامه الأساسي على هدف أولي، وهو قيام الوحدة بين أعضائه من خلال مراحل التعاون والتنسيق وتقريب وجهات النظر، ودمج المؤسسات وتوحيد السياسات وتأكيد مظاهر الاختلاف، لتتوازى معها مرحلة قطع فيها المجلس شوطاً طويلاً في توحيد مفهوم الأمن الجماعي وتشكيل قوات درع الجزيرة التي كانت نواة ل جيش خليجي قام بدور عملي ومعنوي في تحرير الكويت عام 1991 (21)، اقتناعاً بأن "الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكد دورهم الجماعي" (22).

وأخيراً، يمكن الخروج بالخلاصات التالية:

1. لم يمنع "هاجس الأمن" دول مجلس التعاون من التركيز على الجوانب المختلفة للتعاون فيما بينها، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، سعياً إلى تحقيق هدف أساسي وهو قيام الوحدة فيما بينها.
2. ساهمت الظروف والعوامل الخارجية (الإقليمية-العالمية) بدور أكبر في تأسيس مجلس التعاون، وبدرجة تفوق دور العوامل الداخلية، وقد استمر المجلس رغم اختفاء معظم العوامل الخارجية، وبالتالي فثمة تمييز بين العوامل والظروف المؤدية لقيام المجلس، والعوامل التي تبرر استمرار المجلس.
3. رغم تأكيد دول المجلس على أن أمن الخليج يضمنه أبنائه، فقد ميزت بين أمن دول الخليج العربية والأمن الإيراني، ولذا كان وقفها إلى جانب العراق في حربه مع إيران، كما أكدت على أن الأمن الخليجي هو جزء من الأمن القومي العربي، وليس منفصلاً عنه، كما حاولت إيران أن تروج لذلك.
4. أدت النشأة سالفة الذكر لمجلس التعاون إلى تمتعه بصفة الاستمرارية والبقاء فيما فشل كثير من تجارب الوحدة العربية الأخرى على الرغم من التحديات الكثيرة التي أحاطت به منذ إنشائه، وكانت كفيلاً بوأده وتعطيل أعماله، كالاخلافات الحدودية بين عدد من أعضائه، والحرب العراقية-الإيرانية على حدوده، إضافة إلى الثورة الإيرانية واتجاهاتها، وأخيراً الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس/آب 1990.

* عمر الحسن - رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية-لندن

الهوامش

- 1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عامًا من الإنجازات، يناير/كانون الثاني 2002، ص3.
- 2) د. عبد الله بن عبد الله العبيد، السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية "تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، عمان، الأردن، 29-31 ديسمبر/كانون الأول 2007، ص4.
- 3) R. Holsti, R. Siverson, A. international system: Interdependence, Integration and Fragmentation", In: Ole K. J. Holsti, "Change in the (3) Colorado: Westview Press, 1980), PP.2-24), George (eds.), Change in the International System
- 4) نزيهة الأفندي، الاعتماد المتبادل لمجابهة العولمة، السياسة الدولية، العدد 141، يوليو/تموز 2000، ص142-144. وانظر أيضاً:
- 5) Introduction, in: Charles W. Kegley Jr. (Ed.): Kegley Jr.: The Neoliberal Challenge to Realist Theories of World Politics: An. Charles W (5) .Press, 1995), P.4 Relations Theory: Realism and The Neoliberal Challenge, (New York: St. Martin's Controversies in International
- 6) International Interdependence, World Politics, Vol.32, No.1, Oct., 1979 Stanley J. Michalak: Theoretical Perspectives for Understanding (6) PP.136-150
- 7) Politics: A Framework for Analysis. International Fred Bergoten, Robert Keohane, J. Nye, International Economic and International (7) agenda for Research, (Virginia: System, In: Fred Bergsten (ed.), The Future of International Economic Order: An Organizational Economic .Lexington Books, 1973, P.147

- (8) د. سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، مقاربة نظرية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص16.
- (9) د. سيد إبراهيم الدسوقي، مجلس التعاون الخليجي: دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004)، ص36-38.
- (10) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون: <http://www.gcc-sg.org/indexfc7a.html>
- (11) المادة الرابعة، النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق.
- (12) بيان الملك فهد بن عبدالعزيز، صحيفة الشرق الأوسط، 5 سبتمبر/أيلول 1997.
- (13) بهية الجشي، الوسط البحرينية، العدد 4355، 10 أغسطس/أب 2014.
- (14) السفير عبد الله بشاره، عبدالله بشاره.. بين الملوك والسياسيين: يوميات الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981-1993، (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2005)، ص24-25.
- (15) د. سعيد حارب المهيري، مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأهداف-الإنجازات، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 29، 1999، ص10.
- (16) د. مصطفى علوي، ثلاثون عامًا على مجلس التعاون الخليجي، مجلس الفكر العربي، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2010).
- (17) مجلس الفكر العربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين: تقييم الأداء ومقترحات للتفعيل، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2011)، ص32-33.
- (18) د. مصطفى عبد العزيز مرسي، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 96، 2004، ص7-18.
- (19) د. جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، 1999)، ص23.
- (20) د. أسامة عبد الرحمن، مجلس التعاون الخليجي: توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط؟، المستقبل العربي، العدد 218، إبريل/نيسان 1997، ص14-15. وأيضًا: محسن عوض، محاولات التكامل الإقليمي العربي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 121، مارس/آذار 1989، ص77-78.
- (21) د. عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 1999)، ص10-12.
- (22) د. عمر الحسن، مجلس التعاون بعد 25 عامًا من إنشائه، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد 46، صيف 2006، ص6.

كيف يقف الخليجيون من اتحادهم؟.. الناس على دين إعلامهم.. أو يكادون

عسان الشهابي*

كيف يقف الخليجيون من اتحادهم؟ الناس على دين إعلامهم.. أو يكادون

على الرغم من أن كلمة "شعوب" تتكرر في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أربع مرات في النظام الأساسي للمجلس، إلا أن التساؤل يذهب إلى البحث عن دور "الشعوب" في مسألة تأسيس منظومة مجلس التعاون وما تحقق وما لم يتحقق من برامجه المتعددة.

عندما بدأ مجلس التعاون طريقه

- لم يتم أخذ الرأي العام الخليجي بصورة رسمية أو حتى شكلية
- لم تكن أية دولة من الأعضاء تتمتع بنظام تمثيل شعبي
- لم تنشر الصحافة إلا ما توافق مع خطها وسياستها الموالية للحكومات

متحمسون مع الاتحاد

- يشكل حلًا للعديد من المشاكل الخليجية
- دول الخليج العربي لا خيار أمامها إلا الوحدة
- الوحدة قضية وجود ومستقبل الأجيال القادمة
- دعوات لاستعجال مشروع تجسيد الوحدة

درب الاتحاد طويل

- غياب عنصر الثقة بين الدول الست
- التوجس من الحاضر المتصل بالماضي
- الاتحاد الخليجي مشروع لتعزيز القبضة الأمنية
- الخلافات السياسية وانعكاساتها على الوحدة

2011 انبعاث فكرة "الاتحاد" مجددًا

رياح "الربيع العربي"
تصل بعض
العواصم الخليجية

اتهام طهران
بتحريض وتمويل
الاحتجاجات فيها

خادم الحرمين
الشريفين يدعو إلى
جدية "الاتحاد"

اختراق دول
المجلس أسهل دون
"وحدة" تربطها

دعوات شعبيّة
ورسميّة: "الاتحاد"
بات ضرورة ملحة

(الجزيرة)

ملخص

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على الموقف غير الرسمي في دول مجلس التعاون الخليجي من فكرة الوحدة الخليجية أو الاتحاد الخليجي.

وتتعلق في ذلك من تأكيد النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على دور الشعوب في هذا المضمار، وترى أن الشعوب الخليجية كانت وستظل تطرح الكثير من الأسئلة، خصوصًا مع ثورة الاتصالات والمعلومات، في شأن "الاتحاد الخليجي" الذي يلتزم ويطفو بين الفينة والأخرى على الصعيد الرسمي.

تتبع الباحث الاتجاهات المختلفة إزاء الاتحاد الخليجي، بما في ذلك التوجهات المؤيدة للاتحاد وتلك المعارضة له أو المتحفظة عليه، ويبيّن الأسانيد والحجج التي استند إليها كل اتجاه لمواقفه من هذه القضية.

كما حاول رصد تطور مواقف الرأي العام غير الرسمي في الخليج من قضية الاتحاد، منوهاً إلى أنه عندما تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون في العام 1981 لم يتم أخذ الرأي العام الخليجي في الحسبان، وفي خضم الأحداث المتلاحقة التي مرّ بها المجلس في السنوات الـ 33 من عمره، وكان أهمها وأخطرها الغزو العراقي للكويت في أغسطس/آب 1990، لم تكن الوحدة من الأمور المطروحة بقوة على أجداته، أو على أجنحة الرأي العام، الذي رأى أن أهم ما يجتمع عليه مسؤولو هذه الدول هو التنسيق الأمني والسياسي.

وتلفت الورقة إلى عودة الاهتمام بالاتحاد الخليجي، مع هبوب رياح "الربيع العربي"، حيث تتسارع -وربما لأول مرة- الدعوات، وتتكاثف شعبيًا ورسميًا في اتجاه واحد يشير على ما يبدو إلى أن الاتحاد بات ضرورة ملحة.

مقدمة

على الرغم من أن كلمة "شعوب" تتكرر في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أربع مرات، إلا أن التساؤل الذي سنطرحه في هذه الورقة يذهب إلى البحث عن دور "الشعوب" في مسألة تأسيس منظومة مجلس التعاون، وإن كان هذا السؤال متجاوزاً الآن بحكم الواقع الذي تطاول 33 عاماً، حقق فيها المجلس حزمة من المكتسبات التي لا يمكن أن يشاح فيها، وأنجز جملة من المهمات والأهداف التي نشأ من أجلها، حتى وإن أتت الإنجازات متأخرة بعض الشيء في بعض الميادين؛ إلا أن "الشعوب" كانت وتظل تطرح الكثير من الأسئلة، خصوصاً مع الثورة الاتصالية، سواء في ما تحقق وما لم يتحقق، والأهم من ذلك في شأن "الاتحاد الخليجي" الذي يلتهم وبطفو بين الفينة والأخرى، وموافقها من هذا الاتحاد.

بالأمس عندما بدأ المجلس

عندما تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ربيع العام 1981، لم يتم أخذ الرأي العام الخليجي في الحسبان، فلم تكن أية دولة من الدول الأعضاء -ما عدا الكويت- تتمتع بنظام تمثيل شعبي يرجع إليه، ولو بصورة شكلية لأخذ الرأي أو المباركة، في خطوة على نحو كبير من الأهمية تشكل مستقبل هذه المنطقة، وترسم خريطة كيان آتٍ إلى العالم، تقول أدبياته إنه يتجه رويداً رويداً إلى الاتحاد.

باستثناء الكويت إذًا، التي عاد مجلس الأمة فيها للتوّ إلى الانعقاد في العام 1980 من بعد حوالي أربعة أعوام من التجميد (1976)، بينما كان البرلمان البحريني في علم الغيب آنذاك، إذ جرى حله في صيف عام 1975، ولم تكن هناك بوادر لعودته، فيما الدول الأربع الأخرى كانت بعيدة عن وجود تمثيل شعبي فيها، حيث لم تبدأ التماعات التمثيلية الشعبية المتباينة الأشكال، والتي اتخذت من "الشورى" عنواناً لها، إلا بعد انتهاء أعمال حرب تحرير الكويت عام 1991، كخطوة تصالحية بين الأنظمة وشعوبها، ومساحيق تجميلية يمكن للإدارات الأميركية أن تقنع بها شعبها بأنها تدافع عن أنظمة ديمقراطية ضد الشعارات الشعبية التي ارتفعت حينذاك منادية بعدم مقايضة الدم الأميركي بالنفط الخليجي.

بكلماتٍ أخرى، فإن الفضاء العام الخليجي لم يكن مهيباً، ولا قادراً أن يقول رأيه مجرداً في مسألة تأسيس مجلس التعاون بشكل حر. بينما كان المنفذ الأكثر توافراً -على قلته- متمثلاً في الصحافة الخليجية، والتي تعبر -بشكل أو بآخر- عن آراء المجتمع، ولكن ليس إلى الحدود التي تشكّل اختلافاً بيناً مع رأي السلطات الحاكمة، حيث كانت حرية الرأي تواجه صعوبات وعوائق جمة في المنطقة في تلك الفترة، ويمكن الرجوع في شأن حريات الصحافة في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إلى تقارير منظمة العفو الدولية، ومراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، ومنظمة "مراسلون بلا حدود"، وغيرها من المنظمات التي تضع منطقة الخليج العربي في النصف الأسفل من التقييم العالمي لحريات التعبير عن الرأي، خصوصاً وأن هذه القنوات (الصحافة والإذاعة والتلفزة) كانت محتكرة بالكامل للحكومات، ولا تمنح امتيازات إنشاء الصحف اليومية -خصوصاً- إلا لمن يتجاوز مصافي الثقة من السلطات الحاكمة، بينما ظلت الإذاعة والتلفزة محتكرة حكومياً حتى عشر سنوات مضت عندما بدأت الفضاءات تنقلت من سيطرة الأنظمة. وهذا ما كان يعني إلا أن التعبير الحر للجمهور الخليجي، أو الرأي العام غير الرسمي لشعب هذه المنطقة ما كان يمكن إلا أن يصبّ في الاتجاه الرسمي للدولة التي يخرج منها عبر القنوات الضيقة والمحتكرة.

في خضم الأحداث

في خضم الأحداث المتلاحقة التي مرّ بها مجلس التعاون في السنوات الـ 33 من عمره، وكان أهمها وأخطرها الغزو العراقي للكويت في أغسطس/آب 1990، لم تكن "الوحدة" من الأمور المطروحة بقوة على أجنداته، وإن كانت قد ثبتت في ديباجة نظامه الأساسي القائلة: "استكمالاً لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها"، ويعضد أمر الوحدة الهدف الأول من الأهداف التي أوردها البند الرابع من بنود النظام الأساسي بالنصّ على "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها". ومع ذلك فقد كانت الخطوات تبدو في أعين الخليجيين بطيئة جداً، وغير ملموسة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التواصل المستمر مع أطراف مختلفة من مواطني دول مجلس التعاون الست، ذهاباً إليهم وتواصل معهم؛ إذ يشعر الكثير منهم أن المجلس ليس إلا واجهة عريضة، تفقد بريقها ورونقها عاماً بعد عام، وربما يعلوها الغبار عاماً بعد عام، مقارنين تشوقهم لحضور جلسات الافتتاح في البدايات، وانتظار البيانات الختامية بعد كل قمة، فلما تكررت الإنشائيات، بدأ نوع من القنوط يدبّ في النفوس، وانصراف عن المتابعات الحثيثة، ليروا أن هذه المنظومة لم تحقق فوائد ملموسة للمواطنين يشعرون أنها انعكاس لهذا المجلس عليهم، إلا من خلال مظاهر بسيطة جداً تمثلت في التنقل عبر البطاقات الشخصية بدلاً من جوازات السفر بين الدول الأعضاء، وتخصيص مسارات في المطارات لمواطني دول مجلس التعاون، ولكنها مسارات لا تعني إلا تقسيم القادمين، وليست مميزات واضحة. بينما بقيت الكثير من المشاريع في وزارات مختلفة قيد التعثر والمراوحة، فيما يشعر الكثير من هؤلاء المواطنين أن أهم ما يُجمع عليه مسؤولو هذه الدول،

ويجتمعون عليه هو التنسيق الأمني الداخلي، وتبادل قوائم المشبوهين وما يشبهها من أمور. ويشير بعض من تواصل معهم الباحث إلى مسألة السأم ليست خاصة بالمواطنين الذين بدؤوا بفقدان الاهتمام، بل وصل الأمر إلى قيادات المجلس نفسه التي باتت تتردد في الحضور بالتمثيل الرفيع المستوى نفسه الذي كانت تحضر به في العقد الأول من عمر المجلس، ويلاحظ أنه في السنوات العشر الأخيرة نادرًا ما كان المجلس يكتمل عقده بحضور جميع الملوك والسلطين والأمراء والرؤساء فيه معًا، وهذا ما يعدونه مؤشرًا سلبيًا من مؤشرات "حياة"، ربما من القول الفصل في شأن مجلس التعاون: إمَّا المضي به أشواط بعيدة، بقوة وهمّة، وإمَّا إعلان تحوله إلى لجان وزارية تعمل على التنسيق فيما بينها ليس أكثر.

انبعاث فكرة "الاتحاد" مجددًا

مع هبوب رياح "الربيع العربي"، لفتت هذه الرياح -ضمن من لفتت- دول مجلس التعاون وشعوبها، فكان أن مسّت عُمان، وداعبت الإمارات العربية المتحدة، ومرّت بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، ولكن تمثلها الأكبر كان في البحرين، فأحيا "الربيع الخليجي" من جديد فكرة "الاتحاد" في الفكر الجمعي الخليجي، وربما لأول مرة تتسارع الدعوات وتتكاثر شعبيًا ورسميًا في اتجاه واحد يشير إلى أن "الاتحاد" بات ضرورة ملحة.

لقد ركز الجانب الرسمي للمجلس في أحداث 2011، على "استهداف" حاق بالمنطقة، وتوجهت الكثير من الأنظار والتهم إلى إيران، بوصفها المحرك، والمشجع، والمحرّض، والممّول، والمدرب للجماعات التي كانت وراء التحركات الشعبية في بعض الدول، وخصوصًا بالنسبة لما حدث في البحرين(1) والمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية.

لقد شعرت قيادات وجانب من شعوب المنطقة أن مسألة اختراق مجلس التعاون ستكون عملية سهلة في ظل التردد بالوصول إلى "الوحدة" التي دعا إليها النظام الأساسي للمجلس، فكان طرح "الاتحاد" بشكل أكثر جدية من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في افتتاح الدورة 32 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي انعقدت في ديسمبر/كانون الأول 2011، حيث قال: "لقد علمنا التاريخ وعلمتنا التجارب أن لا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا، ومن يفعل ذلك سيدجد نفسه في آخر القافلة ويواجه الضياع وحقيقة الضعف، وهذا أمر لا نقبله جميعًا لأوطاننا وأهلنا واستقرارنا وأمننا؛ لذلك أطلب منكم اليوم أن تتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر"(2).

وهذا ما ألهب وسائل التواصل الاجتماعي، كما ألهم كُتّاب الكثير من الصحف لتأييد هذه الفكرة، والمضي في القول إنه قد استفد التنسيق وقته، وحن للمضي في "الاتحاد" بشكل جدي أكثر.

الرأي العام الشعبي "الرسمي غير الرسمي"

عند تعريف الرأي العام، نجد أن هناك العشرات من التعريفات المتقاطعة في العبارات، والتي تشير إلى أن الرأي العام "اتفاق في وجهات النظر بين الناس حول موضوع معين باعتبارهم أعضاء في مجتمع واحد"، و"ميل الناس إزاء قضية معينة في مجتمع معين"، و"مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تكونها الشعوب عادة في مسألة معينة وفترة معينة"، و"هو الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة ذات اعتبار عام بعد مناقشات علنية وافية، والرأي العام هو مجموعة آراء فردية بغض النظر عن اتفاقها أو وحدتها ودرجة تجانسها"، وهو "ثمرة نقاش وجدال بين الأفراد حيث يسود بعض الآراء الفردية على بقية الآراء، أو أن تصل الجماعة إلى رأي جديد كان في البداية رأيًا فرديًا وبعد النقاش تحول إلى رأي عام؛ أي بعد التداول والتفاعل والتضارب بين آراء الأفراد والجماعات"(3).

وبذا يتضح أن "الرأي العام" يعني -بتكثيف العبارات- اتفاقًا عامًا بين أفراد الشعب. إلا أن هذا الاتفاق "عام" وليس "تامًا"، إذ يقول المفكر الألماني توينس: "إن الرأي العام -كرأي موحد للجماعة- أمر لا يمكن تصوره، حتى إبان كفاح الشعوب عن كيانها وحياتها؛ إذ الشجاعة في أفراد الشعب الواحد متباينة، والرغبة في الحياة ليست واحدة، كذلك تختلف أهداف الجماعات في الشعب الواحد وأغراضها"(4).

وفي كل الاتجاهات من التعريفات الواردة عن الرأي العام، ذهب الباحث إلى استخدام أداة لجمع المعلومات الأولية التي تشكل مؤشرًا لرأي عام خليجي غير رسمي، بشأن الاتحاد الذي طرح من أعلى الجهات الحاكمة في المنطقة، والمتمثلة في عاهل المملكة العربية السعودية، بما له من مكانة سياسية على المستوى العربي وليس الخليجي وحسب، ولما للسعودية من مثاقيل: اقتصادية وسياسية وجغرافية وروحية وسكانية وتاريخية، وذلك ليس في تصريحات صحافية، وإنما في كلمة معدة سلفًا، لتلقى أمام قمة حضرها خمسة من الحكام الستة شخصيًا.

لقد تتبّع الباحث مقالات الكتاب الخليجين، سواء في صحف بلادهم أو صحف خليجية أخرى، باعتبار أن الصحيفة لا تنشر إلا ما يتوافق مع خطها ونهجها وسياستها، وذلك عبر البحث في الأرشيف الإلكتروني لهذه الصحف باستخدام

عبارتي: "الوحدة الخليجية" و"الاتحاد الخليجي" (5)، وتم جمع 23 مقالاً يعود تاريخ أقدمها إلى العام 2004 بحسب المسح الذي أجري.

متحمسون مع الاتحاد

انقسمت الاتجاهات في المواضيع التي تم تداولها، وكان من ضمنها عبارتا "الوحدة الخليجية" أو "الاتحاد الخليجي"، وسواء كانت هاتان العبارتان هما صلب الموضوع وأساسه، أم كانتا عارضتين، إلى جوانب إيجابية من هذا الاتحاد، مشجعة له، حاضّة عليه، كما في افتتاحية "العرب القطرية": "وما من شك في أن الاتحاد الخليجي، الحلم الذي نتمنى أن نراه واقعاً ماثلاً أمامنا، اتحاد قائم على وحدة المصير الذي يربط بين الدول الخليجية، وقادر على أن يشكل حلاً للعديد من مشاكلنا الخليجية، الداخلية منها والخارجية" (6). ويساند هذا الاتجاه الكاتب القائل: "طال الزمان أم قصر، زالت الأخطار أم تفاقمت، اختلفنا أم اتفقتنا في الشأن الأمني أو السياسي، فإنّ دول الخليج العربي لا خيار أمامها إلا الوحدة أو الاتحاد أو الاشتراك في منظومة دفاعية واقتصادية وسياسية واحدة" (7). ويرفع خالد الصالح أهمية "الوحدة الخليجية" إلى كونها "قضية وجود" بقوله: "إنها في مفهوم صنّاع الاستراتيجيات: الرؤية والمهمة والهدف مجتمعين. حين نتكلم عن الوحدة الخليجية فإننا نتكلم عن مستقبل أبنائنا وأحفادنا ومن بعدهم، إنها قضية وجود" (8)، رافضاً أن يلزم أحد هذا التوجّه "إذا كان هناك خط أحمر في أية قضية، فالوحدة الخليجية تحمل جميع الألوان، فمن يقترب منها باللمز أو الهمز يجب أن يُعرى ويكشف أمام شعبنا الخليجي، لا مجال أن يلعب إنسان في وحدتنا القادمة مهما كانت دوافعه ومهما كانت مصالحه" (9).

وليس الحضّ والأمنيّ والدعوات وحدها هي الشائع في شأن الراغبين في الاتحاد، بل يصل الحماس عند أحد الكتاب في استعجال الوحدة الخليجية في الصحيفة نفسها إلى القول: "الوحدة الخليجية هي المرحلة التي وصلناها ولا يمكن الرجوع إلى ما هو أقل منها، فالأنهار لا تعود إلى منابعها. إن رفع قضية على مجلس التعاون لعدم تحقيقه الوحدة التي وعد بها في المادة (4) من اتفاقية النظام الأساسي منذ 25 مايو/أيار 1981، ولم ينكر عمله لإنجازها في 2013 ثم في عام 2014، تعطي المواطن الخليجي بناء على الفقرة (1) من المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في قيام الوحدة الخليجية؛ لكون المواطن الخليجي مالكا للصفة التي يخولها القانون بمقتضاها بإقامة الدعوى؛ لتضرره من عدم قيامها" (10).

الدرب الطويل

ولكن ليست كل الآراء تسير في الاتجاه نفسه، فهناك قسم من الكتاب يرون أن "الاتحاد" أكثر تعقيداً من النوايا الحسنة؛ وذلك لوجود فجوة "ليست هينة، وما يحدث من صدمات لن يعود ما بعده إلى ما قبله؛ فالمنطقة مقبلة على تحولات تسير باتجاهات عدة: قطر في طرف مثلث، والبحرين والسعودية والإمارات في طرف المثلث الآخر، وعمان والكويت في الطرف الثالث" (11)، والأمر لا يمكن أن يأتي من تلقائه للثقة المفقودة بين دول المجلس "لشعور كل دولة خليجية من الدول الست، مهما كان حجمها الجغرافي ومهما كانت حاجتها المالية للآخرين، شعورها بعنصر سيادتها الوطنية إلى درجة الحساسية المفرطة في ظل غياب الثقة الكاملة بين هذه الدول، وليس هناك حتى الحد الأدنى لهذه الثقة بين دول رئيسة وفاعلة، إذن من أسباب الفشل الذي يمكن الحديث عنه اليوم هو عدم بناء ثقة بين الدول الست يمكن أن تكون الأساس الذي يستوعب تطور مسيرة التعاون وصولاً إلى الوحدة، وبغياب هذه الثقة، فكيف يمكن الانتقال إلى الاتحاد أو أي شكل من أشكال الوحدة حتى لو جزئية! هنا تكمن استحالة مطلقة مهما كانت الإكراهات الدافعة للاتحاد؛ لغياب عنصر الثقة، خاصة وأن في ماضي الخليج القريب والبعيد على السواء ما يجعل دول المنطقة تتوجس من الحاضر كثيراً؛ لذلك ظل هذا الماضي حاكماً للحاضر ومعيقاً لتطور المستقبل، (...) فأي تلوّج بالوحدة في خضم تلك النفسيات سيعتبر بمثابة محاولة لابتلاع الجغرافيات الخليجية، وهذه أم الثغرات التي لم تردم طوال 33 عاماً، وإذا ما ظلت قائمة، فسوف يكون وضع المنظومة التعاونية الخليجية كما هي عليه لمائة سنة مقبلة" (12).

وهو رأي قريب من رأي وزير الإعلام الكويتي السابق والمحاضر بجامعة الكويت سعد بن طفلة العجمي، الذي قال تعليقاً على التصريحات العمانية الراضية للانضمام إلى الاتحاد الخليجي: "إن الموقف العماني الراض لقيام الاتحاد الخليجي هو موقف يجسّد (الواقعية المرّة)؛ إذ إنه استند إلى واقع مجلس التعاون الخليجي وعدم إنفاذه لمعظم القرارات التي صدرت عن القمم الخليجية السابقة" (13).

وكان باحجاج نفسه قد أشار قبلاً إلى الدعوة للاتحاد بقوله، وعلى خلفية سحب سفراء ثلاث دول خليجية من الدوحة في مارس/آذار 2014: "الشعوب الخليجية كلها حائرة ومندهشة مما يجري حالياً وبصورة مفاجئة، ولن تقبل مجموعة مفارقات تحمل متناقضات كبرى، فبالأمس هناك دعوة للانتقال من مسيرة التعاون إلى الوحدة الخليجية بالدول الست، واليوم مجلس التعاون مهّد بالانهيار، فكيف للرأي العام الخليجي أن يقبل مثل هذه المفارقات الغريبة والعجيبة؟! وهنا تكمن الخطورة، وهي أن الأنظمة نفسها لم تقدّر طبيعة المرحلة الراهنة" (14).

وليس غريباً أن يأتي هذا الموقف من كُتاب عُمانيين؛ إذ إنه سبق لعُمان أن رفضت رسمياً الذهاب إلى الاتحاد على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبد الله.

ويظل كُتاب خليجيون ينظرون إلى "الاتحاد" على أنه في الأساس إرادة شعوب، ومن دون هذه الإرادة لا يمكن أن تكون مسألة قرارات تصدرها قمم المنظومات السياسية في المنطقة وحدها. يقول باحجاج: "اختلاف المتشابهين في مرحلة عربية وكونية ستقرض من الداخل والخارج على كل دول المنطقة متغيرات كبرى، ومن كبرى مفارقاتها في منطقتنا الخليجية العربية، أن متغيراتها تفرض بإرادة الأنظمة وليس بإرادة شعوبها، كما كان يتوقع إبان ويُعيد وبعد أحداث عام 2011"⁽¹⁵⁾.

و"الشعوب الخليجية" هي الكلمة المفتاحية في مقال للصالح كتب فيه "الرغبة في وحدة الخليج هي رغبة قيادات، ويبدو أن من تحمل مسؤولية متابعة الوحدة من موظفين ومسؤولين في مجلس التعاون، يبدو أنهم لم ينجحوا أو مُنعوا من وضع خطة ناجحة لنشر ثقافة الوحدة الخليجية بين شعوبنا"⁽¹⁶⁾، داعياً "لوضع استراتيجية شعبية لجعل الوحدة الخليجية هدفاً شعبياً راسخاً".

من جانب آخر، يشنّ كاتب قطري هجوماً أعنف على الاتفاق السعودي-البحريني بشأن المضي قدماً في الاتحاد، مستغرباً غياب الشعوب عن هذه الخطوة بقوله: "فمن حق الشعوب تقرير مصيرها والاستماع لوجهة نظرها في الاندماج والانفصال، ولأنّ الوحدة أمر جليل يجب أن لا يُقدم عليها قبل استفتاء الشعوب فيه ومعرفة رأيها. إن هذا التعطيم على مقدمات قرار الوحدة الخليجية، ومن طلبه، ومن أقره، وهل الشعوب راضية عنه، يثبت أن مبرر خروجه للنور في هذا الوقت بالذات وسبب وجوده وغاية أحلامه تحقيق أجندة هذه الأنظمة، والانقلاب سريعاً على أحلام هذه الشعوب إذا ما تعارضت مع كوابيس هذه الأنظمة في النظر إلى استشراف المستقبل السياسي لهذه المنطقة"⁽¹⁷⁾.

ويرى الكاتب البحريني والحقوقي عبد النبي العكري أن عوامل بذاتها تجعل "البحرين وحدها متحمسة لمشروع الاتحاد الخليجي، في محاولة للهروب من استحقاقات الحركة المطالبة بالتغيير. وفي ظل حالة الاستقطاب السياسي والطائفي الذي عمقته رياح الربيع العربي، وما رافقه من حراك شعبي في 14 فبراير/شباط 2011 في البحرين، وحركة 25 فبراير/شباط في عُمان، والحراك الجماهيري في الكويت والحركات الحقوقية في الإمارات، فقد شكّل مشروع الاتحاد الخليجي قضية خلافية أخرى؛ حيث ترى القوى والشخصيات المعارضة الديمقراطية والعلمانية في الخليج مشروعاً لتعزيز القبضة الأمنية"⁽¹⁸⁾، وهو الهاجس نفسه الذي يردده الكثير من القراء المعلقين في صحيفة "الوسط" البحرينية ذات النُفس المعارض، على المقالات التي تتناول مسألة "الاتحاد الخليجي"، مشيرين إلى أنها محاولة لتكتل القوى الخليجية ضد المطالب الشعبية التي اندلعت في 2011، مع ما لا يمكن إخفاؤه من خشية الذوبان المذهبي حينما تنفتح البحيرة الشيعية البحرينية على البحر الخليجي السني، وما يشكله هذا من ذوبان المكوّن الأصغر"⁽¹⁹⁾.

الرأي الشعبي حينما يكون خالصاً

إذا كانت الصحف الخليجية في الغالب خاضعة لرقابة رسمية، وأنها لا تعبر بشكل حر تماماً عن الرأي العام المحلي، وأن حرية التعبير في المنطقة -وبحسب تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" للعام 2014- تضع بلدان الخليج في المراتب التالية: الكويت (91)، قطر (113)، الإمارات (118)، عُمان (134)، البحرين (163)، والسعودية (164)، فإنّ الاطمئنان إلى التعبير الحر لما ينشر في الصحافة المحلية من آراء يعتريه بعض الشك في الكثير من الأجزاء، وخصوصاً إذا تعلق الأمر بقضية قد أخذت منها السلطة الحاكمة في دولة ما قراراً واضحاً وصريحاً، وحشّدت طاقتها الإعلامية لترويجه، فإنّ الكُتاب الصحافيين إمّا أن يججموا عن الكتابة صراحة بما لا يتفق مع السياسة الرسمية للدولة، أو أن تقوم إدارات الصحف بهذه المهمة بعدم نشر ما يتعارض مع السياسة العامة.

ولكن مع التطورات الاتصالية والتكنولوجية الهائلة التي حدثت، والتي مكنت شرائح كبيرة من شعوب المنطقة من الوصول إلى شبكة الإنترنت، وامتلاك الهواتف الذكية، ومع الانتشار الكبير لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت لها سطوة هائلة؛ فقد قام الباحث بتتبع عبارتي البحث السابقتين "الاتحاد الخليجي" و"الوحدة الخليجية" عبر الموسم الخاص بهما على شبكة التويتر.

وسيكون من الصعب حصر كل الآراء التي وردت تحت هذين الوسمين، إلا أن الأجواء العامة لما يجري تداوله تحتها يمكن أن ينبئ بمدى ما يعنيه الاتحاد الخليجي بالنسبة للمواطن الخليجي العادي، أخذاً بأن دراسات كثيرة تشير إلى أن غالبية من يتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي بنشاط وكثافة هم من فئة الشباب.

تم حصر 156 تغريدة وسماها "الاتحاد الخليجي"، و93 تغريدة وسماها "الوحدة الخليجية"، لتلمس اهتمام المغردين، والذين بدا أن أغلبهم من الخليجيين، من خلال الأسماء الصريحة، والمستعارة، والعبارات المستخدمة في التغريدات، و باستثناء الأخبار المنقولة والمواقع الرسمية للأخبار، أمكن الخروج بالنسب التالية:

#الاتحاد الخليجي:

- مؤيد بشكل مطلق 31%
- مؤيد بتحفظ 22%
- معارض/منتقد 16%
- ساخر 20%
- ترويح 11%

#الوحدة الخليجية:

- مؤيد بشكل مطلق 27%
- مؤيد بتحفظ 17%
- معارض/منتقد 18%
- ساخر 22%
- ترويح 16%

يلاحظ أن الكثير من المغردين لا يسندون مواقفهم -أيًا كانت- بحجج تقوم على المنطق والعلم والتاريخ والحقائق وغيرها، بل هي -في غالبيتها- كلام مرسل، ربما أسهمت إمكانيات الكتابة القصيرة والمحدودة للتويتر في ما يشبه الفضضة القصيرة. فكانت شريحة كبيرة من المؤيدين للاتحاد الخليجي يكتفون بالدعاء والأمنيات بالتوفيق، أو المسارعة في الاتحاد، أو نكايه بـ "الصفويين" و"الفرس" و"أميركا" و"الحساد" و"الأعداء". كما يغلب على المعارضين تشاؤمهم من "تشديد القبضة الأمنية"، و"وأد أحلام الشعوب"، و"إطفاء الثورات والمطالب".

وتتركز غالبية التحفظات على نقطتين أساسيتين هما: دور ورأي شعوب المنطقة الذي لا يجب أن يغيب على الرغم من أهمية الاتحاد، ومواءمة القوانين والنظر إلى تفاوت متانة الاقتصاد بين بلد وبلد.

كما شدّ الانتباه أيضًا في كلا الوسمين نبرة السخرية اللاذعة من قبل الكثير من الذين يتناولونهما، كالقشل في مسابقات رياضية عالمية، أو الحصول على مراتب متأخرة في ترتيب ما، أو المواقف المختلفة على المنافذ الحدودية في الدول الأعضاء التي يتعرض لها مغردون، أو التفاوت الحاد في الدخول بين مواطني الدول الست، وصولاً إلى الكوارث البيئية والتحويلات المناخية التي تمر ببلد دون آخر.

فيما كان للترويج الدعائي والإعلاني لمنتجات وخدمات، نصيب من هذين الوسمين، إضافة إلى محاولة عدد لا بأس به لنشر تغريدات لا علاقة لها بأيّ من الوسمين، فقط من أجل الحصول على عدد أعلى من القراء والمتابعين.

خاتمة

على الرغم من جميع التحفظات التي يمكن أن توضع في سبيل استجلاء الرأي العام غير الرسمي في المنطقة في شأن الاتحاد الخليجي، فإنّ الواضح تمامًا أن هناك عدم استقلالية في طرح الآراء، وخصوصاً من قبل الكتاب الصحفيين، أخذاً بالمقولة القديمة "الصحافة مرآة المجتمع"، لجهة التبعية السياسية والمالية للسواد الأعظم لهذه الصحف لمتخذي القرار، فيما عدا الكويت -إلى حد كبير- حيث إن الحريات فيها متأصلة أكثر من غيرها من دول المجلس. وعدم رغبة الطرفين (الكاتب والصحيفة) في المشاغبة على الرأي الرسمي، وخصوصاً وأن هوامش السماح ستكون أضيق كلما صدرت التصريحات المؤيدة أو المعارضة أو ما بينهما من تحفظ في شأن السياسة الخارجية للدولة، بما يفسر بعدم الانسجام، أو بعدم تماسك الطبقات في المجتمع الواحد.

وقد مرت المنطقة بعشرات التجارب سابقاً، والشبيهة بالتجارب العربية؛ حيث تشنّ الصحف وكُتابها هجوماً موازياً ومسابقاً لهجوم الدبلوماسية الرسمية للدولة وأجهزتها الإعلامية، ويعود الكُتاب والصحف إلى المديح والتمسك بحبل الأخوة والروابط المشتركة إذا ما انقشعت غيوم العلاقات المتلبدة بين الأطراف.

ولا يمكن التعويل كثيراً على وسائل التواصل الاجتماعي، بصفتها "المرأة الجديدة" للمجتمع، كونها أيضاً لا تزال تعيش مرحلة "مراهقة"، من حيث الاستخدام والمستخدمين على السواء. فقد أدت هذه الوسائل أدواراً غاية في التطرف في مواقف حرجة كالحالة البحرينية في 2011 تحديداً، إذ كانت واحدة من وسائل الحرب بين الطرفين بلا هوادة ولا حدود، في الوقت الذي ينصب فيه الكثير من المغردين أنفسهم مدافعين عما يصدر من مؤسساتهم الرسمية كجزء من الانتماء الوطني تجاه "الغير".

وتبعاً للرصد على المستوى التقليدي والجديد من الوسائل والوسائط، يمكن الخروج بنتيجة يصعب الزعم بصلايتها وثباتها، مؤداها: أن الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي أمر من الأمور الحتمية، ولكن لا يُدَّ من دراسته ودراسة تأثيره على الخصوصيات، والحقوق، والأقليات، والمكتسبات المحلية في كل قطر، وإذا ما أُريد له النجاح فلا بد أن يُبذَر في الأرض لينبت، لا أن يعلق في الهواء، كمن يبدأ ببناء بيته من السقف.

* غسان الشهابي - باحث وكاتب صحفي.

- الهوامش
- (1) يُنظر: غسان الشهابي، المسافة بين البحرين وإيران: استنشاق التوتر، مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/20148269273403263.htm>
- (2) صحيفة "الرياض" السعودية، 20 ديسمبر/كانون الأول 2011، <http://www.alriyadh.com/693340>
- (3) حسين أبو شنب، الرأي العام والحرب النفسية، جامعة فلسطين الدولية، محاضرات
- (4) مختار التهامي، عاطف عدلي العبد، الرأي العام، محاضرات
- http://www.ust.edu/open/library/Social/95%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85/05_200_1_1.pdf
- (5) اقتضى البحث عن كتاب رأي في عدد من الصحف في كل من الدول الست: الإمارات العربية المتحدة (البيان، الخليج)، البحرين (الأبام، الوسط، أخبار الخليج)، عُمان (الشبيبة، الوطن)، قطر (الراية، الوطن، العرب)، الكويت (القبس، الوطن، السياسة)، السعودية (الرياض، اليوم، عكاظ)، غير أن الإعدادات للبحث في الكثير من هذه الصحف إما لم يكن بالجودة العالية للبحث، أو لم يكن يعمل أساساً.
- (6) صحيفة "العرب" القطرية، "الوطن" الكويتية، 08 مايو/أيار 2012.
- (7) راشد الرذعان، اتفاقية "توافقية"، صحيفة "الوطن" الكويتية، 17 فبراير/شباط 2014.
- (8) خالد أحمد الصالح، الوحدة الخليجية تحمل جميع الألوان، صحيفة "الوطن" الكويتية، 7 سبتمبر/أيلول 2014.
- (9) ظافر محمد العجمي، عدم قيام الوحدة بفتح الباب لمقاضاة مجلس التعاون، صحيفة "العرب" القطرية، المرجع السابق، 12 مارس/آذار 2014.
- (10) محمد بن سيف الرحبي، سحابة صيف.. خليجية، صحيفة "الشبيبة" العمانية، 12 مارس/آذار 2014.
- (11) عبد الله عبد الرزاق باحجاج، مرور (33) عاماً على المنظومة الخليجية، صحيفة "الوطن" العمانية، 26 مايو/أيار 2014.
- (12) جميل المحاري، مجلس التعاون والتحول إلى الاتحاد، صحيفة "الوسط" البحرينية، 13 ديسمبر/كانون الأول 2013.
- (13) عبد الله عبد الرزاق باحجاج، انقلاب استراتيجي ثانٍ.. في أوضاع الخليج، صحيفة "الوطن" العمانية، 10 مارس/آذار 2014.
- (14) عبد الله روابط الشعب الواحد، صحيفة "الوطن" الكويتية، باحجاج، المرجع السابق، 16 فبراير/شباط 2014.
- (15) خالد أحمد الصالح، روابط الشعب الواحد، صحيفة "العرب" القطرية، 16 مايو/أيار 2012.
- (16) محمد فهد الفحطاني، الوحدة الخليجية، صحيفة "الوسط" البحرينية، 25 ديسمبر/كانون الأول 2012.
- (17) عبد النبي العكري، الاتحاد الخليجي بين رؤيتين، صحيفة "الوسط" البحرينية، 25 ديسمبر/كانون الأول 2012.
- (18) هناك الكثير من التعليقات التي تمثل جانباً مهماً من الرأي العام غير الرسمي للبحرينيين التي يمكن رصدها في صحيفة "الوسط" كالتعليقات على حديث لأحد أقطاب السلفيين وهو عادل المعاودة، معلناً أن الاتحاد الخليجي سيتم في منتصف 2013، يمكن مراجعة الرابط: <http://www.alwasatnews.com/3756/news/read/724266/1.html>
- (19) والتعليقات على مقال رئيس التحرير "فكرة الاتحاد" في 14 مايو/أيار 2012 <http://www.alwasatnews.com/3537/news/read/662923/1.html>

التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات

خالد شمس عبدالقادر*



ملخص

ملخص

تستعرض هذه الورقة مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون منذ نشأته مطلع ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن.

وتتبع أبرز الإنجازات التي تحققت في هذا المضمار، وكذلك أهم العقبات التي ما زالت تعترض بلوغ الأهداف الكاملة للتكامل الاقتصادي الخليجي على مستوى الدول الست المكونة للمجلس.

وتشير إلى أن مجلس التعاون منذ نشأته قد قطع خطواته بشكل مُركّز لاسيما منذ عام 2001، وذلك في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال إنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، منوهة إلى أن الجهود الحالية منصبّة نحو تحقيق أهمّ خطوات التكامل؛ وهو إصدار العملة الخليجية الموحّدة.

وتبين أن العوامل المشجعة للعمل ككتلة اقتصادية هي أكثر حظاً منها مقارنة بالعوامل التي تجعلها تعمل ككيانات مستقلة دون تنسيق بينها؛ ويأتي في مقدمة هذه العوامل: القرب الجغرافي، وتشابه العادات والتقاليد والتي تفرز عادة تشريعات وقوانين مشابهة؛ مما يُيسّل عملية ضمّها في قوانين موحّدة، وتكامل أسواق المال، وتوافر الإرادة السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي والمالي.

ويرى الباحث أن المسيرة الخليجية نحو التكامل تميّزت بالبطء الشديد، ولكن ما زالت الإرادة السياسية والشعبية -موجودة لإكمال تلك المسيرة، بما يواكب طموحات وتطلّعات شعوب مجلس التعاون، والمترجمة في النظام الأساسي للمجلس.

ومن أجل مستقبل أفضل للتكامل الاقتصادي الخليجي، تدعو الورقة إلى وجود تنسيق أكبر بين دول الخليج، وزيادة المنافع للدول الأقل وزناً وثقلاً، وتوزيع مقرّات مؤسسات وهيئات مجلس التعاون على مختلف الدول الأعضاء، فضلاً عن العمل على إبعاد الأثر السياسي عن المجال الاقتصادي.

نشأ مجلس التعاون الخليجي في مايو/أيار من عام 1981 ككتلة وكتنظيم إقليمي ودولي جمع دول الخليج الستة (سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية)، واستدعى قيام المجلس وجود عوامل مهمة؛ مثل: التشابه الاجتماعي في العادات والتقاليد واللغة، والتشابه الاقتصادي في الموارد والإنتاج والبيئة والقرب الجغرافي، وكذلك التشابه السياسي (الأنظمة الملكية). ويهدف المجلس إلى تحقيق ترابط شامل بين دوله، ثم الوصول إلى الوحدة فيما بينها في مختلف المجالات، حيث جاء في المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون أن المجلس يرغب في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبحثية والثقافية والتشريعية والمواصلات، مع وضع أنظمة متماثلة فيما يتعلق بهذه المجالات؛ وبما يخدم الوصول إلى تحقيق الوحدة بين دولها(1).

وتحاول دول الخليج من خلال كيان مجلس التعاون أن تشكل كتلة اقتصادية فاعلة؛ فالتكامل الاقتصادي يتشكل عادة بوجود اقتصادات متفرقة تجتمع تحت إطار أو مجموعة من المبادئ لتكون الأساس في التعامل فيما بينها وبين غيرها من الدول، وتختار الدول المشكّلة للكتلة الاقتصادية درجة التعاون والتكامل داخل هذا التكتل؛ التي تتراوح بين التكامل الجزئي أو درجات متقدمة من التكامل ثم الاتحاد؛ ودرجات التكامل تبدأ من الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة تُلغى فيها التعريفات الجمركية على السلع والخدمات المتبادلة بين الدول الأعضاء، وإذا تحقق النجاح في تلك المرحلة تنتقل الكتلة إلى مرحلة ثانية؛ تُسمّى بالاتحاد الجمركي؛ حيث يكون الاتفاق على فرض تعريف جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج الكتلة، أما المرحلة الثالثة فتُعرف بالسوق المشتركة؛ حيث يُسمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج -مثل: العمل ورأس المال- ضمن الكتلة، وفي المرحلة الرابعة يتم التنسيق الكامل لكافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ويتم خلالها استكمال إنشاء المؤسسات والتشريعات والمعايير الاقتصادية للدخول في المرحلة التالية؛ وهي الوحدة النقدية، ويكون بعدها إصدار العملة الموحدة كتنويع لكافة مراحل الاتحاد الاقتصادي بين تلك الدول المنضوية في الكتلة.

والتكامل الاقتصادي يجمع عادة دولاً متفرقة في القدرات الاقتصادية؛ حيث التكامل فيما بينها يكون أكثر إلحاحاً؛ فمثلاً: نرى أن تكتل دول الناقتا (تكتل دول شمال أميركا) له ميزة تكاملية بين الدول المشكلة لهذا التكتل من ناحية تغيير كلفة الإنتاج، فلنلاحظ انتقال الصناعة من المناطق ذات الزيادة في تكاليف الإنتاج إلى المناطق الأقل؛ خاصة في مجال العمالة الرخيصة ووفرة موارد الإنتاج، وهذا ما ساعد المكسيك في أن تصبح اقتصاداً قوياً ضمن أقوى 15 اقتصاداً عالمياً بعد انضمامها لتكتل الناقتا.

وبالنظر إلى الكتلة الاقتصادية الخليجية؛ فالعوامل المشجعة للعمل ككتلة اقتصادية هي أكثر حظاً منها مقارنة بالعوامل التي تجعلها تعمل ككيانات مستقلة دون تنسيق بينها؛ فالقرب الجغرافي ميزة جاذبة لهذا التكتل الاقتصادي؛ نظراً إلى قرب موارد الإنتاج المغذية للصناعات القائمة بينها، كما أن تشابه العادات والتقاليد تفرز عادة تشريعات وقوانين مشابهة؛ مما يُسهّل عملية ضمها في قوانين موحدة.

وعلى الرغم من أن التشابه بين دول الخليج ينصبُّ أساساً في إنتاج وتصدير النفط؛ فإن معظم الصادرات النفطية موجهة إلى الخارج، ولا يوجد تنافس بين دول المجلس في بيع تلك المنتجات داخل منظومة المجلس نفسها؛ وذلك نظراً إلى الاكتفاء الذاتي لمعظم دولها، ومهم أن نشير هنا إلى أن دول المجلس أعطت الأولوية لاستيراد احتياجاتها من الطاقة من داخل دول المجلس، وهذا ما نصّت عليه الاتفاقيات في بند التعاون في مجال الطاقة؛ فهناك تبادل تجاري للنفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترروكيميائية بين دول المجلس حسب الاحتياجات المحلية فيها.

ولا ضير أن تكون الاقتصادات الخليجية متشابهة في بعض الصناعات التي قد تشعل المنافسة بينها؛ خاصة في حالة الاندماج في بعض الحالات، كما أن قطاع المستهلكين في دول الخليج يحظى بالاستفادة من ذلك الانفتاح؛ لأن المنافسة تجعل الأسعار أكثر واقعية، وتُفرز تنوعاً أكثر في المنتجات.

وتهدف هذه الورقة إلى تقييم مسيرة دول مجلس التعاون في الجانب الاقتصادي والوصول إلى الاتحاد الاقتصادي الكامل، وهو أحد الجوانب المهمة التي نصّ عليها النظام الأساسي الذي كوّن المجلس، وستتناول الورقة دراسة ماهية الإنجازات التي تمت، والعقبات التي أبطأت وأعاققت الوصول إلى درجات متقدمة من هذا الاتحاد.

مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي

لا شك أن اتجاه دول مجلس التعاون إلى التعامل مع العالم من خلال اتحاد اقتصادي كامل سيُفرز كياناً مهماً على خريطة الاقتصاد العالمي؛ فبالنظر إلى البيانات المدرجة في الجداول الواردة في هذه الدراسة، نلاحظ أن حجم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعاً في عام 2013 جاء في الترتيب الثاني عشر ضمن أكبر اقتصاديات العالم؛ وذلك بالنظر إلى

النتائج المحلي الإجمالي لدول المجلس؛ الذي وصل إلى مستوى 1.62 تريليون دولار(2)، كما أن مجلس التعاون يمثّل خامس أهم اقتصاد من حيث حجم التبادل التجاري مع العالم؛ حيث وصل حجم التجارة الخارجية لدول المجلس في عام 2013 مستوى 1.42 تريليون دولار، وعلى صعيد الصادرات إلى العالم سجل مجمل صادرات المجلس مبلغ 921 مليار دولار عام 2013، وبذلك يكون مجلس التعاون رابع أكبر مصدر في العالم بعد الصين ثم الولايات المتحدة وألمانيا، وهذه الصادرات معظمها صادرات خام النفط والغاز ومشتقاتهما ومنتجاتهما المصنعة كالبتروكيماويات والأسمدة وغيرها، كما أن واردات المجلس من العالم وضعت دول المجلس في الترتيب العاشر عالمياً من حيث أكبر المستوردين من العالم؛ حيث وصلت واردات المجلس عند مستوى 514 مليار دولار في العام نفسه. إن المستويات المتقدمة للتجارة الخارجية لدول المجلس -التي ذُكرت آنفاً- تدل على قوة اقتصادية كبرى لدول مجلس التعاون لا يستهان بها، تعطيه مزايا تقاوضية، وجاذبية لاستقطاب الاستثمارات إليه.

لقد تم وضعه مشروع التكامل الاقتصادي في بدايات تأسيس مجلس التعاون؛ أي في عام انطلاق المجلس، وكان من أوائل المشاريع الطموحة؛ حيث وقّع قادة دول المجلس بالرياض اتفاقية اقتصادية موحّدة في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1981(3)، وكانت الاتفاقية تعبر عن إطار شامل ومحدّد ضمن برنامج زمني للتكامل الاقتصادي، وتعلّقت الاتفاقية بجوانب عديدة تصبّ في مسار التكامل؛ مثل: تنظيم انسياب رأس المال، وانتقال الأفراد، والتعاون في مجالات النقل والمواصلات، والتعاون التجاري والاقتصادي، والتعاون الفني والإنمائي، والتعاون في المجال المالي والنقدي. علماً بأن دول المجلس استحدثت نسخة جديدة من الاتفاقية الاقتصادية، وأقرّها قادة دول المجلس في فمّة مسقط في ديسمبر/كانون الأول سنة 2001؛ وركزت الاتفاقية على بنود مطورة لتواكب بشكل أفضل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، ولتعزيز العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بإنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي، وتلك البنود تمثّل محطات مهمّة في مسيرة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل كامل.

واعتباراً من مارس/آذار عام 1983 تم البدء بما يُسمّى بمنطقة التجارة الحرة لتنفيذ البنود والأحكام التي جاءت في الاتفاقية الاقتصادية فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي؛ وذلك بهدف إعفاء السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني من كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين دول المجلس؛ وهذا مع إبقاء كل دولة على سياستها الجمركية حيال الدول خارج مجلس التعاون(4)، وبعد إقرار النسخة المطوّرة من الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون في عام 2001، تم الاتفاق على البدء الفعلي للاتحاد الجمركي اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2003، وإقامة قاعدة معلومات وربط آلي جمركي بين إدارات الجمارك لدول المجلس؛ وذلك لتيسير متابعة ما يتعلّق بالاتحاد الجمركي وحركة البضائع(5).

وإضافة إلى الإعفاء الجمركي لمنتجات دول المجلس تمّ العمل على فرض تعريف جمركية موحّدة وبواقع 5% على السلع المستوردة من خارج دول المجلس، وتتضمن -أيضاً- بنود اتفاقية الاتحاد الجمركي على عدّة جوانب أخرى تعزز كياناً جمركياً موحّداً لمجلس التعاون؛ فالبضائع العابرة بدول المجلس لا يتمّ التعامل معها معاملة العبور (الترانزيت)، كما أن البضائع من خارج دول المجلس والعابرة من أي منفذ جمركي تُعتبر عابرة من أول منفذ عبور فقط، ومن دون تكرار إجراءات العبور في حالة عبورها مرّة أخرى إلى منفذ آخر ضمن دول المجلس، وسمحت الاتفاقية بممارسة مهنة التخليص الجمركي في أيّ من الدول الأعضاء، كما تبنّت دول المجلس مبدأ الاعتراف المتبادل للمواصفات والمقاييس التي تعمل بها حالياً كل دولة؛ وذلك إلى حين الانتهاء من المواصفات الخليجية التي سيتمّ تعميمها والعمل بها في كل دولة.

ومع نهاية عام 2008 استطاعت دول المجلس أن تنهي ما تطلّبه مرحلة الاتحاد الجمركي بنجاح؛ وذلك من خلال التنسيق والإجراءات، وتوحيد القوانين الخاصة بالجمارك، والمواصفات القياسية للسلع، واتفقت دول مجلس التعاون في عام 2008 على الدخول في مرحلة جديدة؛ هي إقامة السوق الخليجية المشتركة، وأهمية هذه المرحلة تقتضي ليس فقط إزالة كافيّة الحواجز الجمركية في تنقّل السلع بين دول المجلس؛ وإنما -أيضاً- إزالة كافيّة الحواجز غير الجمركية المرتبطة بحرية تنقّل رؤوس الأموال والأفراد، وبالسماح لمواطني المجلس بتملك العقارات، وممارسة النشاط الاقتصادي في أيّ من الدول الأعضاء، والمعاملة كمعاملة المواطنين.

وبعد استكمال إجراءات التحوّل إلى السوق الخليجية المشتركة وتفعيلها، كان لأبّد من إجراء النقلة التالية في مسيرة الوحدة والتعاون الاقتصادي الخليجي؛ وذلك من خلال الاتحاد النقدي، وإصدار العملة الخليجية الموحدة؛ فمنذ عام 2000 قرّر المجلس الأعلى لمجلس التعاون بدأ جهود التنسيق نحو الاتجاه للوحدة النقدية؛ فقامت دول المجلس في عام 2001 بوضع برنامج زمني يتضمن اعتماد الدولار الأميركي كمتبّث مشترك لعملات الدول الأعضاء؛ تمهيداً للوصول إلى العملة الخليجية الموحّدة، وذلك على أن تصدر هذه العملة بحلول عام 2010، وابتداءً من 2002 قرّرت دول المجلس القيام بربط عملاتها بشكل رسمي مع الدولار.

وعلى غرار دول الاتحاد الأوروبي وضعت دول الخليج عدّة معايير اقتصادية مطلوبة للتقارب الاقتصادي من أجل الدخول في مرحلة الوحدة النقدية، وركّزت معايير التقارب على تحديد مستويات مؤشرات اقتصادية تلتزم بها كل دولة في المجلس؛ وهذه المعايير هي: أن لا يتجاوز حجم الدين العام نسبة 60% من إجمالي الناتج المحلي، وأن لا يتجاوز

عجز الميزانية نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي، ولا يتجاوز معدل التضخم نسبة 1.5% من متوسط نسبة التضخم لمجموعة الدول الأعضاء، وأن لا يتجاوز سعر الفائدة الطويلة الأجل نسبة 2% من متوسط نسب أسعار الفائدة للدول الأعضاء، كما تم الاتفاق في عام 2005 على إنشاء مجلس نقد خليجي ليتحول لاحقاً إلى بنك مركزي خليجي.

بعد عام 2005 لم تكن مسيرة الاتحاد النقدي سهلة؛ وإنما مرّت بعدد من الأحداث أخرت طموح الخليجيين في رؤية عملتهم الموحدة؛ فحصل أن الكويت تراجعت عن ربط عملتها بالدولار في سنة 2007، وفضّلت أن تُعيد سياسة ربط عملتها بسلة من العملات نتيجة لتذبذبات كبيرة لحقت بالدولار؛ علماً بأن الكويت أبقّت فرصة العودة إلى تثبيت عملتها المحلية بالدولار خياراً وارداً، وفي يناير/كانون الثاني من عام 2007 أعلنت عُمان عن عدم تمكن اقتصادها من تحقيق المعايير المطلوبة للدخول في الوحدة النقدية؛ فقرّرت بشكل أحادي تأجيل الانضمام للوحدة النقدية على أن يستمر الأعضاء الباقين من دول الخليج الأكثر استعداداً لذلك، وفي عام 2009 قرّرت الإمارات العربية المتحدة الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي على خلفية عدم الاستجابة لطلبها لاستضافة مقرّ البنك المركزي الخليجي بدلاً من أن يكون مقره في العاصمة السعودية الرياض.

ومنذ فبراير/شباط 2010 دخلت حيز التنفيذ اتفاقية الاتحاد النقدي، وعقد مجلس إدارة النقد الخليجي أول اجتماع له في مدينة الرياض في مارس/أذار 2010، وتمّ الاتفاق على تأجيل إصدار العملة الموحدة إلى عام 2015، وتُعَدُّ المرحلة القادمة مرحلة حرجة سيتمُّ خلالها مراجعة مدى استعداد الدول المستمرة في التنسيق للاتحاد النقدي؛ كالسعودية، وقطر، والكويت، والبحرين، للتحوّل نحو إصدار وتعميم عملة موحدة في بلدانها، وكذلك دراسة مدى استعداد عُمان للانضمام مرّة أخرى، وأيضاً ما أسفرت عنه الجهود في تسوية مطالب الإمارات العربية المتحدة فيما يخصّ المقرّ البنك المركزي الخليجي. وعلى ما يُستجد في ذلك سيُنظر في شأن العملة الموحدة، ومدى اكتمال الاستعدادات في إصدارها في عام 2015 أو تأجيلها.

تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي: الإنجازات والعقبات

لا شك أن إنشاء الاتحاد الجمركي، وتفعيل السوق الخليجية المشتركة والجهود المبذولة نحو تحقيق الوحدة النقدية يُعَدُّ في حدّ ذاته إنجازاً لمجلس التعاون؛ وعلى الرغم من ذلك فإن الفترة التي أخذتها تلك المسيرة امتدت لأكثر من 30 سنة؛ وهي فترة طويلة لتكامل اقتصادي لم يكتمل إلى الآن. إن اقتصاديات دول الخليج والظروف الاقتصادية لتسريع إنشاء الاتحاد الاقتصادي الخليجي كان في وضع أفضل؛ وذلك من حيث تشابه البنية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالاتحاد الاقتصادي الأوروبي، الذي اكتمل بإصدار العملة الموحدة (اليورو) سنة 1999، وفي فترة زمنية تُقدَّر بـ 42 سنة منذ إنشاء الاتحاد الأوروبي عام 1957؛ حيث تشكّل الأخير في ظروف غير مشابهة بين دوله، وبعدها أكبر من الدول؛ علماً بأن الاتحاد الأوروبي ضمّ 11 دولة أوروبية حين أطلق اليورو، واتسع الاتحاد ليضم اليوم 18 دولة أوروبية تعتمد اليورو عملة للبلاد.

ونعرض في هذا السياق تقييماً لما تم على صعيد التعاون الاقتصادي لمجلس لتعاون؛ الذي يفترض أن يُفضي إلى الاتحاد الاقتصادي الخليجي:

1) النشاط والتجارة البينية

إن أهم إنجازات المجلس إلى الآن يكمن في نجاحه في تنشيط حركة التجارة بين دوله، وقد تمّ ذلك بفضل الاتحاد الجمركي وإنشاء السوق الخليجية المشتركة؛ فالوصول إلى هذه المرحلة كان من شأنه أن يعطي نتائج إيجابية ملحوظة فيما يتعلّق بالتجارة البينية لدول المجلس، وتُشير الجداول المرفقة في هذه الدراسة فيما يتعلّق بهذا الجانب إلى أن التجارة البينية في دول مجلس التعاون حققت قيمة تقارب الـ 100 مليار دولار في عام 2013، مرتفعة بمقدار يفوق السبعة أضعاف عمّا كانت عليه في عام 2000؛ أي قبل البدء في التنفيذ الفعلي للاتحاد الجمركي (6)، وعلى الرغم من هذا النمو الكبير في حركة التجارة البينية في دول المجلس؛ فإنها تمثل فقط 7.1% من إجمالي القيمة الكلية للتجارة الخارجية لدول المجلس.

ويبدو أن هناك أسبانياً أبطأت تسارع نموّ التجارة البينية بدول المجلس؛ فمن أهم مقومات نموّ التجارة البينية هو وجود شبكة مواصلات متطوّرة ومتنوّعة تستوعب حركة نقل البضائع والسلع بين دول المجلس، وهذه الشبكة تتضمّن الطرق والموانئ والمطارات وشبكات السكك الحديدية، وعلى الرغم من تفعيل اتفاقية الاتحاد الجمركي ما زالت حركة التجارة البينية تعاني من طول أمد الإجراءات الجمركية عند منافذ الحدود؛ خاصة البرية منها، كما أن شبكة المواصلات البرية بين دول الخليج لا تزال ضعيفة البنية، وقليلة الصيانة، وتفتقر إلى خدمات الطريق، وهناك مشاريع ربط طرق برية بين دول الخليج؛ ولكنها لم تتفد بسبب أنها في طور الدراسة وإعداد التصاميم؛ مثل مشروع سكة الحديد الذي أقرّه المجلس الأعلى لمجلس التعاون في عام 2003 ليتمّ إنجازه وتشغيله في 2018.

وللعلم فإن شبكة المواصلات لها أهمية كبيرة تكمن في تقليل تكاليف النقل، ودعم استقرار السوق، وتحقيق التوازن فيه؛ والجدير بالذكر أنه في عام 2007 شهد قطاع البناء طفرة سعرية لدرجة أن شح بعض المواد المهمة؛ مثل: الإسمنت والطابوق والحديد قد فاقم من زيادة تلك الأسعار في بعض دول المجلس؛ فتوفر شبكة فعالة من المواصلات بين دول المجلس (مثل شبكة سكة حديد وقطارات أو شبكة برية متطورة) سيساهم في نقل البضائع الثقيلة كمواد البناء من الدول ذات الفائض والطاقة الإنتاجية العالية إلى الدول ذات الشح في الإنتاج؛ وذلك من أجل مقابلة الطلب المحلي، وسيساهم ذلك بالطبع في تجنيب السوق المحلي التضخم في الأسعار.

ومن المهم أن نُشيد هنا بالتطوُّر الكبير الذي تمَّ في قطاع الطيران؛ حيث توجد الآن شبكة كثيفة من رحلات الطيران بين دول المجلس، وهي الآن من أهم الشبكات النشطة في العالم؛ وذلك بسبب الموقع الجغرافي المتميز لدول المجلس في وسط العالم؛ الذي ساعد على تنشيط رحلات العبور لشركات الطيران العالمية الأخرى، كما اتفقت دول المجلس على السماح للناقلات الوطنية ببيع تذاكرها في دول المجلس مباشرة دون الحاجة إلى وكيل عام أو وكيل محلي، وسمحت - أيضاً- بزيادة الرحلات الداخلية بين عواصم ومدن المجلس؛ وهذا من شأنه أن يُحدث حركة نشطة للأفراد والأمتعة والبضائع عبر الجو، وأن يُعزِّز الترابط الأسري وترابط حركة الأعمال والسياحة، كما انعكست الحركة النشطة للطيران في دول المجلس على بناء واستحداث وتوسعة المطارات الخليجية وزيادة عددها.

2) دور القطاع الخاص

ما زال يُنتظر من القطاع الخاص الخليجي أن يكون محركاً نشطاً للتبادل التجاري والاستثماري في دول المجلس، ويتسم القطاع الخاص الخليجي بشكل عامٌ بضعف مساهمته في الناتج المحلي بكل دولة خليجية، وبقلة قدرته على الابتكار؛ خاصة في إحلال الواردات وإنتاج سلع قابلة للتنافس في السوق العالمي، وكذلك القيام بدور متواضع في إنشاء مؤسسات وعلامات تجارية رائدة؛ هناك بالفعل بعض السلع التي يتم إنتاجها من قبل القطاع الخاص في دول المجلس وتصديرها في منظومته؛ مثل: منتجات الألبان، وبعض المنتجات الزراعية كالتمر والفواكه والخضار؛ ولكن ما زال ضعف القطاع الخاص وضعف البنية الملائمة لنموه عائقاً مهماً نحو تحقيقه لدور أكبر في النشاط الاقتصادي، وفي التبادل التجاري في دول المجلس، ولا شك أن الدور الكبير للقطاع الحكومي في الاقتصاد جذب قطاعاً واسعاً من المواطنين، وأوجد لهم دخلاً منافساً للدخل الذي كان يمكن أن يجني منه بالانخراط في العمل الخاص وزيادة الأعمال، وقد استمر هذا النمط على حاله لمدة طويلة، وأدى هذا الوضع إلى ظهور قطاع خاص بمشروعات متوسطة وصغيرة؛ يقوم بتسييرها وإدارتها رواد أعمال من غير المواطنين، وتركزت أعمال هؤلاء على أنشطة ذات مستويات متدنية من الجودة وغير ملائمة للمنافسة العالمية؛ وهذه المشاريع قليلاً ما تقوم على الابتكار بسبب ضعف الإمكانيات التمويلية، فضلاً عن الاعتماد الكامل على الاستيراد بكميات وأحجام كبيرة ومتنوعة من أجل توزيعها على أسواق التجزئة.

وقد كان تركيز مجلس التعاون فيما يتعلَّق بالقطاع الخاص يصبُّ بشكل أساسي في تذليل العقبات أمام ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية في دول المجلس؛ فمثلاً حدّد مجلس التعاون أن يكون عام 2003 موعداً يتم فيه إزالة كاملة لكافة القيود التي تمنع مواطني دول المجلس من المساواة التامة في المعاملة كمواطنين في مجال تملك الأسهم وتأسيس الشركات؛ ومع ذلك يندر أن ينخرط القطاع الخاص في دول المجلس في شركات أو مؤسسات مشتركة لها أفرع في دول مجلس التعاون لممارسة النشاط؛ وما زالت أشكال التعاون في القطاع الخاص تتركز في شركات لرؤوس الأموال التي تدخل في ملكية الأسهم، كما يندر أن توجد شركات أو تحالفات مثل شركات صناعية تستطيع أن تتنافس في السوق المحلي أو الدولي.

وهناك الكثير من المبادرات لتنشيط ريادة الأعمال في دول الخليج؛ إلا أن مجلس التعاون لم يتبنَّ برنامجاً خاصاً فيما يتعلق بريادة الأعمال على مستوى المجلس، وإن كان قد تأسس في الرياض في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 مجلس قادة رواد الأعمال لدول مجلس التعاون؛ الذي يضمُّ مؤسسات ريادة الأعمال في مجلس التعاون، وينتظر منه الكثير فيما يتعلَّق بتنشيط دور القطاع الخاص في دول المجلس.

3) تكامل أسواق المال

حثت الاتفاقية الاقتصادية الخليجية على تكامل الأسواق المالية الخليجية، وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها، وتوجد في حقيقة الأمر بكل دولة من دول المجلس أسواق مالية أولية وثانوية رسمية (أي البورصات) لتداول الأوراق المالية؛ مثل: الأسهم، والسندات، وكذلك الصناديق الاستثمارية، وما زالت الأمانة العامة لدول المجلس والجهات والهيئات المنظمة للأسواق المالية تعقد اجتماعات ومشاورات مستمرة؛ وذلك من خلال لجنة رؤساء هيئات أسواق المال بدول المجلس من أجل الوصول إلى تكامل الأسواق المالية؛ وهذا عن طريق توحيد قواعد طرح الأسهم وطرح السندات والصكوك، وكذلك توحيد قواعد طرح صناديق الاستثمار والإفصاح، فضلاً عن السماح بالإدراج المتبادل للأسهم الشركات في بورصات دول الخليج، وقد وضعت تلك اللجنة قواعد ومبادئ موحدة للعمل بها بصفة استرشادية؛ وذلك بهدف اختبار مدى مواءمتها لأسواق دول المجلس وتوافقها؛ وذلك لحين الانتهاء بشكل كامل من وضع منظومة موحدة

لتكامل أسواق المال، كما أن هناك تعاوناً واجتماعات متبادلة تحت مظلة الأمانة العامة لدول المجلس بين لجنة محافظي البنوك المركزية وبين لجنة رؤساء هيئات أسواق المال في دول المجلس؛ وذلك للنظر فيما يتعلّق بالجوانب المتعلّقة بتعزيز البنية التشريعية والرقابية؛ لضمان سلامة ونزاهة أسواق المال وعملها بكل كفاءة، وكذلك انصبّ العمل على تطوير الأسواق المالية من أجل تعظيم دورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية؛ وذلك من خلال تعزيز قدراتها في جذب وإيجاد فرص الاستثمار لرؤوس أموال المستثمرين في دول المجلس، وتوجيهها في مختلف المشاريع.

ما زالت تمضي دول المجلس بخطى بطيئة نحو تكامل أسواق المال، كما أن أسواق رأس المال الأولية -التي تختصّ بالإصدار والطرح الأولي للأسهم لتمويل الشركات الجديدة أو الشركات القائمة- ما زالت قليلة الترابط بين دول الخليج، وكانت بعض دول المجلس تسمح لمواطني المجلس بتمكّن بعض أسهم الطرح الأولي لبعض الشركات (كما حصل في أسهم بنك الريان بقطر، وشركة دانه غاز بالإمارات)؛ إلا أن المساحة المتاحة لتمكّن الخليجيين في الإصدار الأولي ما زالت قليلة، وليس الوضع بالأفضل بالنسبة إلى السوق الأولي لصناديق الاستثمار، وفيما يختصّ بالسوق الثانوي (أي البورصات) فهناك إدراج مشترك لبعض الشركات المساهمة بين بعض دول المجلس (كما هو الحال بالنسبة إلى بورصة قطر ودبي لبعض الشركات؛ مثل: شركة أوريدو، وشركة السلام)، وهذا من شأنه أن يزيد من ترابط رؤوس الأموال الخليجية، ويُنشط من حركة التداول في أسواق الأسهم، وقد أعلنت قطر مؤخراً السماح لمواطني دول المجلس بأن يُعاملوا معاملة المواطن القطري نفسها في تمكّن الأسهم دون قيود ملكية، وهذه ميزة تفضيلية لمواطني المجلس لو قورنوا بغيرهم؛ علماً بأن قطر رفعت نسبة تمكّن غير القطري من 25% إلى 49% من الأسهم المتداولة ببورصة قطر.

4 قاعدة البيانات الخليجية

إن جودة البيانات وشموليتها تنعكس على جهود توحيد الأنظمة والممارسات والتشريعات والسياسات التي سنتبناها دول الخليج، والحقيقة إن الاستثمار في هيئات الإحصاء الخاصة بكل دولة خليجية تتطلب المزيد من الاهتمام والدعم، وحالياً توجد لدى الأمانة العامة التابعة لمجلس التعاون قاعدة للبيانات تعمل على حصر وإحصاء وتجميع وتدوين كافة اتجاهات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها في دول المجلس، وما زال هناك شحّ في مدى وفرة البيانات؛ تتمثل في مدى شمولية وتنوع المتغيرات مع سلاسلها الزمنية والبيانات حولها؛ الأمر الذي يعكس على جودة الدراسات الخليجية، وتشخيص مشكلاتها، واستشراف اتجاهاتها المستقبلية، ويعتمد الباحثون في الشأن الخليجي -أيضاً- على مصادر خارجية أو دولية يستقون منها المعلومات والبيانات فيما يتعلّق بالدول في مجلس التعاون، ولا بدّ -أيضاً- من مراجعة المعايير الإحصائية الموضوعية وتوحيدها بين دول الخليج، وتبني المعايير الدولية لتسهيل عملية المقارنة في أداء المتغيرات.

5 الإرادة السياسية

لا شكّ أن هناك إرادة سياسية حاضرة عند قادة دول المجلس تُريد أن تُحقّق وبجدية الأهداف التي حددها؛ والمتمثلة في الاتحاد الاقتصادي الخليجي والوحدة الخليجية، ولولا وجود تلك الإرادة لما نشأ مجلس التعاون، ولما استمرّ وتطوّر إلى يومنا هذا؛ والدليل على ذلك أنه لم يحدث أن منعت أيّ دولة من دول مجلس التعاون تدفّق السلع والخدمات أو انتقال الأفراد فيما بينها منذ نشأة المجلس بسبب خلاف سياسي داخل مجلس التعاون؛ على الرغم مما اعترى المجلس من وقوع عدّة خلافات سياسية؛ مثل خلافات الحدود وبعض المواقف السياسية المتعلقة بسياسات دول المجلس الخارجية، ولكن لا بدّ من الاعتراف أن تلك الخلافات كان لها دورها في تأخير بعض الاتفاقيات أو تفعيلها.

ومن أجل سدّ كافة الثغرات السياسية والاقتصادية فلا بدّ من وجود تنسيق أكبر بين دول الخليج؛ فينبغي مثلاً توزيع المنافع بشكل يُنصف الدول ذات الوزن أو الثقل الاقتصادي الأكبر، ويزيد المنافع للدول الأقل وزناً وثقلًا، وكذلك ينبغي توزيع مقرّات مؤسسات وهيئات مجلس التعاون على مختلف الدول الأعضاء، ويُفضّل -أيضاً- إعطاء أهمية لكل دولة من دول المجلس بشيء يمكن أن تتميز به تلك الدولة؛ مثلاً تتميز البحرين بالمركز المالي، والإمارات بالسياحة وبمركز تجاري للتصدير وإعادة التصدير، والسعودية بالنفط، وقطر بالغاز، وعمان بالسياحة الطبيعية وعنصر العمل، والكويت بخبرة الاستثمار الدولي.

إنّ مجلس التعاون الخليجي قادر على إبعاد الأثر السياسي عما تم إنجازه في المجلس، لا سيما في مجال التكامل الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال، فإن سحب السفراء من قطر قد يُظن أنه انتكاسة غير مسبوقه على الصعيد السياسي لمجلس التعاون وتهديد لمنجزاته الاقتصادية. ولكن مع مرور الزمن، ودون أدنى مساس بالعلاقات الاقتصادية الخليجية، أثبت المجلس أنه قادر على حل خلافاته، فعودة السفراء إلى قطر هو نجاح سياسي يدل على أن البيت الخليجي قادر على أن يحل خلافاته ويحتويها مهما عظمت.

خاتمة

نشأ مجلس التعاون في بداية الثمانينات من القرن الماضي؛ ولكنه قطع خطواته بشكل مُرَكِّز منذ عام 2001؛ وذلك في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال إنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، والآن ما زالت الجهود منصبّة نحو تحقيق أهمّ خطوات التكامل؛ وهو إصدار العملة الخليجية الموحّدة، وتميّزت المسيرة نحو التكامل بالبطء الشديد؛ ولكن ما زالت الإرادة السياسية والشعبية موجودة لإكمال تلك المسيرة التي تخلّلتها إنجازات عدّة وعوائق أبطأت من تحقيق كافة الإنجازات المرجوة؛ التي تواكب طموحات وتطلّعات شعوب مجلس التعاون، والمترجمة في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

* خالد شمس عبدالقادر - أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة قطر

الهوامش

- (1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قاعدة المعلومات، النظام الأساسي، <http://www.gcc-sg.org/indexfc7a.html?action=Sec-Show> ID=1
- (2) الجداول من إعداد الباحث تم جلبها من بلومبرج وقام الباحث بترتيبها بتصريف لغرض الدراسة.
- (3) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون الاقتصادي، <http://www.gcc-sg.org/indexbbe3.html?action=Sec-Show> ID=53
- (4) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون الاقتصادي، مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981، <http://www.gcc-sg.org/index95fb.html?action=Sec-Show> ID=395
- (5) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون الاقتصادي، الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001، <http://www.gcc-sg.org/indexe89c.html?action=Sec-Show> ID=396
- (6) الجداول من إعداد الباحث وقام بجلبها من شركة بلومبرج، وقام بترتيبها بتصريف لغرض الدراسة.

الجداول

حجم الاقتصاد - مليون دولار سنة 2013	
1	United States 16,800,000.00
2	China 9,240,270.00
3	Japan 4,901,530.00
4	Germany 3,634,820.00
5	France 2,734,950.00
6	United Kingdom 2,522,260.00
7	Brazil 2,245,670.00
8	Russia 2,096,780.00
9	Italy 2,071,310.00
10	India 1,876,800.00
11	Canada 1,825,100.00
12	GCC 1,628,000.00
12	Australia 1,560,600.00
13	Spain 1,358,260.00
14	S.Korea 1,304,550.00
15	Mexico 1,260,920.00
16	Indonesia 868,350.00
17	Turkey 820,210.00

أكبر تبادل تجاري في العالم - مليون دولار سنة 2013		
1	China	4,228,910.00
2	United States	3,763,610.00
3	Germany	2,597,240.00
4	Japan	1,618,520.00
5	GCC	1,420,000.00
6	France	1,259,888.00
7	Netherlands	1,203,662.00
8	South Korea	1,105,408.00
9	United Kingdom	1,090,339.00
10	Canada	966,823.00

أكبر المصدرين للعالم - مليار دولار سنة 2013		
1	China	2,282,060.00
2	United States	1,495,290.00
3	Germany	1,423,020.00
4	GCC	921,000.00
5	Japan	786,177.00
6	Netherlands	617,698.00
7	France	595,049.00
8	South Korea	589,823.00
9	Russia	521,649.00
10	Italy	509,951.00

أكبر المستوردين من العالم - مليار دولار سنة 2013		
1	United States	2,268,320.00
2	China	1,946,850.00
3	Germany	1,174,220.00
4	Japan	832,343.00
5	France	664,839.00
6	United Kingdom	622,034.00
7	Netherlands	585,964.00
8	Hong Kong	524,108.00
9	South Korea	515,585.00
10	GCC	514,400.00

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي - مليون دولار سنة 2013						
	Qatar	Saudi	UAE	Oman	Kuwait	Bahrain
Qatar		2454.39	8381.36	1570.68	1481.28	456.4
Saudi	2454.39		8141.18	4623.43	2629.5	5050.85
UAE	8381.36	8141.18		15689.37	1692.18	1267.04
Oman	1570.68	4623.43	15689.37		777.67	385.55
Kuwait	1481.28	2629.5	1692.18	777.67		279.16
Bahrain	456.4	5050.85	1267.04	385.55	279.16	
	14,344.11	20,444.96	26,789.77	21,476.02	5,378.51	6,982.60
	أجمالي التجارة البينية					
	95,415.97					

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي - مليون دولار سنة 2000						
	Qatar	Saudi	UAE	Oman	Kuwait	Bahrain
Qatar		276.32	320.54	24.35	27.76	58.77
Saudi	276.32		1508.95	242.3	719.13	1268.09
UAE	320.54	1508.95		1487.86	397.76	243.66
Oman	24.35	242.3	1487.86		50.48	40.28
Kuwait	27.76	719.13	397.76	50.48		80.25
Bahrain	58.77	1268.09	243.66	40.28	80.25	
	707.74	3,738.47	3,638.23	1,820.92	1,247.62	1,632.28
	أجمالي التجارة البينية					
	12,785.26					

التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟

ظافر محمد العجمي*



(الجزيرة)

ملخص

قد يكون أحد أسباب تراجع التعاون العسكري الخليجي في أديبات مجلس التعاون عائدًا إلى الطبيعة المتكئمة للجهد العسكري نفسه، أو إلى ربط أمن الخليج العسكري بأكثر من نظام أمني خارجي. رغم ذلك قد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق درجة عالية من التنسيق العسكري في مجالات عدة منذ العام 1981 تحت شعار إقامة بنية تنسيق دفاعية.

لقد تم الاعتماد على "الاستراتيجية الدفاعية" التي تحدد السياسات والمفاهيم العامة التي تحكم وتحدد التوجهات الدفاعية، وهذا المستوى من الاستراتيجية عادة ما ترسمه الدول العظمى ذات التطلعات والأنشطة التي تتجاوز حدودها إلى مجالاتها الحيوية، كما ترسمها المنظمات الدولية والإقليمية مثل حلف الناتو لتحديد وتنسيق أنشطتها الدفاعية والتزاماتها المتفق عليها.

لقد قامت اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، الموقعة في المنامة في ديسمبر/كانون الأول 2000، على أكثر من كونها مجرد إضفاء طابع رسمي على التعاون العسكري الخليجي؛ حيث تم تأسيس "درع الجزيرة" قبل الاتفاقية، إلا أن الاتفاقية مهدت لظهور هياكل التعاون العسكري الكبرى كوضع الرؤية الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، والقيادة العسكرية الخليجية الموحدة، والدرع الصاروخي الخليجي، وردم الفجوة القائمة على مستوى القدرات بإشياء قوة مشتركة للتدخل السريع.

لعل في الطموح النووي الإيراني وعدم استقرار العملية السياسية في العراق والثورة السورية المستمرة منذ قرابة الأربع سنوات وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتوسع جماعة الحوثي في اليمن والاستمالة الأميركية نحو طهران، لعل في ذلك ما يشكل حافزًا على تعزير التعاون العسكري والأمني بين دول منظومة مجلس التعاون الخليجي. وإذا كانت دول الخليج قد انتقلت مؤخرًا من مرحلة إدراك المخاطر إلى خطوات إيجاد الآليات لمواجهة تلك المخاطر والتعامل معها بمهنية عسكرية، فإن أكبر معوقات التعاون العسكري الخليجي التي لا تزال قائمة هي صعوبة دحض اعتقاد صانع القرار الخليجي بأن أمن الخليج مصلحة دولية، ولا بد من حمايته بقوة عسكرية أقوى من التجمع العسكري الخليجي الحالي.

مقدمة

لم يأت النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على ذكر التعاون العسكري حين حدد أهداف المجلس لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دوله، رغم حرصه على تسمية مجالات التعاون الأخرى كالإقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية. إذا لم يذكر التعاون العسكري رغم سير قطار التعاون الخليجي بهيئة عسكرية منذ تحركه في العام 1981، الذي تم صبغه بالألوان الرملية والبنية والمبرقعة تمويهاً من غارات الجيران أثناء حربهم. لقد كان للخطر التاريخي دور في صيانة نظرية الأمن الخليجية؛ ففي ضباب دخان الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988، عُقد الاجتماع الخليجي الأمني الأول في 24 فبراير/شباط 1982؛ حيث تحددت منطلقات ومبادئ وأهداف التعاون لتوقيع اتفاقية أمنية شاملة بين الدول الأعضاء.

حينها قفز التاريخ منبهاً للمجتمعين بقدّم وحدة وترابط أمن دول مجلس التعاون، ومحدراً بضرورة الالتزام بمبدأ الأمن الجماعي كطريق للخروج من قلق ذوبان هذه الكيانات الصغيرة في الجوار الإقليمي سيئ الطباع بالغزو العسكري أو بفرض النفوذ. ففي نصوص ذلك الاجتماع جاء ما يوحي بأن الاعتداء العسكري من الجارتين إيران والعراق متوقع. كما ذكر أن التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج وارد وإن كان مرفوضاً جماعياً.

وإذا تجاوزنا الحذر الذي طبع التعاون العسكري الخليجي فقد يكون سبب تراجع التعاون العسكري الخليجي في أدبيات مجلس التعاون راجعاً إلى الطبيعة المتكئمة للجهد العسكري نفسه بشكل عام، أو لربط أمن الخليج العسكري بأكثر من نظام أمني خارجي كجرعة علاج لالتهاب فراغ القوة المزمّن في المفاصل الخليجية؛ مما يجبر المراقب الخليجي على سبر أغوار التعاون العسكري لتبيان الإنجازات الملموسة والنتائج المحدودة.

ردع التحديات الخارجية

تكفلت اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، الموقّعة في المنامة في ديسمبر/كانون الأول 2000، بردع التحديات الخارجية عبر التحول من مرحلة التعاون العسكري لمرحلة الدفاع الخليجي المشترك؛ فاتفقت الدول الأعضاء على أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها، وأي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعاً، ويوجب المبادرة لمساعدة المعتدى عليها باتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. كما تضمنت الاتفاقية دعوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير قوة درع الجزيرة وتأمين التعاون العسكري بين قواتها بإجراء التمارين المشتركة، لتوحيد الفكر العسكري ثم تعزيز التسليح عبر تطوير قاعدة الصناعة العسكرية الخليجية. وتنسيق أوجه التعاون من خلال مجلس للدفاع المشترك تحت توجيه وإشراف المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تتبع مجلس الدفاع اللجنة العسكرية العليا التي ينسق اجتماعاتها الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية.

بل إن بعض المحللين ذهب إلى أن بنية النظام العالمي الجديد تتضمن مجموعة من العناصر، منها الأحلاف العسكرية والاتفاقيات الأمنية مثل حلف الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتفاقية الدفاع الخليجي المشترك أيضاً؛ مما يجعل عسكرة مجلس التعاون من الهياكل التي ستستمر في النظام العالمي الجديد.

درع الجزيرة: قيادة مركزية بقوات لا مركزية

يعتبر إنشاء "الدرع" كما يسميه منتسبوه واسطة العقد ومحاولة مهمة في التعاون العسكري الخليجي برغم قصورها عن التمام؛ حيث تمت موافقة المجلس الأعلى في دورته الثالثة نوفمبر/تشرين الثاني 1982 على إنشاء "قوة درع الجزيرة" بحجم لواء مشاة من 5 آلاف رجل من دول مجلس التعاون الست. وبعد ما يقارب ربع القرن، وفي دورة المجلس الـ 26 في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2005 جرى توسع في حجم القوة ونوع تسليحها فأصبحت "قوات درع الجزيرة المشتركة" فرقة مشاة آلية مكونة من المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي. ولم يتوقف الدرع منذ إنشائه عن تنفيذ التدريبات والتمارين المشتركة بشكل دوري مع القوات المسلحة في كل دولة من دول المجلس، وقد أقيم أول تمرين لهذه القوة على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1983، لتتمركز منذ عام 1986 في مدينة الملك خالد العسكرية في حفر الباطن شمال شرقي السعودية.

وقد تعرضت قوات درع الجزيرة للكثير من النقد، ووصفت بأنها قوات رمزية، ثم دخلت قوات درع الجزيرة في دوامة التردد الخليجية وتحول الرأي من النقيض إلى النقيض؛ حيث افتتح دوامة التردد أمين عام مجلس التعاون السفير عبد الله بشارة في 1984 قائلاً: إن قوة "درع الجزيرة" تشكلت بسبب ظروف الحرب العراقية-الإيرانية، وإنها ستنتهي بانتهاء الظروف التي أوجدتها. لكن تغير الظروف دفع قادة دول المجلس عام 2000 لزيادة قوة درع الجزيرة، إلى 22 ألف

رجل. وعادوا لتأكيد هذا التوجه في مسقط في أكتوبر/تشرين الأول 2002؛ حيث تم دعم قوات الدرع في تشكيل قتالي في دولة الكويت في فبراير/شباط 2003 إبان الاستعدادات للحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، إلا أن يوسف بن علوي وزير الشؤون الخارجية العماني صرّح في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بأن قوة درع الجزيرة لم يعد لها حاجة بعد زوال نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين(1).

لقد أيدت الرياض بدايةً هذا الطرح، من خلال فكرة إشراف كل دولة على وحداتها المخصصة للقوات التي يمكن استدعاؤها في حال الضرورة، لكنها عادت في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 لتقتصر توسيع قدرات الدرع وإنشاء نظام مشترك للقيادة والسيطرة. وفي مايو/أيار 2008 تم الاتفاق على تمركز قوات درع الجزيرة في بلدانها الأصلية ودعمها بقوات بحرية وجوية لرفع كفاءتها، ثم تقرر تعزيزها بقوة تدخل سريع عام 2009.

إنّ هذا الاضطراب في التعاون العسكري الخليجي خلق حيرة حبال ما يجري إن كان انفراطاً للشراكة العسكرية الخليجية أم إعادة تعريف لها. وقد أثبت "الدرع" نفسه أن الدعوات لتفكيكه فيها افتقار للحس الاستراتيجي؛ حيث كان دخول قواته لمملكة البحرين في 14 مارس/آذار 2011 لتأمين المنشآت الاستراتيجية في البلاد ناجحاً بمقاييس عسكرية عدّة؛ فقد حقق مبادئ الحرب كقوة محترفة تميزت بوضوح الاتجاه، والتصميم، وخفة الحركة، وتحقيق الضغط المطلوب من خلال تنفيذ الحشد والمفاجأة بدقة عالية، ولصد الخطر الخارجي الذي دفع القوة للدخول تنفيذاً لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك وتلبية لدعوة المنامة حقق "الدرع" حسن التوزيع والثبات، والأمن، حتى ليخال للمراقب أن ما جرى كان فرصة لدرع الجزيرة للتكفير عن موقفه المرتبك حين اجتاحت جحافل جيش نظام الرئيس العراقي صدام حسين دولة الكويت ف ياغسطس/أب 1990.

يتجاوز حالياً عدد منتسبي قوات درع الجزيرة 30 ألف عسكري، ولهم أهلية لخوض حروب المعركة المشتركة، إلا أن هناك معوقات تحول دون تحقيق هذه القوة الهدف المنشود من قيامها كضعف الصلاحيات الممنوحة لدرع الجزيرة، وقد بدأ المجلس بخطوات لتلافي ذلك بوضع الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، والقيادة المشتركة؛ مما يعني حرية العمل ضمن ضوابط هذه التنظيمات دون الحاجة لمراجعة صانع القرار السياسي في كل الأمور التكتيكية. كما أن مشروع تطوير درع الجزيرة أخذ فترة طويلة، بل إن تقلبات الرأي بين الدول الست تجعل صمود مشروع التطوير أمراً قابلاً للتأويل.

الرؤية الاستراتيجية الدفاعية الموحدة

لا شك بأنّ دول مجلس التعاون الخليجي قد نجحت في تحقيق درجة عالية من التنسيق العسكري في مجالات عدة منذ العام 1981 تحت شعار إقامة بنية تنسيق دفاعية. لكن تلك الهياكل العسكرية كانت تخدم شكل التعاون أكثر مما تخدم المضمون؛ فقد غابت عنها الخطط المطلوبة لتحقيق هدف التعاون نفسه على المدى البعيد بالإمكانات المتوفرة، أو ما يسمى "الاستراتيجية"؛ فأين الاستراتيجية المنشودة؟

لم يكن هذا السؤال من الأسئلة التي تُطرح من أجل جواب فوري بل من أجل القيام بمهمة؛ فلكون مجلس التعاون الخليجي مكوناً من ست دول تختلف أشكال التحديات التي تواجهها كما تختلف الأهداف الجزئية؛ لذا كان من الصعب بناء قدرات موحدة لتحقيق تلك الأهداف فتم الابتعاد عن وضع "استراتيجية للأمن القومي" أو الوطني أو الاستراتيجية العظمى، والتي تنطرق إلى كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية وغيرها لتحقيق رؤية الدولة. كما تم تحييد "الاستراتيجية العسكرية" التي تغوص في تفاصيل عسكرية أكثر من حيث البناء والاستخدام، لتنوع السلاح والعقيدة القتالية بين دول مجلس التعاون الست.

لقد تم الاعتماد على "الاستراتيجية الدفاعية" التي تحدد السياسات والمفاهيم العامة التي تحكم وتحدد التوجهات الدفاعية، وهذا المستوى من الاستراتيجية عادة ما ترسمه الدول العظمى ذات التطلعات والأنشطة التي تتجاوز حدودها إلى مجالاتها الحيوية، كما ترسمها المنظمات الدولية والإقليمية مثل الناتو ومجلس التعاون لتحديد وتنسيق أنشطتها الدفاعية والتزاماتها المتفق عليها(2). وفي ذلك قصور من جانب صانع القرار الذي ترك قطار التعاون العسكري يتحرك لمدة ثلاثة عقود دون استراتيجية دفاعية موحدة؛ حيث لم تر النور إلا في قمة الكويت في 30 ديسمبر/كانون الأول 2009، حين أقر المجلس وضع استراتيجية دفاعية خليجية موحدة، فاتضحت الرؤية للعمل بعد أن حددت الاستراتيجية الأسس والثوابت التي تنطلق منها لبناء قدرات لردع العدوان والتعاون لمواجهة التحديات من خلال البناء الذاتي وإجراء التقييم الاستراتيجي الشامل للبيئة الأمنية الاستراتيجية، والتهديدات والتحديات والمخاطر بصفة دورية(3).

القيادة العسكرية الخليجية الموحدة

وحدة القيادة هي أول مبادئ الحرب، وقد شغل موضوع القيادة العسكرية الخليجية الموحدة حين طُرِحَ في ختام القمة الخليجية 33 بالمنامة 24-25 ديسمبر/كانون الأول 2012، حيزاً كبيراً من النقاش والتحليل، فتشكيل القيادة العسكرية الموحدة رسالة ذات أبعاد إقليمية ودولية، وهو جزء من جهد عسكري خليجي تراكمي يرتفع يوماً بعد يوم ليصل إلى الهدف العسكري الخليجي الأعلى بتحقيق الدفاع الذاتي عبر مبدأ الأمن الجماعي «Collective security» (4).

وكما هي الحال في تأخر طرح الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، أتى تشكيل القيادة العسكرية الخليجية الموحدة بعد أن تحقق العديد من الإنجازات العسكرية وكان يجب وضعها في إطارها الصحيح بدل ما هو موجود في هيكل الأمانة العامة من لجنة للتمارين ولجنة فنية للأسلحة ومراكز القوة الجوية والتنسيق البحري ودرع الجزيرة وسواها من مكونات التعاون العسكري المتشردمة هنا وهناك؛ فخلق قيادة مشتركة خطوة مستحقة، وعليه فمن المتوقع أن يُعيّن مواطن سعودي لرئاسة القيادة العسكرية الخليجية الموحدة، وكما هي الحال في حلف الناتو حيث القيادة من نصيب الدولة ذات الإسهام الأكبر سيكون مقرها الرياض، كما يُعيّن فيها ضباط محترفون من أعلى المستويات على أن لا تتضمن أية قوات عسكرية بصفة مستديمة إلى هذه القيادة، بل تبقى كل قوة في بلدها، وتُستدعى فقط عند تنفيذ التدريبات المشتركة أو مجابهة الأخطار، وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها بناءً على توجيهات قادة المجلس ووزراء دفاعهم. كما سُمّح للقيادة العسكرية الصلاحيات الحقيقية، لكي تبدي آراءها وتخطط وتتصرف في الشؤون العسكرية حسب مقتضيات الظروف سواء في أوقات السلم أو في أوقات الحرب.

ففي حالة الحرب، تكون مهمة القيادة الدائمة ممارسة القيادة العملياتية على قوات المجلس لردع أي عدوان محتمل أو دحر أي عمل عدائي. أما في حالة السلم، فتكون مهمتها تقييم الأخطار وإعداد الخطط لمواجهتها، وإعداد السيناريوهات لكل حالة، وتحقيق التنسيق بين قوات المجلس عبر تعاون رؤساء الأركان، وتقديم المشورة في شأن العقائد العسكرية، والحصول على الأسلحة والمعدات، لزيادة إمكانات القوات المختلفة على العمل العسكري المشترك، وإنشاء مركز مشترك للاتصالات والاستخبارات والعمليات العسكرية، والإشراف على تنفيذ التمارين، وتدريب وحدات القيادة المشتركة والتفتيش عليها وتقييمها، ورفع التقارير عنها، لتحقيق أعلى مستوى من الاستعداد القتالي، وتقديم المشورة في شأن تجهيز البنية الأساسية لمسرح العمليات، وتحديد الإسهام العسكري لكل دولة.

الدرع الصاروخي الخليجي

لم تستطع دول الخليج غضّ الطرف عن خطر الترسانة الصاروخية الإيرانية، ليس لتعدد أنواعها فحسب بل لطول مدياتها ولوصول إيران لدرجة متقدمة في صناعة الصواريخ الباليستية؛ مما جعل التفكير الخليجي محسوماً لصالح إقامة درع صاروخي من شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي يستهدف المدن والقواعد العسكرية ومصافي النفط وخطوط الأنابيب بالخليج.

وحين نتحدث عن النفط ندخل في المصالح الأميركية والأوروبية بالمنطقة والتي تدفعهم لمساعدة شركائهم الخليجيين في سدّ احتياجاتهم الدفاعية، ضد أي تهديد صاروخي يواجهونه. المنظومة الصاروخية الدفاعية الخليجية هي نتيجة سعي الطرفين لتعميق التعاون بمجال الدفاع الصاروخي، وقد سبق وأن تم طرح فكرة النظام بعد حرب تحرير الكويت عام 1990 وتم تأجيل المقترح من قبل الخليجيين، ثم عاد للواجهة في ربيع عام 2012 بعد زيادة التوتر الإيراني-الدولي حيال مشروعها النووي. من المتوقع أن يتكوّن الدرع الصاروخي الخليجي في جُلّه من أنظمة قوافل صاروخية ورادارات ومحطات مراقبة أميركية موجود معظمها أصلاً في دول الخليج كنظام باتريوت من الجيل الجديد "باك-3" ونظام "تاد" عالي الارتفاع. وحتى يتم الإعلان عن اكتمال عملية الربط والاحتفال بتشغيل النظام تبقى هناك محاذير يجب الإشارة إليها، أهمها:

- ليست فكرة الدرع الصاروخي جديدة؛ فقد سبق أن حاولت الولايات المتحدة الأميركية تسويق فكرة الدرع على السعودية وحدها، ولم تجد حماساً لتلك الفكرة في الرياض، فتم تعويم المشروع للأفق الخليجي الأوسع.
- ما زال بعض صنّاع القرار الخليجيين يشكّون في جدية الادعاء الأميركي بوجود خطر صاروخي إيراني حتمي على التجمعات السكانية الخليجية بدرجة تساوي تهديد أمن الدولة الصهيونية، ودور تل أبيب وموقعها في هذا النظام الصاروخي؛ فالخطر الإيراني هو في خلاياه في بعض شوارع الخليج.
- غير الإرهاق المالي، يتساءل الخليجيون عن مدى جدوى الدرع إذا ما حُلّت أزمة النووي الإيراني وعادت المياه إلى مجاريها بين واشنطن وطهران؛ حيث سرعان ما سيتبدّد هذا الوهم الاستراتيجي المسمى المظلة الأميركية! وهل توجه الخليجيين مؤخراً إلى روسيا والصين ضغط للحصول على الأفضل أم رسالة بأن الخليجيين أخذوا في البحث عن علاقات يمكنها تعويض الحضور الأميركي كما فعلت الرياض حين حصلت على الصواريخ الصينية "رياح الشرق" في الثمانينات كردة فعل على التعتن الأميركي.

- لقد اتسم النصف الثاني من القرن الماضي بالمشاريع الصاروخية الأميركية الصاخبة، فمن أزمة الصواريخ الكوبية إلى أزمة الصواريخ الكورية إلى أزمة إزالة الصواريخ السوفيتية والأميركية متوسطة المدى، إلى أزمة الدرع الصاروخي في بولندا والتشيك، ثم أزمة الدرع الصاروخي في تركيا. فهل يخلق الدرع والانعكاسات المترتبة عليه مناخاً شبيهاً بأجواء الحرب الباردة، ليكون الخليج مسرح السجال الغرائزي الجديد بين إيران وتكتل روسيا والصين في مواجهة أميركا؟

فروسيا ترى الدرع امتداداً للدرع الصاروخي الموجه ضدها وليس موجهاً ضد إيران فحسب والتي كانت ردة فعل وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدى من أن الدرع مشروع صهيواأميركي وكل من يشارك فيه يلعب لعبتهم، ناصحاً الخليجيين بعدم الدخول في اللعبة. وهي نفس ردة الفعل الإيرانية ضد كل المشاريع الأمنية الخليجية منذ قيام مجلس التعاون حتى الدعوة للوحدة الخليجية مؤخراً؛ ما يبنى بجولة مباحثات سياسية جديدة مع طهران(5).

لقد روجت أجهزة إعلامية موالية لإيران إلى وجود خلافات خليجية حول موقع القيادة المركزية للمنظومة لتتيح عملية أخذ القرار بدرجة أسرع، متناسيةً أنه بالإمكان إقامتها منفردة، ودمجها معاً في حالة الطوارئ خلال دقائق. كما ذهب محللون إيرانيون(6) إلى أن دول الخليج ليست متوجسة فحسب من تقاسم المعلومات فيما بينها بل أيضاً مع الولايات المتحدة الأميركية لأن هذه الدول تخشى من أن المشاركة الأميركية المباشرة في الدرع قد تعني أن تربط أميركا أنظمتها بأنظمة الرادار في الدول الخليجية دون أن تقدم بالمثل المعلومات التي تحصل عليها أجهزتها.

ردم الفجوة القائمة على مستوى القدرات

كان صدى القنابل التي تدك مغارات الحوثيين في جنوب شبه الجزيرة العربية لا يزال يُسمع، يرافقه تنامي المخاوف الخليجية من انسحاب استراتيجي أميركي من المنطقة. ورغم ذلك كان الإعلان عن إنشاء "قوة مشتركة للتدخل السريع" في القمة الـ 30 للمجلس في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2009 خارج بورصة القرارات المتوقعة في قمة الكويت؛ فإتشاء قوات التدخل السريع للتعامل مع الأزمات الطارئة، التي يصعب التفاعل معها وفق الوقت الاعتيادي، الذي يستغرقه تحرك الجيوش من تكتلاتها، باتجاه مسرح العمليات.

ولم يكن ضمن طموح دول المجلس في ذلك الوقت الدخول في عمليات عسكرية خارج الإقليم بحيث تتطلب فتح قواتها على مسافات بعيدة. لكن النظرة الاستراتيجية لصاحب قرار إنشائها أصابت هذه المرة بدرجة كبيرة مقارنة بمشاريع وحدوية عديدة لم توفق، وبكفي أن نرى ما سببه تنظيم داعش من إرباك مشين للقوات النظامية في عدد من الدول لا سيما في العراق وسوريا، بل وحتى لقوات بعض فصائل المعارضة لنعرف ضرورة وجود قوات تدخل سريع جيدة التدريب.

ولأن الحرب الحديثة أصبحت حرب أسلحة مشتركة؛ فقد أصبح من العسير على دولة واحدة من دول مجلس التعاون أن تملك وحدات متمكنة لكافة أشكال المعارك، وهنا يأتي دور قوة خليجية مشتركة للتدخل السريع لردم الفجوة القائمة على مستوى القدرات العسكرية بين دول المجلس. كما أن قوة التدخل السريع هي حل لردم الفجوة في اختلال توزيع القوى البشرية، كما تترجم هذه القوات صورة الدفاع المشترك في حال تشكلت من قبل عدد من دول المجلس. وحتى الآن لم يرشح شيء عن تفاصيل هذه القوة لكنها لن تقل في البداية عن حجم لواء قوات خاصة مدعوم بحربياً وجوياً على أن يتم التوسع في إنشاء أكثر من قوة تدخل سريع من مبدأ إمكانية حوض معركتين في آن واحد للدفاع عن حقول النفط والمنتشآت الحيوية في ظروف طبيعية قاسية وباستعداد يكافئ قوة عدو من دول الجوار. ورغم أنه من المبكر استقراء أبعاد ودلالات قيام هذه القوة إلا أن من الممكن القول بأنها خطوة في إطار التعاون العسكري الخليجي.

توحيد للهياكل العسكرية بلا حدود

لقد قامت اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، الموقعة في المنامة في ديسمبر/كانون الأول 2000، على أكثر بكثير من كونها مجرد إضفاء طابع رسمي على التعاون العسكري الخليجي؛ فقد قام "درع الجزيرة" قبل الاتفاقية، إلا أن الاتفاقية مهدت لظهور هياكل التعاون العسكري الكبرى كوضع الرؤية الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، والقيادة العسكرية الخليجية الموحدة، والدرع الصاروخي الخليجي، وردم الفجوة القائمة على مستوى القدرات بإنشاء قوة مشتركة للتدخل السريع، بالإضافة إلى "حزام التعاون" للإنداز المبكر بحزام الألياف البصرية بين القوات كافة ومراكز العمليات.

كما غيرت الاتفاقية من طبيعة العلاقة الخليجية-الخليجية بشكل جذري، بتعزيزها الأمن والاستقرار عبر تعاون عسكري آخر في مجالات عدة؛ فالتمارين والمناورات المشتركة البرية والبحرية والجوية والاتصالات والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والمشعة والحرب الإلكترونية والخدمات الطبية، والاستخبارات والأمن العسكري والمساحة العسكرية وقوات درع الجزيرة المشتركة لم تتوقف منذ أن جرت أول مناورة مشتركة بين دول الخليج في 4 يوليو/تموز 1975 وكانت بين قوات سعودية وبحرينية. ولتحقيق التوافق والتنسيق وتوحيد الأسس والمفاهيم بين القوات

المسلحة بدول المجلس قفز التعاون في مجال التعليم العسكري قفزات واسعة شملت تبادل العسكريين كطلبة وكمعلمين، وإنشاء أكاديمية خليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية، كما وُحِّدَت دول الخليج أكثر من 100 كراسة عسكرية، وجرى توحيد أكثر من 100 منهج من مناهج الدورات العسكرية المختلفة لمدارس التدريب العسكري ومراكزه. بل تم إنشاء النظام الموحد لمد الحماية التأمينية للعسكريين الخليجيين، والاستفادة من ذوي الخبرات والكفاءات من العسكريين والمدنيين المتقاعدين من مواطني دول المجلس للعمل في المؤسسات والجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بدول المجلس الأخرى.

شرف الغاية ووضوح الرؤية

إن شرف الغاية يحتاج إلى وضوح الرؤية لدى رجال يملكون إدراكاً جاداً لمحيطهم بما يحويه من آفاق تعاون رحبة وعقبات يجب تجاوزها؛ فقد تطور التعاون العسكري بين دول المجلس بشكل نوعي وكمّي جرّاء العمل الجاد، منذ بدء تشكيل المجلس وحتى اليوم. فهناك تعاون فعّال في الهياكل العسكرية لوحدة المناورة كما في مجال الإسناد والتعليم العسكري وحتى مجال توحيد الفكر العسكري.

ولا يُفتح باب الحديث عن العسكرية الخليجية إلا وتحدثت منتقدها بمثالب مرتبة في أرفف من المغالطات؛ فقلة القوى البشرية الخليجية -في نظرهم- قد أصابت هذا التجمع العسكري في مقتل وجعلته رمزياً وفي أقل الأحوال مشلولاً غير قادر على حماية دول الخليج، دون وعي بأن دول الخليج قد تجاوزت هذا القصور بالاعتماد على وسائل التقنية الحديثة لتعويض النقص بأسلحة ذات قوة نارية كثيفة تدار من قبل قلة من العسكريين. فدول الخليج تمتلك من العدة والعتاد حالياً ما لا تمتلكه دولة أخرى في العالم من حيث النوعية، كما تأتي دول الخليج في المرتبة الثانية في العالم بعد حلف الناتو من حيث التسليح.

وإن كانت دول الخليج ما زالت في حاجة إلى قرارات ثورية أخرى لتلافي تحديات نقص العسكريين بفتح الباب لسد النقص في القوى البشرية لأصحاب الخبرات والكفاءات العسكرية من المتقاعدين الخليجيين؛ لأن الخبرات لا تتقاعد. أو بالعمل الجاد ببرامج التجنيد الإلزامي للشباب من الفتيان والفتيات، أو بفتح أبواب التطوع المباشر للشباب الخليجي للانضمام لقوات "درع الجزيرة" التي تعبّر بالأساس عن رؤية شاملة لمفهوم الأمن الجماعي.

كما يعوق التعاون العسكري الخليجي عدم تحديد مصدر التهديد بدرجة مبركة، بل إن بعض دول المجلس ترى الخطر في الخلافات الحدودية البيئية، وما زالت تكرر بين فينة وأخرى، لكنها لم تدمن هذا الطرح إيماناً لا شفاءً منه؛ حيث إن بناء شعور خليجي موحد بالخطر هو الحل، وقد يعجّل بخلقه مؤثر خارجي كما فعلت الحرب العراقية-الإيرانية واحتلال الكويت.

ولعل في الطموح النووي الإيراني وعدم استقرار العملية السياسية في العراق والثورة السورية المستمرة منذ قرابة الأربع سنوات وتنظيم داعش والاستدارة الأميركية نحو طهران خير حافظ. كما أن من المعوقات التمسك بمبدأ السيادة بدرجة مفرطة حتى أصبح تحقيق بعض متطلبات التعاون العسكري يعني إهدار السيادة لدول لديها إحساس بعدم الثقة بالأخوة الخليجية، ولعل في تبعات الربيع العربي ما غير بعضاً من ذلك الإحساس الذي يعوق التعاون العسكري الخليجي.

تعاني دول مجلس التعاون من غياب سياسة تسليح موحدة، وهي معضلة على مستوى صنّاع العقيدة القتالية إلا أنه بالإمكان جعلها ميزة باعتبار أن تنوع مصادر التسليح يلغي الارتهاق لمصدر واحد (7). كما يعاني التعاون العسكري الخليجي في البعد اللوجستي وأبسطة توحيد أعيرة ذخيرة الأسلحة الصغيرة، فتسلح دول المجلس بذخائر من عيارات متماثلة يفسح المجال لطلبات شرائية أكبر حجماً وأقل كلفة، بالإضافة إلى ضرورة توحيد نظم تخزين الأسلحة والذخائر بالاعتماد على العلامات وأوصاف البيانات لكي لا نهدر فرصة تزود قوات خليجية بما تحتاجه من معدات مماثلة من النظام اللوجستي لدولة خليجية أخرى.

خاتمة

لقد أتت الاستراتيجية الخليجية الموحدة كقفزة في مجال توحيد الفكر العسكري الخليجي؛ ولأن في معسكرات دول مجلس التعاون ما يزيد على 20 نوعاً من ناقلات الجند و10 أنواع من الدبابات و25 نوعاً من الطائرات، مشكّلة جحيماً لرجل العمليات وكابوساً لرجل الإمداد والتموين لذا يجب إنجاز قفزة مماثلة في مجال العمل على الأرض عبر وضع "العقيدة العسكرية الخليجية الموحدة"؛ حيث إن كل جهد تبوي يتطلب وجود عقيدة قتالية تُعني بكيفية قتال هذه الأسلحة مع بعضها البعض وأولوية ودور كل سلاح في معركة الأسلحة المشتركة. فبدون العقيدة القتالية يبدو الجهد العسكري كخبط عشواء يصيب مرة ويخطئ أكثر من مرة.

وإذا كانت دول الخليج قد انتقلت مؤخرًا من مرحلة إدراك المخاطر إلى خطوات إيجاد الآليات لمواجهة تلك المخاطر والتعامل معها بمهنية عسكرية راقية، فإن أكبر معوقات التعاون العسكري الخليجي بحق لا يزال قائمًا وهو صعوبة دحض مقولات محددة كادت تتحول إلى ثوابت في ذهن صانع القرار الخليجي وتتمثل في اعتقاده أن أمن الخليج مصلحة دولية أيضًا، ولا بد من حمايته بقوة عسكرية أقوى من التجمع العسكري الخليجي الحالي؛ مما يصيب نظام الأمن الجماعي الخليجي في العمق.

* د. ظافر محمد العجمي - المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

- المصادر
- [1] قوات درع الجزيرة، الجزيرة نت، 15 مارس/أذار 2011، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/15/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9>
- [2] اللواء الركن أحمد الرحمانى الخبير الاستراتيجي وأحد واضعي الاستراتيجية الدفاعية الخليجية، مقابلة شخصية، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2014.
- [3] الامانة العامة لمجلس التعاون 1 ديسمبر/كانون الأول 2010، تقرير إخباري بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 6-7 ديسمبر/كانون الأول 2010، <http://www.gcc-sg.org/index5c10.html?ac>
- [4] د. ظافر العجمي، مهام القيادة العسكرية الخليجية الموحدة، صحيفة العرب القطرية، 2 يناير/كانون الثاني 2013، <http://tinyurl.com/mv783tm>
- [5] د. ظافر العجمي، الدرع الصاروخية الخليجية: ردع عسكري أم عبء سياسي؟، العرب القطرية، 11 إبريل/نيسان 2012، <http://tinyurl.com/o6pnhsv>
- [6] الديق الإلكترونية، الشكوك وانعدام الثقة تحبط مشروع الدرع الأميركية مع دول الخليج الفارسي، العربية، 7 مايو/أيار 2012، <http://tinyurl.com/p9dbngp>
- [7] د. ظافر العجمي. المعضلة الأمنية: معوقات الاتحاد وضربات أجنحة الفراشة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 196 إبريل/نيسان 2014، المجلد 49 ص 19-20.

الاتحاد الخليجي: ضرورة أم خيار؟

د. يحيى الزهراني*

الاتحاد الخليجي: ضرورة أم خيار؟

لقي إنشاء مجلس التعاون الخليجي مطلع ثمانينات القرن الماضي ترحيباً إقليمياً عدا إيران، التي أعربت عن شكها وتحفظها تجاه المجلس، وعارضت قيام أيّ تجمع عربي على الساحل الغربي من الخليج، خاصة وأن تأسيس المجلس جاء متزامناً مع تغير النظام السياسي فيها ورغبتها في لعب دور سياسي أكثر تأثيراً على مستوى المنطقة.

أهداف مجلس التعاون الأساسية

تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء	تحقيق التعاون بين دوله وصياغة قوانين وأنظمة متماثلة
تعميق الروابط والصلات القائمة بين شعوبه	إنشاء المشاريع المشتركة وتعزيز أوجه التجارة والبحث العلمي

أسباب تدعم تحقيق الاتحاد

الانكشاف الاستراتيجي لبعض دول المجلس	مستقبل الطاقة الخليجية	القوة الاقتصادية الضخمة التي ستتشكل
الانكشاف السكاني والخلل البنيوي لبعض دول المجلس	الحاجة إلى تطبيق الوحدة بين شعوب المجلس	

(الجزيرة)

ملخص

لعب مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية -وما يزال- دوراً مهماً في التنمية المحلية والإقليمية للدول الست الأعضاء فيه، لاسيما من خلال التنسيق والتكامل المشترك بين دوله، والذي من خلاله تحقّق استقرار تنموي اقتصادي وتعليمي وتنظيمي كبير.

وفي ضوء ذلك، ترى هذه الورقة أن الاتحاد الخليجي وتعزيزه يعدُّ ضرورة ملحة أكثر منه خياراً بالنسبة لدول الخليج، وبخاصة في ظل التحديات التي تواجهها في الوقت الحالي، والتي تختلف -بلا شك- عن تلك التي دفعت لتأسيس منظومة مجلس التعاون، وهو اختلاف كمّي ونوعي.

وتؤسس الورقة رؤيتها باعتبار الاتحاد أصبح ضرورة، بالنظر إلى التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها المجلس في هذه المرحلة؛ لكون مثل هذا الاتحاد سيخلق كياناً جديداً يمكن له أن يتحمل العبء عن الحكومات الخليجية، وأن يفضي في النهاية إلى وحدة قومية أكبر وأقوى.

وفي هذا السياق، يتطرق الباحث إلى عدد من الأسباب التي تقود إلى دعم تحقيق الاتحاد، وأهمها: الانكشاف الاستراتيجي لبعض دول المجلس، والانكشاف السكاني والخلل البنيوي (سياسياً، اقتصادياً) لبعض الآخر، والتحديات التي تواجه مستقبل الطاقة الخليجية، فضلاً عن الحاجة إلى تطبيق الوحدة بين شعوب دول المجلس.

أخيراً فقد رجّحت الورقة أن يُبنى تشكيل الاتحاد وفق نظرية التكامل الإقليمي أو الدولي، التي تعبر عن حالة يتحقق فيها التعاون الاقتصادي والسياسي، من خلال خلق إطار إقليمي ودولي آمن، تختفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم النزاعات.

مقدمة

طرح الملك عبد الله بن عبد العزيز فكرة الاتحاد بين الدول الخليجية الست في ديسمبر/كانون الأول 2011، تلك الرؤية التي تتجلى فيها ما صاغه ابن خلدون في فلسفته التاريخية، محللاً العناصر الموقّمة للعمران والمقسّمة إلى النظام الاقتصادي والنظام الثقافي، وصورة العمران التي هي النظام السياسي والنظام التربوي. تلك المبادرة التي تلقت فيها هوية واحدة وتلاقي شعوب واحدة؛ لتكون الأمة الخليجية جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية.

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتاريخ 25 مايو/أيار 1981، وقد صدر أول بيان للمجلس آنذاك الذي أشار إلى ما يربط هذه الدول من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتمائل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري. وقد لقي إنشاء المجلس ترحيباً إقليمياً، عدا إيران التي أعربت عن شكها وتحفظها تجاه المجلس، وعارضت قيام أي تجمّع عربي على الساحل الغربي من الخليج.

وقد شهدت منظومة مجلس التعاون الخليجي تحديات كثيرة في مرحلتين تاريخيتين، أولاهما الغزو العراقي للكويت وتحديدًا خلال الفترة من 2 أغسطس/آب 1990 إلى 28 فبراير/شباط 1991، حيث أكدت دول الخليج تعاضدها في ردّ ذلك الهجوم، على الرغم من اختلافها على الأسلوب الذي تم به الرد على ذلك الاعتداء. والمرحلة الأخرى كانت عام 2003 الذي شهد الغزو الأميركي للعراق، والذي عزّز إلى تباين المصالح المشتركة الخليجية وعلاقتها بعضها مع بعض، ناهيك عن الخلافات التي وقعت بين دول الخليج فيما يتعلق ببعض القضايا الحدودية وقوات درع الجزيرة، كل هذه الاعتبارات أدت إلى تحديات أمام التجسيد الوحدوي الحقيقي لدول الخليج؛ نظرًا لتباين المصالح المختلفة لتلك الدول.

إن منظمة مجلس التعاون الخليجي الإقليمية لعبت -وما تزال تلعب- دوراً مهماً في التنمية المحلية والإقليمية لهذه الدول، إضافة إلى المحاولات المستديمة إلى توحيد النظم الخليجية؛ سعياً إلى الوصول للتنسيق والتكامل والترابط، والذي من خلاله سيتحقق استقرار تنموي اقتصادي وتعليمي وتنظيمي. ولا شك أن تلك التحديات التي أدت إلى إنشاء منظمة مجلس التعاون الخليجي آنذاك تختلف كمّاً ونوعاً عن التحديات التي تواجهها الدول كأعضاء خلال المرحلة الحالية.

وما تزال دول الخليج تواجه الكثير من تحديات التنمية والتطور الاقتصادي ما يلزمها بالأخذ بالاعتبار تنويع اقتصادياتها، وعدم اعتماد هذه الدول على ثروة النفط كمصدر رئيسي لاقتصادياتها.

يشير موقع منظمة مجلس التعاون الخليجي الإلكتروني إلى أن معدل سكان دول الخليج يبلغ 47 مليون نسمة، وأن الناتج المحلي لها يقدر بـ 1,60 تريليون دولار (1)، وهذه المؤشرات التنموية العالية ستحتّم على الدول تنويع اقتصادياتها؛ لتضمن عدم اعتمادها على مصادر الطاقة فقط، والسعي إلى تشكيل كتلتات سياسية استراتيجية واقتصادية يمكن أن تنهض بدورها إقليمياً ودولياً.

لقد سعت دول الخليج إلى تأطير ذلك بشكل تشريعي عن طريق إقرار الاتحاد الجمركي، فقد قرّر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و22 ديسمبر/كانون الأول 2002 مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير/كانون الثاني 2003، وأقر الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس) لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

فرضية ضرورة الاتحاد الخليجي

يرى البعض بأن الاتحاد قد أصبح ضرورة، خصوصاً إذا استصحبنا المهددات التي يتعرض لها المجلس في هذه المرحلة؛ لكون مثل هكذا اتحاد سيخلق كياناً جديداً يتحمل شيئاً من العبء عن الحكومات الحالية، وسيفضي في النهاية إلى وحدة قومية أكبر وأقوى، ويمكن في هذا السياق التطرّق إلى بعض الأسباب التي تقود إلى دعم تحقيق الاتحاد:

1. الانكشاف الاستراتيجي لبعض دول المجلس.
2. مستقبل الطاقة الخليجية.
3. القوة الاقتصادية الضخمة التي ستتشكل.
4. الانكشاف السكاني والخلل البيئي (سياسياً، اقتصادياً) لبعض دول المجلس.
5. الحاجة إلى تطبيق الوحدة بين شعوب المجلس.

ولعلّ النظرية التي يجب أن يُبنى عليها تشكيل الاتحاد، هي نظرية التكامل الإقليمي أو الدولي، التي تعبر عن حالة أو وضع يتحقق فيه التعاون الاقتصادي أو السياسي، أو خلق مجتمع إقليمي أو دولي آمن تخنفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم النزاعات. إلا أنه من المهم في هذا الجانب أن نطرح سؤالاً حول النموذج الأمثل: هل يكون هذا الاتحاد بشكل

أمثل إذا ما كان اتحادًا كونفدراليًا يحفظ السيادة لدول المجلس كل على حدة، بما لا يتعارض مع الرؤية التي سيتشكل لأجلها (2).

ومقابل التغييرات السريعة في المنطقة، سيتحتم بعد هذه الأحداث إذا أرادت دول الخليج الوقوف أمام التحديات الآنية، كما دعا إلى ذلك الدكتور عبد الله النفيسي باتخاذ تدابير استنبني موقفًا سياسيًا موحدًا قادرًا على مواجهة التحديات الخارجية، وهو متمثل بضمّ وتوحيد الوزارات التالية:

- توحيد وزارة البترول.
- توحيد وزارة الدفاع.
- توحيد وزارة الخارجية.

ولتوحيد المزيد من الأنظمة المشتركة وإنشاء هيئات مشتركة، يمكن أن نذكر مثالاً لذلك: المحكمة الخليجية العليا في الجانب العدلي، ونطرح كذلك مثالاً آخر يتعلق بالعمل متمثلاً في تفعيل شغل الوظائف الشاغرة في دول الخليج للخليجيين كأولوية عن طريق استحداث قاعدة بيانات للخريجين والعاطلين عن العمل؛ مما يضمن انتقال الأيدي العاملة والكفاءات الخليجية للتنمية في الدول الأعضاء، إضافة إلى توحيد الوزارات الأنف ذكرها. كل هذا سيسهم في تعزيز الإطار التنموي الموحدوي المشترك لدول الخليج وللدول التي ستضم إليها في المستقبل.

المسألة الأمنية الشاملة كرافع أساسي نحو الاتحاد

إن الأمن الداخلي في دول الخليج، يلعب دورًا مؤثرًا في الأمن الإقليمي ورافعًا مهمًا نحو الاتحاد؛ حيث يعزّز مفهوم السلم والتلاحم الاجتماعي، ويسمح لدول الخليج بهامش مناورة سياسية على الصعيد الاستراتيجي الخليجي، ويجعل الدول أكثر قدرة على استيضاح مصالحها الحقيقية الاستراتيجية التي تعزز أمنها.

إن الفلسفات والدلالات التقليدية لمحاولة فهم الدول لطريقة تأمين وتعزيز أمنها تحيل إلى عدد من الأعمال الفكرية لعدد من المنظرين مثل توماس هوبز، الذي طرح ما يُسمى "عالم الوحوش الباردة"، أي الدولة المأخوذة بالدفاع عن مصالحها الأنانية، كما تشير بعض النظريات الواقعية أن قائد الدولة هو فاعل عقلاني من حقه أن يعظم المصلحة الوطنية -وهنا نورد المصلحة الأمنية- وتقليل أو القضاء على الخطر الذي يهدد الكيان الوطني، وذلك عن طريق إيصال قوتها إلى الذروة. وبذلك يخلق ما يسمى توازن القوى، فيتم فرض الأمن على كافة مستويات كل كفة.

في حين أن بعض المفكرين مثل "إيمانويل كانت" اقترح اعتبار البشرية كجماعة تنظم نفسها وفقًا لمعايير أخلاقية وقانونية، مؤسسًا بذلك ما سماه "السلم الدائم"، وأن مثل هذا المفهوم كما تشير موسوعة الاستراتيجية "يربط الأمن بأقصى درجات التعاون: التضامن، الإعلان بالانتماء إلى عالم واحد".

يبقى أن مفهوم الأمن قد يحرف أو يعدل أو ينحى دلالات مزدوجة تبعًا للظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، ويقع بكل تأكيد تحت طائلة المتغيرات الدولية، فيما يخص الأساس داخل الدولة، في تعريفه أيضًا لوسائله لأن هذه الوسائل ممسوكة حتمًا من قبل الدولة، وسوف يطرأ عليه مزيدًا من التغيير والتطوير مع مرور العقود المقبلة.

الإشكالية قد تقع نظريًا في "صنغ" جميع نواحي المجتمع بصفة "الأمنية" فيما يسمى بـ"الأمننة"، والتي تصنع من قضية ما، قضية لها اهتمام أكبر وأعظم لارتباطها بالأمن القومي أو الوطني. يشير مصطلح "الأمننة" إلى "تصنيف قضية ما بوصفها قضية أمنية، الأمر الذي يوحي ضمناً بأنها مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى سلامة وبقاء الوطن أو الإنسان. إن اعتبار شيء ما مسألة أمنية لا يعي إلا أن شخصًا ما قد صنّفه كذلك، ويدل هذا التصرف على وجود تهديد لأمر مهم، وأن الحاجة تدعو لاتخاذ إجراءات طوارئ لحمايته. وبهذه الطريقة، تُخرج الأمننة القضايا من دائرة السياسة العادية إلى دائرة سياسة الطوارئ، مبررة بذلك الإجراء الذي لا يعتبر مبررًا في الحالات الأخرى".

ومن هنا يمكن استخدام هذا التوجّه باحتواء الصيغة التقليدية للأمن لتطغى على جوانب الحياة بالصيغة الأحادية، بدلاً من أن تسيع الصيغة العابرة للمجالات في مفهوم الأمن، ومن ثمّ تنشأ إشكاليات حول استغلال مصطلح الأمن في مجالات متعددة، واعتراضات تتعلق بحقوق الإنسان، بيد أنه يجب الربط أولاً بين علاقتين مهمتين وهي علاقة الهوية بالأمن.

تكمن الإشكالية هنا عند خلق تعارضات ما بين الأمننة، والتباينات في القوانين الداخلية لدول الخليج، وسقف الحريات المتباين أيضاً؛ مما قد يؤدي إلى دفع بعض الدول لرفع سقف حرياتهما.

علاقة الهوية الخليجية بالأمن المشترك

ترتبط الهوية بمفهوم الأمن بشكل وثيق، ونبدأ المحاولة في سبر أغوار تلك العلاقة عبر طرح عدد من الأسئلة التي تساعد على فهم أعمق للماهية من جهة، وفهم للرابط من جهة أخرى: فما هي هوية دول الخليج؟ ماذا يعني أن تكون خليجياً؟ وكيف يمكن أن تؤثر تلك الهوية ومعرفتها في حفظ الأمن ومقدرات الوطن؟ بافتراض أن الخليج وحدة جغرافية واحدة، ترتبط فيها الهوية مع الأمن في مستوى مكوناتها اللغوية، عندها يمكن الحديث عن الأمن اللغوي في شكل وحدة جغرافية، فنتحدث عن الأمن السيادي في شكل ثقافي وعن الوحدة الثقافية بشكل متعدد.

إن نستطيع القول: إن الهوية والأمن يتفاعلان في السلوك النسقي بين الفرد والجماعة وعلاقتها مع النظام الحاكم كوحدات متعاونة في ظل منظمة مجلس التعاون الخليجي، فإذا ضعفت الهوية ضعف أحد مكونات الأمن. ويتمظهر ضعف الهوية فيما يسمى بالاغتراب الإنساني، فالاغتراب ليس ظاهرة نفسية خالصة، أو ظاهرة يدرسها علم النفس المرضي، بل هي ظاهرة وجودية يدرسها علم النفس الوجودي، فالنفس في بدن والبدن في عالم، وهو ما سماه الوجوديون "الوجود في العالم" (In-der-Welt-Sein). والاغتراب أيضاً ظاهرة في علم النفس المعرفي.

وللاغتراب أشكال عديدة؛ منها: الاغتراب الديني، والاغتراب الأمني، والاغتراب الاجتماعي، والاغتراب الثقافي، والاغتراب السياسي. ويتربع فوق هرم تلك الاغترابات ويعتبر أفواها الاغتراب الديني، حيث ينفصل الإنسان عن الخالق وكأن الإنسان يتجه إلى حالة من العدم، حيث ينفصل عن كل شيء حوله بجميع مستوياته.

من جهة أخرى، فالاغتراب الأمني يعدُّ ظاهرة تهمنا في هذا المبحث، حين ينفصل الإنسان عما يحدث في مجتمعه من جرائم، ويشعر أنه غير معنيٍّ بها، أو يعيش في حالة عدم المبالاة بالجريمة على كافة مستوياتها، أو عدم الشعور بالانتماء الوطني، وهنا يتشارك الاغتراب الأمني مع الاغتراب الاجتماعي والسياسي.

وهنا نتساءل عن بعض المكونات الشاملة للاغتراب الأمني، في حين تصب بعض المكونات لزيادة التباعد، والسؤال الذي يمكن أن يُطرح: هل يعكس التقدم الذي تشهده دول الخليج هوية المواطن الخليجي؟ وهل تنتمي سرعة التغيير إلى سرعة التكيف؟ وهل تنتمي تلك الحقبة الزمنية لما يشهده في مجتمعه للزمن الذي يجب أن يكون عليه؟

مفهوم frenemy كرافع نحو الاتحاد

إن مفهوم "الأعداء"⁽³⁾ أو الأصدقاء الأعداء "frenemy"، والذي عاد مرة أخرى ليدمج مفهوم الصديق العدو في التعامل مع الدول، أو تعامل المنظمات بعضها مع بعض، أصبح أداة مهمة للتعامل مع تعقيدات الوضع الإقليمي لدى دول الخليج، ومع ما تواجهه من علاقات خليجية خليجية، وكذلك خليجية عربية وخليجية إيرانية، فكل هذه الاتجاهات قد تتباين فيها وجهات النظر الخليجية؛ ولهذا لم يصبح العدو عدواً بحثاً، بل أصبح الآن شخصاً قد تضطر دول الخليج في توجيهها نحو الاتحاد إلى التعايش مع هذه الحالات نظراً للطبيعة المختلطة، وعليه ينبغي على دول الخليج تطوير استراتيجياتها للتعامل مع ذلك بما لا يتعارض مع مصالحها، وفي نفس الوقت لا بد لها من مراعاة الأطراف الأخرى دون التحول إلى حالة العداة الكامل معها.

تقوية المنظومة الخليجية والدرس الأوروبي حول مفهوم السيادة الوطنية

لا شك أن درس التخلي عن جزء من السلطة سيتجلى دائماً أمام اتحاد دول الخليج كقرار ذي أبعاد استراتيجية مبنية على مدى الرغبة والقدرة والإصرار على تحقيق تلك الرؤية، من أجل تحقيق اتحاد ذي سلطة وتأثير، وباستطاعته اتخاذ قرارات على مستوى سيادي، خصوصاً فيما يتعلق بالدفاع والاقتصاد والشؤون الخارجية، وهذا ما تناوله الدكتور عبد الله النفيسي في اقتراحه حول تعزيز العمل على اتحاد وتناغم تلك المؤسسات الخليجية. لا شك أن ذلك الطريق سيتطلب جهداً كبيراً فيما يتعلق بتوحيد التشريعات والأنظمة، ناهيك عن بناء ما يمكن أن نطلق عليه "مبادئ خليجية فوق حكومية" استعداداً لكتابة "الدستور الخليجي الموحد". إن كل هذه الآمال والطموحات سوف تكون مدفوعة -بلا شك- بالرغبة في ازدهار شعوب المنطقة وحفظ الكيانات الحاكمة لها من ناحية، ومن جهة أخرى ستعمل التهديدات المشتركة كدافع من نوع آخر وبعدهم مختلف كذلك للعمل على التنسيق الدائم؛ مما سيسهل عملية التشارك والتواصل والتنسيق المتواصل.

التفاعل الخليجي-الخليجي

دفعت التفاعلات والأحداث الأخيرة إقليمياً، والمتصفة بسرعة التغيير وعدم القدرة على التنبؤ بها، خط الوعي في العقل الجمعي السياسي إلى الاهتزاز، فمذ شبه ثبات ساد المنطقة في المجال الداخلي، إلى وصول حدثٍ لم يكن متوقفاً بينما كان تأثيره شديد الفعالية "ظاهرة ما بات يعرف بالربيع العربي"، وهو أشبه بظاهرة البجعة السوداء والوايلد كاردر.

لقد أصبحت تفاعلات الربيع العربي التي شكلت ذلك الاهتزاز المستمر، نموذجًا جديدًا لمسلمات مثل: السيادة، الحدود، الدولة. فولد العديد من الظواهر كان أبرزها وجود دول مهتزة، أو كيانات ضعيفة بسبب جذرية التغيير الحاصل. فكانت بعض القراءات لذلك التغيير أن تلك الدول لا تمر بمرحلة ولادة بل بمرحلة فشل، وأنها قد تشكل خطرًا مستقبليًا على الدول الإقليمية بمفهوم نظرية الفوضى، التي تشير إلى أن مجرد هزات خفيفة لبعض الطيور في البحر المتوسط قد تتسبب بعواصف وأعاصير في الخليج، الذي يواجه حاليًا العديد من التهديدات الإقليمية والداخلية.

يتحدث برنارد هيكل -الأستاذ في جامعة برنستون وعضو مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS- عن التحديات أمام دولة قطر والمملكة العربية السعودية تحديدًا في ورقته المعنونة "المملكة العربية السعودية وقطر في زمن الأزمات"، حيث يشير أن "الربيع العربي يمثل مجموعة من التحديات مثل تلك التي لم ينظر إليها في العالم العربي لمدة نصف قرن أو أكثر. إن التحولات الجارية في بلاد الشام وشمال إفريقيا سيكون لها تأثير عميق على تصورات الحكم في الخليج، وتلك التحولات هي مصدر محتمل لتهديد الاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي. ردًا على ذلك، كانت قطر نشطة في بناء الثقة في دعمها الجانب الوطني واقتناعها بأنه ليس لديها ما تخشاه من الجهات الفاعلة مثل الإخوان المسلمين. وكانت المملكة العربية السعودية -إلى حد كبير- أكثر حذرًا؛ مما يعكس السياسة الداخلية المتنوعة الخاصة بها وعدم ثقة القيادة من التغيير الشامل. كل من قطر والمملكة العربية السعودية تسعى إلى استخدام ثرواتها كأداة لسياستها الخارجية، وتشكيل البيئة الخارجية؛ من أجل تأمين وحدتها الداخلية. حتى الآن، كلاهما في نجاح".

من جهة أخرى، تتبع زوايا ذلك المثلث المسلط عليه شعاع الاحتقان الحالي في الظل، مرتكزًا على الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة، ويطرح سؤالًا اختبائيًا مفاده إلى أي مدى يمكن استخدام وتفصيل تلك الاتفاقية، ليس بشكل تعاوني أممي داخلي أو إقليمي فحسب، بل أيضًا كأداة ضغط قانونية ملزمة بمجرد التوقيع عليها، والتي أشارت أن أمن دول المجلس هو مسؤولية جماعية؟

سنحاول التركيز في تحليلنا على عنصرين يلعبان دورًا رئيسيًا في الأحداث الجارية بين دول الخليج، وهما العنصر الثابت والعنصر المتغير في دعم الاتحاد الخليجي، وسنحاول من خلال ذلك تفسير القوانين الحاكمة لهذه الظاهرة في العلاقات البيئية الخليجية.

العامل الثابت

يشكل العامل الجغرافي أحد أهم العوامل الثابتة في التفاعل الخليجي الخليجي، فالخليج يعتبر جزءًا جيولوجيًا متصلًا بعضه ببعض؛ إذ إن شبه الجزيرة العربية لا يمكن اقتطاعها ولا يمكن إخفاؤها من الخارطة الجغرافية العربية، فضلاً عن الخارطة السياسية. ومن هنا شكّل هذا العنصر بُعدًا مرتبطًا بعناصر وعوامل أخرى ارتبطت بالعنصر الجغرافي، أهمها العنصر الإنساني أو البشري. فالإنسان الخليجي هو نفسه ابن شبه الجزيرة العربية، يجتمع مع سكان دول شبه الجزيرة الأخرى في العادات والتقاليد والنسب والثقافة واللغة والدين، وعلى الرغم من أن اجتهادات الدين تلعب دورًا كبيرًا فيما حصل إلا أن التراث الإنساني العربي تحديداً يحمل من المشتركات ما يجعل الرابط غير قابل للكسر.

من جهة أخرى يلعب امتداد القبيلة في دول الخليج عاملاً مهمًا جدًا في العوامل الثابتة؛ حيث تشكل صلات النسب والتراحم أسس ترابط ما بين شعوب المنطقة. إن الأمة الخليجية جزء أصيل من الأمة العربية؛ حيث تتميز هذه الأمة بالتجانس الإثني بفضل العوامل البشرية التي سادت هذه المنطقة، ولقد دعم ذلك التجانس البيئة الجغرافية ووحدة العقيدة والعادات والتقاليد.

كذلك فإن اللغة الواحدة هي خير عنصر يجعل من سكان الخليج كتلة واحدة تحتل موقعًا واحدًا، فتزيد قوتهم قوة. فاللغة الواحدة سلاح للأمة في جوهرها، وهي عنصر يحيي الأمم ويميتها، ويقم الحضارات ويهدمها.

ومما يزيد من أواصر التجانس والروابط في المجتمع الخليجي ما يُسمى بالوجدان المشترك الذي قد يتصوره البعض عنصرًا عضويًا، ولكنه في حقيقة الأمر يتجلى بأوضح صورته عندما وقفت دول الخليج عند احتلال الكويت موقفًا موحدًا كان له فاعليته وأثاره على الصعيدين العسكري والاقتصادي. فكان أن كوّنت تلك العناصر جزءًا من منظومة العوامل الثابتة التي تتفاعل أو تتصارع مع العوامل المتغيرة.

من جهة أخرى تشكل إيران تهديدًا قائمًا بما تمارسه من تحركات سياسية وعسكرية ضد دول الخليج، وكذلك مراوغتها المستمرة في البرنامج النووي؛ حيث تشكل نزعة إيران لتبوء مكانة إقليمية أحد أهم الدوافع إلى امتلاك البرامج النووية كدافع استراتيجي يستخدم للردع، ولدخول نادي الجارتين المجاورتين الهند وباكستان.

بالمقابل تقوم بعض الدول الخليجية كذلك ببناء علاقات مع إيران، وهنا لا تشكل قضية التعاون مع إيران موضع خلافات كبيرة، على الرغم من ثبات التهديد.

العامل المتغير

أصبح العالم محفوفاً بالمخاطر أكثر من أي وقت مضى، وقد أشار جاريث إيفانز إلى أصناف المخاطر التي قد تنذر بإشارات أزموية عندما تحدث عن بروز أو وجود الدول الفاشلة أو الأيلة للتفكك وعدم الاستقرار، وكيف أن تلك الدول تعرض دولها وتعرض جاراتها للخطر؛ نتيجة لعجز الحكومة عن التصرف، وعدم قدرتها على التحرك، ولوجود الانقسامات الداخلية، وهنا يقبع الخطر؛ إمّا عن طريق تصدير الإرهاب أو الفكر المتطرف إلى دول الجوار، وإمّا عن طريق هجرة اللاجئين.

يعتبر الاجتهاد الفكري في مفهوم الأمن لدى دول الخليج عامل متغير مهم، فبعد رجوح كفة التمدد الإيراني في ميزان القوة على حساب دول الخليج، والذي دُعِمَ بشكل غير مباشر بالتهقير الأميركي في المنطقة، تجلّى ذلك في عدم المقدرة الأميركية في التدخل العسكري لحسم الأمر في سوريا، والذي صاحبه في نفس الوقت التعلُّل الإيراني داخل سوريا ودعمها لنظام الرئيس بشار الأسد.

لقد أدّى ذلك إلى اختلاف وجهات نظر دول الخليج في تعريفها لأمنها القومي، وكذلك لأمنها الإقليمي؛ فاتفقت دول الخليج على أن الأمن أصبح أولوية الأولويات، لكن طرق تفسير ذلك الاتفاق من خلال تحديد الأخطار ومواجهتها أو التفاعل معها تختلف من دولة إلى أخرى. فعند الحديث عن ظاهرة دينية ما كـ"الإخوان المسلمين" مثلاً، يتم الاختلاف حول طريقة "التفاعل" معها.

بالمقابل، تشكل المادة السابعة من الاتفاقية الأمنية الخليجية محاولة لحصار ذلك الاختلاف في طرق التفسير، حيث يتجلى في نصها بوضوح "مشاورة وزارات الداخلية، وأجهزة الأمن المماثلة في الدول الأطراف مسبقاً، ويتعاون ممثلوها لتنسيق وتوحيد مواقفهم تجاه المواضيع المطروحة على جداول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية". ولذا فإنّ الاجتهادات في تعريف الأمن القومي(4) لدول الخليج أدى لزاماً إلى تباين التحركات في السياسات الخارجية، ولقد لعبت الاتفاقية الأمنية الخليجية دور الأصفاد الناعمة التي تؤثر على هامش المناورة الاستراتيجية للدول الخليجية فيما يتعلق بتفسير الأخطار والتعامل معها.

إن الثقل الرمزي الذي تشكّله دول الخليج ككتلة واحدة، ينبغي ألا يتأثر داخلياً بفعل اختلاف وجهات النظر، حيث يتمثل ذلك الثقل الرمزي في المؤسسات المشتركة، والجوانب التي عايشها المواطن الخليجي، وتتجلى في عدد من الأدوات التي جمعتها مع أشقائه في أكثر من برنامج خليجي مشترك على مستوى الثقافة والتعليم والصحة، والسعي إلى توحيد المؤسسات والتشريعات، بل وحتى إلى الأهازيج والأشعار والأغاني الخليجية المشتركة، التي شكّلت وجداناً وتآلفاً خليجياً بين شعوبها. ولعلّ حصول دولة قطر على كأس الخليج لكرة القدم في الدورة 22 لبطولة كأس الخليج العربي والتي أقيمت في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني في العاصمة السعودية الرياض، وفرحة الجماهير القطرية واحترام الجماهير السعودية لذلك الفوز، خير مثال. ومن هنا شكّلت هذه الكتلة الرمزية ثقلاً استراتيجياً متراكماً على مر السنين.

التحديات المؤثرة على اتحاد دول الخليج

إن وجود فجوة بين سرعة التغير وسرعة التكيف في المجتمع قد تؤدي إلى فجوة سياسية واجتماعية واقتصادية في دول الخليج. لكن هل يلعب ذلك دوراً يمكن أن يتسبب في حالة ثورية، نظراً لحالة الإحباط المجتمعية الناتجة عن الفروقات الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية مادياً، وكذلك بسبب وجود نوع من الشعور العام بالإحباط المسيطر على مختلف طبقات المجتمع؟

إن عدداً من الأسئلة الاستراتيجية مثل مفهوم المواطنة يشكل تحدياً، متمثلاً بعدد من العناصر المؤسساتية وأيضاً السياسية، كالمجالس المنتخبة وكذلك الدستور، وتعزيز مفهوم المواطنة، أم المواطنة المشروطة بالتوجهات الأيديولوجية.

إن التفاعل مع الحراك الشعبي وتأثير القوى الإقليمية، يتطلب تفاعلاً متعدد الأبعاد (ديني-ثقافي-اقتصادي-اجتماعي-سياسي)، لاسيما وأن بعض الثورات العربية قد تحوّلت من مساراتها السلمية إلى المسار العسكري المسلح؛ مما يشير بنذر خطيرة يمكن أن تنعكس آثارها على دول الخليج.

إن تحدي الإصلاحات في دول الخليج يلعب دوراً مهماً بالنسبة للعامل الداخلي، كما أشار إليه الدكتور علي الكواري بملح الأرض؛ فالترتبة الخليجية لمواجهة أوجه الخلل المزمنة والمتفاقمة(5) بحاجة إلى الإصلاح من الداخل ومن خلال المؤسسات الوطنية، والتي تحتاج إرادة سياسية تمكّن بعد ذلك لتهيئة العناصر التي ستسهل الدخول في منظومة الاتحاد.

من وجهة النظر الاقتصادية، لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار تحدي الموارد وتحديد الطاقة، حيث تمتلك دول الخليج نحو 500 ألف مليون برميل من الاحتياطات النفطية المؤكدة(6)، وبالتالي تلعب الطاقة دوراً مهماً في السياسات التي تتبعها

دول الخليج في تعزيز اقتصادياتها، وعلى الرغم من تهافت نظرية "Oil Peak" أي نهاية النفط، ولكن مع ذلك فإنّ النفط سلعة استراتيجية لدول الخليج، إذ يشكّل المصدر الرئيسي لغالبية دول المجلس، كما أشار لذلك الدكتور عبد العزيز العويشق في مقالته "عندما ينفد البترول أو يفقد قيمته"، حيث قال: "ومن أكثر ما يثير القلق لدى المواطن العادي أن النفط هو المصدر الأول للدخل الحكومي. ففي السنوات الماضية، شكّل النفط نسبة كبيرة من الدخل لغالبية دول الخليج؛ مما يعني أن الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية تعتمد على النفط بشكل أساسي، مثلها كمثّل الطرق والمطارات والدفاع والأمن وغيرها. أي أن أسلوب حياتنا ومستقبل الأجيال القادمة مرهونة بصحة أسواق النفط وتقلباتها". وهذا سيؤثر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية لدول الخليج وتوجهها نحو الاتحاد، خصوصاً ما إذا استمر الهبوط الذي حدث مؤخراً في خام برنت القياسي، وهو أكبر انخفاض له منذ العام 2011 (7).

إن عدم التفاعل مع المحيط الخارجي لدول الخليج وما يحدث من تطورات متسارعة أو التباطؤ في هذا التفاعل يفتح ثغرات قابلة لولوج العديد من الأفكار، لاسيما وأن تحديد نوع ومدى وحجم المعلومات التي يتحصل عليها الفرد أصبح لا يمكن السيطرة عليها، مهما تم استحداث لعمليات الحجب؛ حيث ساعدت وسائل التكنولوجيا على الوصول إلى أبعد مما يتخيله المرء للتفاعل والتواصل مع العالم الخارجي، ونقل الخبرات، وحشد الرأي العام، والمساهمة في سرعة اتخاذ القرار، ونقل الصورة إلى العالم الخارجي عن حقيقة الأوضاع الحاصلة في كل دولة. وقد أنشأ ذلك نوعاً من المعرفة خارج الحدود الحقيقية، والتي تتجاوز الانفتاحات المستوعبة لتستقر في المجتمع، وفي الذهن القادر على البناء على ذلك الفهم والمعرفة (8).

خاتمة

نستنتج -إذن- أنّ هناك تعاقب وتشابك مصالح مع كلّ من الدولة والتغيرات التي تطرأ عليها وظروف تعاطي المجتمع مع الدولة وارتفاع سقف المطالب السياسية، وتعقيد تلك المتغيرات؛ مما يبرز لنا نتيجة وجود أكثر من جبهة داخلية في كل دولة خليجية ينبغي احتواؤها والتعامل معها بشكل لا ازدواجي يضمن إدخال كل مكونات المجتمع الخليجي في عقد اجتماعي جديد.

ونختم القول بالتساؤل: هل الاتحاد الخليجي سيكون ردّة فعل على عوامل أهمها العامل الأمني الخارجي والداخلي؟ أم سيكون نتيجة لعدد من المتغيرات البنوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية؟ لا شك أن كلنا الحالتين قد تؤدي إلى اتحاد خليجي، لكن السؤال هنا عن وجود الروافع والعوامل التي تضمن استدامة ذلك الاتحاد، وما هي الإمكانيات والصلاحيات التي ستسخرها كل دولة من أجل الاتحاد والاستمرار فيه.

يبقى الاتحاد بين دول الخليج ممكناً، كما يبقى التباين واضحاً بين أعضائه، فهل يكون الاتحاد الخليجي نوعاً من التمني؟

* د. يحيى الزهراني - أستاذ مساعد في جامعة نايف للعلوم الأمنية

الهوامش

المصادر

- (1) <http://www.qcc-sq.org> جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014.
- (2) تركي الحربي، مستقبل الاتحاد الخليجي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014.
- (3) انتقل هذا المفهوم إلى العلاقات الدولية لتوصيف سلوكيات الدول في تعاملاتها بعضها مع بعض، منذ أن استُخدم لأول مرة في 1953، في مقال للصحفي الأميركي والتر وينشل بعنوان: "How about calling the Russian frenemies" للاستزادة الرجوع إلى: أمل صقر، تراجع ثنائية الأصدقاء أو الأعداء في النظام الدولي، مفاهيم المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2014، الإمارات.
- (4) عرّف بعض الباحثين الأمن القومي: هو فن وعلم تطوير وتطبيق أدوات القوة الوطنية والتنسيق فيما بينها (الدبلوماسية منها، والاقتصادية، والعسكرية، والمعلوماتية)؛ لتحقيق أهداف وتخدم الأمن القومي.
- (5) علي خليفة الكواري وآخرون، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص 15.
- (6) هشام الخطيب، أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص 82.
- (7) <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/11/27/%D9%87%D8%A8%D9%88%D8%B7-%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83>
- (8) كمال عبد اللطيف، المعرفي الأيديولوجي الشبكي تقاطعات ورهانات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 29.

توسعة عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات

د. سعود التمامي*



ملخص

إن السياق الإقليمي الضاغط على مجلس التعاون لدول الخليج العربية يدفعها بشكل دوري، منذ نشأة المجلس عام 1981، إلى محاولات إعادة تموضعها الإقليمي؛ بغرض تحسين مكانتها الجيوسياسية، وتجنب مخاطر التحديات والتهديدات المحتملة.

تشير الورقة إلى أن إعادة الترموض الأولى قد شهدت ولادة مجلس التعاون عام 1981، بينما بدأت لحظة إعادة الترموض الثانية في عام 2011، وشملت ثلاثة أبعاد رئيسية؛ أولها: انتهاج دول المجلس، على أساس جماعي أو فردي، لسياسة أكثر نشاطاً لمواجهة تداعيات عدم الاستقرار الإقليمي. وثانيها: تعزيز أوجه التنسيق والتكامل الخليجي، خاصة في الإطارين الأمني والدفاعي، وتمثل ثالث هذه الأبعاد في دعوة كل من الأردن والمغرب للانضمام إلى عضوية المجلس.

ويؤكد الباحث أن الهدف الرئيس من أية عملية توسيع مستقبلية لمجلس التعاون يكمن في محاولة إيجاد فضاء سياسي مشترك يتشاطر أعضاؤه القيم السياسية ذاتها، ويشمل دولاً تعيش أوضاعاً سياسية وثقافية واقتصادية متشابهة، وتواجه تحديات أمنية مشتركة.

ويخلص إلى أن عملية التوسيع هذه تكتسب أهمية خاصة لدول المجلس، خاصة في ظل عجز جامعة الدول العربية عن لعب الدور المنوط بها في توفير الحد الأدنى من أوجه التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني والدفاعي لمواجهة التحديات والتهديدات. وفي هذا الإطار، يميل مجلس التعاون إلى انتهاج سياسة مرنة في التوسيع، لا تتطلب بالضرورة الانضمام الكامل للدولة المدعوة إليه.

وانطلاقاً من ذلك، تعالج الورقة محددات وأنماط توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي، واحتمالاته المستقبلية؛ حيث ترى أن فرصة المجلس في التوسيع وخياراته ستكون كبيرة في المستقبل المنظور، خاصة ضمن نمطي "التوسيع الوظيفي" و"الشراكة الاستراتيجية".

مقدمة

إنّ السياق الإقليمي الضاغط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يدفعها بشكل دوري إلى محاولات إعادة تموضعها الإقليمي بغرض تحسين مكانتها الجيوسياسية وتجنبها مخاطر التحديات والتهديدات المحتملة؛ فالضغوطات الجيوسياسية المختلفة دفعت دول الخليج إلى إعادة تموضعها الإقليمي عن طريق إنشاء المجلس في عام 1981، فيما أدت الضغوطات الجيوسياسية الناشئة منذ عام 2011 إلى أن تعيد دول المجلس العمل على تحسين مكانتها الجيوسياسية عن طريق محاولة إعادة تموضع جديدة ذات أبعاد ثلاثة، تتمثل في انتهاج سياسة خارجية نشطة، وتعزيز أوجه التنسيق والتكامل ضمن المنظومة الخليجية، والتوجه نحو توسيع عضوية مجلس التعاون.

وبشكل أكثر دقة، فإن الهدف الرئيس من أية عملية توسيع لمجلس التعاون يكمن في محاولة إيجاد فضاء سياسي مشترك ينشأ أطرافه الأعضاء القيم السياسية ذاتها ويشمل دولاً تعيش أوضاعاً سياسية وثقافية واقتصادية متشابهة وتحديات أمنية مشتركة. وتكتسب عملية التوسيع هذه أهمية خاصة لدول المجلس، لا سيما في ظل عجز جامعة الدول العربية عن لعب الدور المنوط بها في توفير الحد الأدنى من أوجه التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني والدفاعي لمواجهة التحديات والتهديدات. وفي هذا الإطار، يميل مجلس التعاون إلى انتهاج سياسة مرنة في التوسيع، لا تتطلب بالضرورة الانضمام الكامل للدول المدعوة إليه.

إعادة التموضع الإقليمي لمجلس التعاون بين زمنين

نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر مايو/أيار من عام 1981 في ظل سياق إقليمي بالغ التهديد؛ ففي عام 1979، كانت إيران قد تحولت إلى نظام ثوري ينادي بتغيير جذري في البنى السياسية لدول المنطقة وفي طبيعة علاقاتها الدولية. أما مصر، وبسبب توقيعها المنفرد على اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل؛ فقد بدأت للتو ملاح عزلة عن النظام الإقليمي العربي الذي كانت مركز الثقل الرئيس فيه لعقود خلت.

من جانب آخر، فقد تفاقم تعقيد البيئة الأمنية لدول المجلس إثر اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر/أيلول 1980. أما ذروة التهديد الاستراتيجي لدول المجلس فقد تمثلت في اقتراب الاتحاد السوفيتي، والذي لم يكن يشاطرها القيم السياسية، شيئاً فشيئاً نحو تحقيقه الحلم الروسي القديم بالوصول إلى المياه الدافئة، إثر غزوه الناجح، في بداية الأمر، لأفغانستان. ورغم صدور إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لاستراتيجية جديدة، في شهر يناير/كانون الثاني من عام 1980، لأمن الخليج تنص على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعتبر أية محاولة من قبل أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية سيتم صده بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية، إلا أن مدى التزام واشنطن الجدي بنجدة حلفائها في المنطقة كان لا يزال بحاجة إلى إثبات إثر فشل تدخلها في فيتنام.

وفي وضع كهذا بالنسبة لدول الخليج العربية، والتي كانت قد اكتسبت للتو طفرة نفطية جعلتها من أكثر دول الإقليم ثراء، أصبح من الواضح أن جامعة الدول العربية غير قادرة على توفير المظلة الإقليمية اللازمة لحفظ الأمن الإقليمي، بما يتطلبه هذا من توفير الحد الأدنى من التنسيق الدبلوماسي والسياسي والأمني والدفاعي. من هنا، وجدت دول المجلس نفسها بحاجة إلى إعادة موضوعة موقعها في النظام الإقليمي عن طريق ملء حالة الفراغ الإقليمي الناجم عن عجز جامعة الدول العربية من خلال إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهكذا، نجحت دول الخليج العربية في إعادة موضوعة ذاتها في السياق الإقليمي ضمن هذه المنظومة الإقليمية الجديدة.

ورغم أن القدرات العسكرية الذاتية للدول الأعضاء في هذا التجمع الإقليمي الوليد لم تكن لتسعفها في ذلك الوقت لأن تكون لاعباً عسكرياً يُعتدُّ به على مستوى الإقليم، إلا أن الهاجس الرئيس للدول الأعضاء كان إيجاد فضاء سياسي مشترك ينشأ أطرافه الأعضاء القيم السياسية ذاتها ويشمل دولاً تعيش أوضاعاً سياسية وثقافية واقتصادية متشابهة وتحديات أمنية مشتركة.

وإثر اندلاع الحركات الاحتجاجية التي شهدتها أكثر من دولة عربية منذ بداية عام 2011، فيما عُرف "بالربيع العربي"؛ فقد أطلت حالة الفراغ الإقليمي برأسها مجدداً على المنطقة. فلا تزال إيران تمثل هاجساً أمنياً رئيساً لدول المجلس، خاصة في الوقت الذي تنهم فيه عواصم دول المجلس طهران بانتهاج سياسة تدخلية-طائفية في الشؤون الداخلية لعدد من الدول العربية. أما مصر، فقد أقل دورها الإقليمي نتيجة للتغيرات السياسية السريعة التي شهدتها البلاد، مقرونة بتراجع اقتصادي خانق واضطراب أمني غير مسبوق في بعض محافظاتهما. كما بدا واضحاً أن حالات عدم الاستقرار السياسي في دول مثل: تونس وليبيا واليمن وسوريا قد خرجت عن سيطرة النظام الإقليمي العربي، ممثلاً في جامعة الدول العربية. هذا في الوقت الذي اعترت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المجلس حالات من التوتر وفقدان الثقة المتبادلة نتيجة للنتائج الاستراتيجية لغزو العراق عام 2003. وقد تعمقت حالة التوتر وفقدان الثقة هذه نتيجة لما رأته دول المجلس من موقف أميركي ملتبس إزاء تطورات الربيع العربي.

التوسع كأداة لإعادة التوضع الإقليمي لدول المجلس

وهكذا، شعرت دول المجلس أن عليها إعادة موضعة ذاتها في السياق الإقليمي مرة أخرى، على غرار ما حصل إبان لحظة التأسيس الأولى عام 1981. وإذا كانت لحظة إعادة التوضع الأولى قد شهدت ولادة مجلس التعاون، فإن لحظة إعادة التوضع الثانية التي بدأت في 2011 قد شملت ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها: هو انتهاج دول المجلس، على أساس جماعي أو حتى على أساس فردي، لسياسة أكثر تأكيداً (Assertive) ونشاطاً لمواجهة تداعيات عدم الاستقرار الإقليمي (1)؛ فلقد كانت دول المجلس الطرف الرئيس المبادر في اليمن، كما لعب المجلس دوراً دبلوماسياً وعسكرياً مهماً في الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، ينما لا تزال دول المجلس تلعب دور الداعم الرئيس للمعارضة السورية. من جهة أخرى، لعبت دول المجلس، وإن بطريقة غير منسقة، دوراً أساسياً في التطورات السياسية في مصر منذ الإطاحة بحكم الرئيس الأسبق حسني مبارك.

أما البعد الثاني الرئيس من أبعاد إعادة التوضع الخليجي في السياق الإقليمي فهو تعزيز أوجه التنسيق والتكامل ضمن المنظومة الخليجية ذاتها، وخاصة في الإطارين الأمني والدفاعي؛ فقد شهدت الفترة من 2011 وحتى اليوم، نقلة كبيرة في هذا الصدد؛ حيث مثلت الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وعمان فرصة نادرة لدول المجلس لإظهار قدراتها العسكرية والمالية لنزع فتيل مسببات عدم الاستقرار التي قد تشهدها الدول الأعضاء. كما شهدت هذه الفترة التوقيع على الاتفاقية الأمنية الخليجية، والتي من شأنها إقامة فضاء أمني مشترك بين الدول الأعضاء.

ويمكن الإشارة إلى قيام المجلس بإنشاء قوة بحرية خليجية مشتركة، وكذلك عزمه على إنشاء قيادة عسكرية موحدة كأبرز الأمثلة على التقدم الملموس في تعزيز أوجه التنسيق والتكامل في الإطارين الأمني والدفاعي (2). كما مثلت الدعوة التي قدمتها المملكة العربية السعودية في قمة الرياض، في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2011، بشأن تحول دول المجلس من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد، والتي لا تزال قيد البحث والدراسة، ذروة محاولات تعزيز أوجه التعاون والتنسيق والتكامل ضمن المنظومة الخليجية.

أما البعد الثالث من أبعاد إعادة التوضع الخليجي في السياق الإقليمي فهو الإعلان عن دعوة كل من الأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون؛ ما يشير إلى توجه قوي للدول الأعضاء نحو توسيع المنظومة الإقليمية الخليجية.

محددات توسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لا يمكن فهم دعوة مجلس التعاون للأردن والمغرب للانضمام إليه دون أخذ السياق الإقليمي في الاعتبار بشكل كامل؛ حيث يمكن ملاحظة أربعة عوامل مشتركة جمعت بين محاولة دول الخليج العربية إعادة تموضعها في السياق الإقليمي عام 1981 والتي انتهت إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومحاولتها الثانية عام 2011 والتي لم تكتمل نتائجها بعد، إلا أنه يمكن بسهولة ملاحظة أبعادها الثلاثة المتمثلة في السياسة التأكيدية النشطة، وفي تعزيز أوجه التنسيق والتكامل ضمن المنظومة الخليجية، وفي التوجه نحو توسيع عضوية مجلس التعاون.

وأول هذه العوامل المشتركة هي غياب الدور المصري الفعّال ضمن الإطار الإقليمي العربي، إما بسبب المقاطعة الجماعية العربية لها عبر تعليق عضويتها عام 1979، أو بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي ألمت بها منذ عام 2011. أما العامل الثاني فهو انتهاج إيران لسياسة تعديلية (Revisionist) نشطة، ترى دول المجلس أنها المستهدف الرئيس من ورائها؛ فقد مثل الزخم الثوري الإيراني في بداية الثمانينات هاجساً أمنياً استراتيجياً لدول المجلس، في الوقت الذي مثلت فيه مكاسب طهران الاستراتيجية في الإقليم، والتي تعود أساساً إلى الاحتلال الأميركي-البريطاني للعراق عام 2003، تهديداً متجدداً للمنظومة الخليجية. أما العامل المشترك الثالث فهو عجز النظام العربي الرسمي، ممثلاً بجامعة الدول العربية، من أن تكون مظلة إقليمية فعّالة توفر الحد الأدنى من التنسيق الدبلوماسي والأمني والدفاعي بين الدول الأعضاء فيها. ويبدو هذا العامل ظاهراً بشكل أكثر وضوحاً في عام 2011 مما كان الوضع عليه في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي. أما العامل المشترك الرابع فهو ضعف الثقة الخليجية بمدى التزام واشنطن بالحفاظ على الوضع الراهن في منطقة الخليج العربي.

ورغم وجود هذه العوامل المشتركة الأربعة، إلا أنه يجدر ملاحظة فارق أساسي بين محاولة دول الخليج العربية إعادة تموضعها في السياق الإقليمي عام 1981، والتي انتهت إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومحاولتها الثانية عام 2011 التي تحمل أبعاداً ثلاثة تتمثل في توسيع المنظومة الخليجية وتعميق تكاملها وتعزيز دورها الإقليمي؛ فإبان قيام مجلس التعاون في عام 1981، كانت الدول المدعوة للانضمام إليه بالغة الثراء من جهة، ولكنها تعاني من درجات عالية من الانكشاف الاستراتيجي والديمغرافي وتواضع مستويات التعليم والتصنيع والتحضر فيها من جهة أخرى.

ومن هنا، يمكن النظر لإنشاء مجلس التعاون في عام 1981 على أنه محاولة انكفائية دفاعية تستهدف توفير حزام دفاعي إقليمي يحمي الدول الأعضاء من محيطها الجيوسياسي المضطرب سياسياً والفقير اقتصادياً. أما في عام 2011، فيمكن

القول: إن إعادة الترميز الخليجية والتي تشمل محاولة ضم أعضاء جدد إليه، فهي أبعد ما تكون عن الانكفاء والدفاع، بل على العكس من هذا؛ فالإعلان عن الرغبة في توسيع المجلس يشير إلى تحول نحو الانفتاح والرغبة في التأثير المباشر في السياق الإقليمي العربي الواسع. ويشير هذا أيضاً إلى صعوبة الفصل بين بُعدي السياسة التأكيدية النشطة التي انتهجتها الدول الأعضاء في المجلس والرغبة في توسيعه. وهكذا، بينما مثل إنشاء مجلس التعاون عام 1981 قيام نظام إقليمي فرعي طرفي ضمن النظام الإقليمي العربي، مثلت محاولة توسيعه عام 2011 تقدماً في موقع هذا النظام الإقليمي الفرعي الطرفي ومضيه نحو مركز التثقل والتأثير والضببط في النظام الإقليمي العربي.

وللمزيد من التبيان للأهمية الكبيرة للعوامل الأربعة المحددة للموقع الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلاقاته بالسياق الإقليمي، فإنه يمكن مقارنة محاولتي إعادة الترميز الإقليمي التي قامت بها دول الخليج العربية عامي 1981 و2011، بتلك التي قامت إثر الغزو العراقي للكويت وحرب تحرير الكويت عامي 1990-1991.

فإعادة الترميز الخليجي التي أعقبت الغزو العراقي للكويت، والذي كان حدثاً صادماً للمنظومة الخليجية بكل المقاييس، قد أفضت إلى محاولة إقامة حالة من التحالف مع كل من مصر وسوريا، فيما عُرف بـ"دول إعلان دمشق" (3). ومن نافذة القول: إن إعلان دمشق لم يتحول إلى شراكة استراتيجية قابلة للحياة والتطور بين دول مجلس التعاون وبين كل من مصر وسوريا، ناهيك عن تحوله إلى عملية توسيع للمنظومة الخليجية عبر انضمام القاهرة ودمشق إليها؛ حيث إن كل العوامل الأربعة المحددة لإعادة الترميز الخليجي في السياق الإقليمي التي توفرت في عامي 1981 و2011 قد غابت في عام 1991.

فإثر حرب تحرير الكويت، كانت مصر قد استعادت مركزيتها الإقليمية ضمن النظام الإقليمي العربي، وإن لفترة مؤقتة، كما كانت إيران قد خرجت للتو منهكة من حرب ثماني السنوات ضد العراق، وكان زخمها الثوري قد خبا وأصبح دورها الإقليمي محاصراً. أما جامعة الدول العربية، فقد تمكنت في عام 1990 من إظهار قدر لا بأس به من النجاحة الإقليمية كأداة مرجعية لشرعة التفاعلات بين الدول العربية. أما الولايات المتحدة الأميركية، فقد تمكنت من إظهار التزام كامل بالحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة عن طريق دورها القيادي دبلوماسياً وعسكرياً والذي أفضى إلى تحرير الكويت في نهاية المطاف. وهكذا، لم تكن دول مجلس التعاون بحاجة إلى إجراء تغييرات استراتيجية كبيرة في وضعها الإقليمي، ولهذا ظل إعلان دمشق تحالفاً تكتيكياً مؤقتاً وعبراً في أفضل الأحوال.

أنماط توسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بالعودة إلى تاريخ مجلس التعاون، يمكن استقراء ثلاثة أنماط من التوسيع التي يتخذها في إطار علاقاته مع محيطه الإقليمي، أولها: هو "التوسيع الوظيفي". ويستخدم المجلس هذا النمط من أنماط التوسيع حينما لا تتشاطر الدولة المدعوة مع بقية دول المجلس في القيم السياسية، ولكنها تمثل أهمية استراتيجية واجتماعية واقتصادية لتلك الدول. وفي هذه الحالة، يعتمد المجلس إلى إدماج الدولة المدعوة في عدد من الفعاليات والمنظمات والهيئات واللجان التابعة له ذات الطبيعة الوظيفية. وينطبق هذا النمط من التوسيع على حالة العراق في الثمانينات من القرن الماضي وعلى حالة اليمن في الوقت الحاضر.

أما النمط الثاني من أنماط التوسيع التي يتخذها مجلس التعاون فهو نمط "الشراكة الاستراتيجية" مع الدولة المدعوة. ويشير هذا النمط إلى وجود حالة من التوافق الاستراتيجي بين الدول الست الأعضاء حالياً في المجلس، وبين الدولة (أو الدول) المدعوة للمجلس تتضمن التزاماً متبادلاً بتقديم أوجه الدعم المختلفة حين الحاجة. إلا أن هذا الالتزام المتبادل لم يتخط بعد مرحلة الالتزام الأدبي، ولم يرق بعد لأن يكون التزاماً مؤسسياً عميقاً ومُلزماً. كما أن تشابه القيم السياسية للدولة المدعوة لهذا النمط من التوسيع قد لا يرافقه تشابه في القيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مع بقية دول المجلس.

وهذا النمط هو الذي استقر عليه نمط التوسيع الخليجي نحو الأردن والمغرب، على الأقل في الوقت الحاضر. ومن المرجح كذلك أن يتحول نمط التوسيع الخليجي نحو اليمن من النمط الوظيفي إلى نمط الشراكة الاستراتيجية في حال استقرت أوضاعه السياسية. كما أن المرونة التي يتمتع بها هذا النمط من أنماط التوسيع تجعله قابلاً لاستيعاب بلدان عربية جديدة في المستوى المنظور، مثل: العراق ومصر (والتي كانت جزءاً من إعلان دمشق)، بل وحتى بلدان غير عربية مثل باكستان.

أما النمط الثالث من أنماط التوسيع التي يتخذها مجلس التعاون في إطار علاقاته مع محيطه الإقليمي فهو نمط "التوسيع السياسي"، أي: الانضمام الكامل للمجلس. ويتطلب هذا النمط ليس فقط تشابه القيم السياسية بين الدول الأعضاء، أو تماثل التحديات الأمنية التي تواجهها، وإنما أيضاً تشابه بناها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وحتى الآن، لا ينطبق هذا النمط إلا على الدول الست الأعضاء حالياً في المجلس، وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت.

أولوية تماثل القيم السياسية: حالة دعوة الأردن والمغرب للانضمام للمجلس

من المهم الإشارة إلى أن إيجاد فضاء سياسي مشترك يتشاطر أعضاؤه القيم السياسية ذاتها ويشمل دولاً تعيش أوضاعاً سياسية وثقافية واقتصادية متشابهة وتحديات أمنية مشتركة لا يشير إلى ضرورة أن تكون جميع الأنظمة المدعوة للانضمام إلى المجلس وراثية، بل يشير إلى ضرورة أن تكون هذه الدول متوافقة حول القيم السياسية الأساسية التي تقوم عليها الدول المؤسسة للمجلس، وهي الحفاظ على الوضع القائم (Status Que) في المنطقة، واعتماد نهج الإصلاح المتدرج، مع إعطاء الأولوية للتحديث في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. فمعيار التوسيع إذن هو تماثل "القيم"، وليس "الأنظمة" السياسية".

إن العديد من التحليلات التي تناولت أسباب دعوة كل من الأردن والمغرب للانضمام لمجلس التعاون قد تركزت حول عاملين رئيسيين (4)، أولهما: أن دعوة المجلس لكل من الأردن والمغرب للانضمام إليه يعود إلى الرغبة في تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين من جهة، وبين الدول الست من جهة أخرى. فالتعاون الدفاعي بين الأردن والمغرب مع دول المجلس، وتحديدًا إسهام عمّان والرباط في أمن منطقة الخليج العربي عن طريق إرسال المدربين والمستشارين إلى المنطقة، أو عن طريق المناورات العسكرية المشتركة، أو حتى عن طريق إرسال قوات عسكرية على غرار إرسال المغرب لبضعة آلاف من الجنود إلى المملكة العربية السعودية إبان حرب تحرير الكويت 1990-1991، هو السبب وراء هذه الدعوة.

إلا أن تحليلاً معمقاً لهذا العامل يكشف أن القدرات العسكرية للبلدين المدعويين لا تمكّنها من القيام بانتشار عسكري واسع خارج حدودهما، ناهيك عن أن القدرات العسكرية لدول المجلس مجتمعة، ومن خلال العودة إلى التقارير المتخصصة في هذا المجال، مثل تقرير "الميزان العسكري" الذي يصدر سنوياً عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، يشير إلى أنها قد تطورت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين (5).

أما العامل الثاني الذي تناوله عدد من المحللين حول السبب من وراء دعوة كل من الأردن والمغرب للانضمام لمجلس التعاون فهو رغبة دول المجلس في منع حصول إضرابات في الدولتين "الملكيّتين" خارجه. وغني عن القول: إن المغرب والأردن كانتا على الدوام مملكتين تواجهان حالات مزمّنة من عدم الاستقرار السياسي ومن المضاعبات الاقتصادية شطراً كبيراً من تاريخهما السياسي الحديث، ومع هذا لم يسبق دعوتهما للانضمام للمجلس من قبل. كما أن توجيه الدعم الاقتصادي المباشر وغير المباشر لهاتين الدولتين لا يتطلب أبداً ضمهما إلى المجلس (6).

من جهة أخرى، يغفل الكثير من المحللين الأعباء الاستراتيجية والدبلوماسية التي قد تقع على عاتق دول المجلس جرّاء ضم كل من الأردن والمغرب إلى المجلس؛ فانضمام الأردن إلى المنظومة الخليجية يعني خلق تماس بري مع إسرائيل؛ ما قد يضطر دول المجلس إلى اتباع نهج جديد من الناحيتين السياسية والدفاعية. كما أن انخراط الأردن الكامل في القضية الفلسطينية من خلال إشرافه على المقدسات الإسلامية في القدس، واحتضانه لملايين الفلسطينيين، يعني انخراطاً خليجياً كاملاً في هذه القضية قد لا تكون دول المجلس مستعدة له في الوقت الحاضر. كما أن انضمام المغرب للمنظومة الخليجية يعني أن المجلس سيصبح معنياً بشكل مباشر بالقضية الصحراوية، وما يتبع هذا من خلافات علنية ومكتومة مع الأمم المتحدة من جهة ومع الجزائر من جهة أخرى (7). ناهيك عن أن الخلافات الحدودية المزمّنة بين المغرب والجزائر، وبين المغرب وإسبانيا قد تجر المجلس إلى مواجهات دبلوماسية هو في غنى عنها.

ومن هنا، فإن تجاهل العديد من المحللين لعنصر تماثل القيم السياسية في دعوة كل من المغرب والأردن للانضمام للمجلس قد أدى إلى التركيز على عوامل غير حاسمة، وإن كانت مساعدة، في تشكيل التكتلات الإقليمية؛ فمن الواضح أن دعوة الأردن والمغرب للانضمام إلى المجلس قد جاءت، رغم كل الصعوبات التي تكتنفها، مدفوعة بتماثل القيم السياسية بشكل رئيس.

خاتمة

يمكن القول: إن تقدم الموقع الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو مركز الثقل والتأثير والضبط في النظام الإقليمي العربي، في الوقت الذي لا تزال فيه جامعة الدول العربية عاجزة عن أداء دورها في توفير الحد الأدنى من التنسيق والتعاون بين أعضائها بما يكفل لهم مواجهة التحديات والتهديدات الماثلة أمامهم، يعني أن فرصة المجلس في التوسيع وخياراته ستكون كبيرة في المستقبل المنظور خاصة ضمن نمطي "التوسيع الوظيفي" و"الشراكة الاستراتيجية".

* د. سعود التمامي - أستاذ مساعد في جامعة الملك سعود

- 1- لتفاصيل أكثر، انظر:
:Opportunities and Challenges of Security, In: Journal of Arabian Studies ,Al Tamamy, S. Saudi Arabia and the Arab Spring
.Arabia, the Gulf, the Red Sea, Volume 2, Issue 2, 2012, Pages: 143-156
- 2- مصدر لـ «الشرق الأوسط»: سعودي سيرأس القيادة العسكرية الخليجية الموحدة، الشرق الأوسط، العدد 12806، يمكن الوصول إليه عبر:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=12806#_Vld51NFxldg&article=754475
- أيضاً: نتائج القمة الخليجية: اتحاد جمركي، قوة بحرية، دعم للسياسي وهادي، وإدانة لداعش والنصرة، سي إن إن، يمكن الاطلاع عليه عبر:
<http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/12/09/qccsummit-doha-final-statement>
- 3- يمكن الاطلاع على النص الكامل لإعلان دمشق عبر:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/doc02.doc_cvt.htm
- 4- على سبيل المثال: توسيع مجلس التعاون الخليجي بداية خارطة عربية سياسية جديدة، سي إن إن، يمكن الوصول إليه عبر:
<http://archive.arabic.cnn.com/2011/hiaw/5/26/jordan.gulf>
- 5- International Institute for Strategic Studies, Rutledge, London The Military Balance 2014, the
- 6- في الواقع، فإن الدعوة لانضمام الأردن إلى المجلس تعود إلى عام 2001. انظر: المجالي يدعو لانضمام الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي، الشرق الأوسط، العدد 8266. يمكن الوصول إليه عبر:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=8266#_Vldxb9Fxdg&article=47770
- 7- فرغم أن البيان الختامي الذي توج أعمال الاجتماع الوزاري المشترك الرابع بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ووزيري خارجية المغرب والأردن تضمن التأكيد والدعم "لمبادرة الحكم الذاتي، الجديدة وذات المصداقية، التي تقدمت بها المملكة المغربية كأساس للتفاوض من أجل إيجاد حل نهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية"، إلا أن البيان الختامي لقمة الدوحة خلا من أية إشارة في هذا الصدد. انظر: البيان الختامي لوزراء خارجية الخليج والأردن والمغرب أكد التعاون لمحاربة الإرهاب، الشرق الأوسط، العدد 13147، يمكن الوصول إليه عبر:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=13147#_VleAYdFxdg&article=795956

الخلافاة الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل

إسلام خالد حسن*



ملخص

مُثلّت أزمة سحب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين لسفرائها من الدوحة، وهو الحدث الأول من نوعه على مرّ تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، علامة فارقة في طبيعة الخلافاة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست.

ويعدّ هذا الخلاف من أهمّ الخلافاة التي عصفت بالمنطقة في السنوات الأخيرة، وكاد يُهدّد العمل الخليجي المشترك، ويُؤثّر سلبياً على منظومة دول مجلس التعاون؛ بما أثاره من تساؤلات طرحها في أروقة البيت الخليجي، وتحولات في الأجندة السياسية، وتغيّرات في موازين القوى في المنطقة.

تناقش هذه الورقة أسباب هذه الأزمة الخليجية التي نشبت في مارس/آذار 2014، وتستعرض قضاياها، وتطوراتها، وصولاً إلى تجاوزها بعودة السفراء إلى الدوحة، بعد أن وقّعت دولة قطر اتفاق الرياض التكميلي في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

ويصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الآثار المستقبلية لهذه الأزمة على مسيرة التعاون الخليجي تظلّ باقية، منوهاً إلى أنه ربما تكون أزمة سحب السفراء قد انتهت، ولكن ستبقى هناك أزمة ثقة بين دول مجلس التعاون.

وتنوه الورقة أيضاً إلى أنه رغم ذلك، فإنّ قرارات القمة الخليجية المختصرة التي عُقدت في الدوحة في 9 ديسمبر/كانون الأول 2014 تشير إلى حدوث بعض التقارب والتفاهم في عدد من الملفات الإقليمية بين دول المجلس، تحت ضغوطات المرحلة، وخاصة التحديات الراهنة المتمثلة في المخاوف الأمنية من الإرهاب والنووي الإيراني.

وتبين أنه يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار النضج الواضح للسياسة الخليجية في الأونة الأخيرة، والذي يتجلّى في مواقفها الخارجية، ومساعيها وراء مصالحها المحلية، مؤكدة أن هذا النضج سيعزّز عاجلاً أو آجلاً مفهوم الاندماج، ويُوحّد من المصالح والمواقف الخليجية الخارجية.

مقدمة

ربما يظن البعض أن الخلاف بين بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (دولة قطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين) قد تمّ طي صفحته بعودة السفراء إلى الدوحة؛ التي سبقت بأيام قلائل انعقاد قمة مجلس التعاون الخامسة والثلاثين في العاصمة نفسها؛ لكن مما لا شك فيه أن هذا الخلاف المعلن، وغير المسبوق ما بين أربع دول أعضاء في المنظومة الخليجية سوف يترك علامات فارقة على جدران البيت الخليجي؛ تلك العلامات ستؤدي إلى تحولات في الأجندة السياسية، وتغيّرات في موازين القوى في المنطقة.

في هذه الورقة سيتمّ الخوض في الأزمة الخليجية: الأسباب، والقضايا، وآليات الحلّ، وقضية تجاوزها بعودة السفراء إلى الدوحة، وآثار الخلاف التي تتضمن نشأة تكتلات داخل مجلس التعاون الخليجي؛ والعمق السياسي الجديد لدولة قطر؛ وأثر المخاوف الأمنية على توحيد الصف الخليجي؛ وأزمة الثقة التي تعاني منها دول المجلس بسبب افتقاد منظومة مجلس التعاون الخليجي لنظام راسخ.

الأزمة الخليجية

الخلافات الخليجية-الخليجية ليست بظاهرة جديدة؛ فمن المعروف أن هنالك العديد من الاختلافات في وجهات النظر؛ تؤدّي أحياناً إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال ما بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى. ومن المعروف -أيضاً- أن بعض هذه الخلافات يبقى سرّياً؛ وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج؛ رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر، ويتعلّق بعضها بخلافات حدودية وتنافس ما بين العوائل الحاكمة، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب اختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأداؤه، وقد سبق وأدّى بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات اليبينية، حتى تطوّرت أحياناً إلى سحب السفراء؛ كما حدث عندما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة في عام 2002.

إلا أن الخلاف الأخير بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة ودولة قطر من جهة أخرى يُعدّ من أهمّ الخلافات التي كادت تعصف بالمنطقة؛ حيث كاد يُهدّد العمل الخليجي المشترك، و يُؤثر سلبياً على منظومة دول مجلس التعاون واختلالها.

فلقد شهد الخامس من مارس/آذار 2014 لحظة فريدة في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك عندما سحب ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين) سفراءهم من دولة قطر (1)؛ ويُعدّ هذا الحدث الأول من نوعه على مرّ تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته؛ التي تجاوزت الثلاثة عقود. حيث جاء هذا التصعيد من قِبَل الدول الثلاث رداً على السياسة القطرية؛ التي -كما ورد في البيان المشترك الخاص بسحب السفراء- تتنافى مع الاتفاق الأمني الذي وقّعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس في يناير/كانون الثاني 2014؛ والذي يكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد؛ سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي (2)، كما علّنت الدول الثلاث موقفها بسحب السفراء بعدم التزام الحكومة القطرية باتفاق الرياض؛ الذي وقّع عليه أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (3).

ففي 23 من نوفمبر/تشرين الثاني 2013 اجتمع قادة الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في الرياض، وتم توقيع بما عُرف بـ"اتفاق الرياض الأول" (4)، وحام حول هذا الاتفاق الكثير من الغموض؛ حيث إنه حتى الآن لا يُعرف تفصيلاً ماذا تمّت مناقشته في ذلك الاجتماع، وما زالت بنود الاتفاق غير معلنة.

إلا أنه يمكن أن يُفسّر اجتماع واتفاق الرياض كردّ فعل خليجي لما آلت إليه المنطقة العربية من فوضى سياسية، وعدم استقرار من جرّاء تبعات ما يُعرف بثورات "الربيع العربي"؛ فقد حرّكت هذه الثورات العربية المياه الأسنة، وأطاحت بقيادة أربع دول عربية، وبشّرت بتحول نحو الديمقراطية والتعددية، وإنهاء الحكم المستبد، وحكم الحزب الواحد، وانتشرت موجة ثورات التحركات الشعبية في عددٍ من الدول العربية، وشملت بعض دول الخليج كمملكة البحرين وسلطنة عُمان، واستدعت هذه الظاهرة وما آلت إليه من تحولات أن تعمل بعض دول الخليج -التي تسعى لحفظ الاستقرار وسياسة الأمر الواقع- أن تتحرّك لوقف موجات الربيع العربي، وتحصين دول الخليج من ارتداداتها.

وعملت دول الخليج على التدخل العسكري في مملكة البحرين، ودعم كلّ من سلطنة عُمان ومملكة البحرين ماليّاً واقتصادياً؛ لتجنّب تأثرهما بهذه التحركات الشعبية، ولدعم استقرارهما، كما وسّعت دول الخليج عملها ذلك ليس فقط لاحتواء هذه التحركات ومحاولة كبح جماحها؛ بل حتى القيام بثورة مضادّة لإعادة النظام العربي لما كان عليه قبل هذه الثورات.

رغم ذلك كان المسار الديمقراطي وصعود تيار الإسلام السياسي في عددٍ من دول الربيع العربي، خصوصاً حركة الإخوان المسلمين؛ التي استفادت من هذه الثورات -من خلال قدرة التنظيم والحشد التي تتمتع بها- في قطف ثمارها، والفوز في الانتخابات التي عقبها الإطاحة بالأنظمة الشمولية. وإلى جانب تحديّ التغيرات والدمقرطة مثل صعود حركة الإخوان المسلمين حسب قراءة بعض الأنظمة تهديداً لشرعية النظم الحاكمة في دول الخليج نفسها؛ مما قد يُؤثر على استقرارها السياسي، وفي حين شرعت دول الخليج في مسعاها لمواجهة هذه الثورات، وما نجم عنها من تغيير في النظام العربي، بقت دولة قطر مستمرة في دعم هذه الثورات، وما أنتجت من تغييرات على المستوى السياسي والمالي والاقتصادي والإعلامي. وتقاطع الدعم القطري لهذه الثورات مع سياسات ومحاولات دول الخليج الأخرى لوأدها، ودعم استقرار النظام المصري؛ لما تمثله مصر من ثقل ووزن سياسي في المنطقة العربية.

حيث أتى اجتماع واتفاق الرياض كمحاولة من دول الخليج لثني دولة قطر عن سياستها المذكورة؛ ولكن يبدو أن قطر قد فضّلت الاستمرار في دعم الحركات الشعبية والثورات العربية، وأتت عملية سحب السفراء كعملية ضغط سياسي على دولة قطر من الدول الخليجية الثلاث؛ لثنيها عن الاستمرار في هذه السياسة، التي تراها هذه الدول تتعارض مع سياساتها.

والجدير بالإشارة هنا هو الموقف القطري إزاء سحب السفراء؛ ففي بيان لوزارة الخارجية القطرية أكدت دولة قطر أنها لن تقوم بالمثل، ولن تسحب سفراءها من الدول الثلاث؛ بل إنها تحرص على علاقتها بأشقائها الخليجيين (5)، وتعكس هذه الخطوة من قِبَل حكومة دولة قطر نضج سياستها واحتواءها للأزمة.

وفي حين استمرت قطر في سياستها حاولت ونجحت في تحييد موقف المملكة العربية السعودية من خلال عدة لقاءات بين أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني و الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية؛ التي حوّلت دور المملكة العربية السعودية إلى باحث عن حلٍّ لأزمة سحب السفراء بعد أن كانت جزءاً من هذه الأزمة، وظلّت الأزمة قائمة ما بين دولة قطر وبين دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعادي علناً تيار الإسلام السياسي، وتعتبر معظم الحركات الإسلامية "إرهابية"، وتخطى هذا الخلاف النطاق الرسمي، وانتقل إلى الإعلام في مرحلة ما، وصارت وسائل التواصل الاجتماعي ساحة مباحة لهذا النزاع، ومجالاً واسعاً للتراشق الإعلامي.

عودة السفراء

استمرت الأزمة لما يقارب الأشهر الثمانية؛ وشهدت الكثير من الخصام والمقاطعة على المستوى الرسمي، والكثير من اللغط على المستوى الشعبي، وكادت الأزمة تعصف بمنظومة مجلس التعاون الخليجي؛ حيث طفى على السطح إيماءات بإمكانية خروج أو انسحاب عدد من الدول الخليجية من المنظومة الإقليمية، وشهدت هذه المرحلة جهوداً مكثفة من دولة الكويت لرأب الصدع الخليجي داخلياً بين الدول أعضاء المجلس، وظلّت الحال كما هي عليه حتى 16 من نوفمبر/تشرين الثاني 2014؛ عندما أعلنت الدول الثلاث عودة سفرائها إلى الدوحة؛ وذلك بعد انعقاد قمة الرياض التشاورية والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الرياض التكميلي (6). والجدير بالذكر أنه تمّ الإشارة إلى "وثيقة الرياض واتفاق الرياض واتفاق الرياض التكميلي" غير مرّة من قِبَل أطراف الأزمة دون توضيح بنود أيّ من تلك الاتفاقيات.

تكتلات جديدة داخل المجلس

إذا نظرنا إلى مواقف أطراف الأزمة لوجدنا أن مجلس التعاون الخليجي على مشارف أزمة نشأة تكتلات سياسية ذات مصالح متضاربة؛ فمن الواضح أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين باتت في صراع سياسي مع دولة قطر؛ وذلك في حين أن سلطنة عُمان ودولة الكويت يمثلان تكتل عدم الانحياز داخل مجلس التعاون الخليجي، ومن ضمن المصالح المتضاربة التي تمّ ذكرها على سبيل المثال دعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للنظام السياسي الحالي بجمهورية مصر العربية -الذي يترأسه الرئيس عبد الفتاح السيسي- والمؤسسة العسكرية، لدعم الاستقرار والحفاظ على مصالح هاتين الدولتين بالمنطقة، وهذا ما أشاد به مراراً وتكراراً الرئيس السيسي (7). يضاف إلى ذلك أنّ ملف الإخوان المسلمين يُعدّ شأنًا داخلياً يخصّ أمن الدولة بالنسبة إلى دولة الإمارات المتحدة؛ خصوصاً بعد أن حكمت محكمة أمن الدولة بـ"أبو ظبي" على أعضاء بـ"خلية من الإخوان المسلمين" كما تم الإعلان عنه، بأحكام مشدّدة لمساعدتهم لقلب نظام الحكم (8)؛ بينما النظام في دولة قطر طالما ساند جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ونُدّد بـ"الانقلاب العسكري"؛ الذي حدث في مصر في يوليو/تموز 2014، وذلك على حدّ وصف الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حوار تليفزيوني إبان كلمته في الأمم المتحدة يوم 25 من سبتمبر/أيلول 2014 (9).

كما يُعدّ الصراع اليمني مثلاً آخر لتضارب المصالح للتكتلات السياسية بمجلس التعاون؛ ففي الوقت الذي تُعتبر فيه المملكة العربية السعودية الحوثيين جماعة إرهابية، ترى الحكومة القطرية أن جماعة الحوثي هي أحد مكونات المشهد السياسي في اليمن (10).

عمق سياسي جديد

يمكن القول بعد تجاوز الأزمة الخليجية وعودة السفراء إلى الدوحة -أيضاً- أن دولة قطر قد وصلت إلى عمق سياسي جديد؛ حيث استطاعت دولة قطر التوصل إلى إنهاء الأزمة الخليجية دون تغيير أي من مبادئ سياستها الخارجية، أو تخليها عن حلفائها، وهذا ما صرّح به الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في حوارهِ التلفزيوني الذي بثته القناة الإخبارية الأميركية CNN في شهر سبتمبر/ أيلول 2014، بأن دولة قطر ستواصل مسار سياساتها، وستحافظ على علاقاتها مع حلفائها في المنطقة؛ وذلك في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين(11).

وكان وزير الخارجية القطري، خالد بن محمد العطية، قد صرّح في كلمته بمعهد الدراسات السياسية في باريس أن دولة قطر "اختارت ألا تبقى على هامش التاريخ.. لقد قرّرت الاضطلاع بدور كبير في الشؤون العالمية، والتواصل مع الدول الأخرى، والتوسط في النزاعات، والعمل على إنهاء النزاعات العنيفة ورعاية اللاجئين"(12).

وصرح -أيضاً- العطية بأن قطر تنتهج مبادئ؛ الأول: هو استقلال سياستها الخارجية؛ أما "المبدأ الأساسي الثاني للسياسة الخارجية لدولة قطر، هو التزامها بدعم حقّ الشعوب في تقرير المصير، ودعمها التطلعات نحو إحقاق العدالة والحرية.. وينبغي للمرء، في هذا السياق، أن يفهم دعم دولة قطر للديمقراطيات الناشئة التي أعقبت الربيع العربي"(13).

الجدير بالذكر أن هذا التصريح جاء بعد أزمة السفراء ببضعة أيام، وموقف قطر من عدم سحب سفرائها من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين؛ مما يدلُّ على أن دولة قطر قد استطاعت أن تحتوي الأزمة بكثيرٍ من الحكمة والحكمة السياسيّتين مع تأكيد التزامها بسياساتها ومواقفها الخارجية.

المخاوف من الإرهاب

من الواضح أن المخاوف من التهديدات الأمنية ستظلُّ العامل المشترك الذي يجمع دول مجلس التعاون الخليجي على مائدة واحدة دون النظر إلى الخلافات القائمة بينهم؛ فالمخاوف المحتمل قدومها من كل من إيران والعراق التي أدت إلى نشأة المجلس عام 1981، لا تختلف كثيراً عن المخاوف من الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف بـ"داعش"؛ فمما لا شك فيه أن هذه المخاوف أدت دوراً أساسياً في توحيد الصف الخليجي وعودة السفراء إلى الدوحة في هذه المرحلة الفاصلة؛ وهذا ما أشار إليه المحلل السياسي الكويتي عايد المناع: "أصبح لدينا هاجس أكبر من مسألة التباين في السياسات الخارجية، فداعش بات يسيطر على ثلث العراق وثلث سوريا". وأضاف: "الخلافات السياسية (مع قطر) لم تُعدُّ تُشكّل أولوية؛ بل المشاكل المستجدة، وخصوصاً داعش؛ الذي لم يكن أحد يذكره قبل أشهر، نحن في خطر من شمال شرق سوريا إلى شمال غرب العراق، وهذا جرس إنذار حقيقي لدول المجلس لتُصنّف خلافاتها"(14).

وكان أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قد دعا في افتتاح القمة الخليجية التي تستضيفها بلاده، إلى ما وصفها بـ"مواجهة الإرهاب والتطرف"، وقال الشيخ تميم في افتتاح القمة: إن "ظاهرة الإرهاب التي يشهدها عالمنا المعاصر ومنطقتنا العربية على نحو خاص" تتطلب اتخاذ "كافة التدابير اللازمة لمواجهتها، واستئصال جذورها وعلاج أسبابها الحقيقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية". ودعا أمير دولة قطر إلى عدم الانشغال بـ"خلافات جانبية"؛ مشدداً على أن "الظروف الإقليمية والدولية بالغة التعقيد... وتضعنا أمام مسؤوليات جسام". كما دعا إلى ألا تتحوّل الخلافات السياسية إلى "خلافات تمس قطاعات اجتماعية واقتصادية وإعلامية وغيرها".

يمكننا أن نستشف تغلب المخاوف من الإرهاب على الخلافات الداخلية والرؤى السياسية من البيان الختامي للقمة الخليجية الخامس والثلاثون في الدوحة؛ الذي تضمن موقفاً خليجياً موحداً تجاه ملفي التهديدات الإرهابية وخطرها على الدول العربية والمجتمع الدولي، إضافة إلى إدانته الصريحة لجرائم نظام الرئيس بشار الأسد بحق الشعب السوري(15). كما أوضح ذلك -أيضاً- من خلال تأكيد البيان على مساندة المجلس بشكل جماعي لـ"خارطة الطريق" المصرية والرئيس عبد الفتاح السيسي، ووقوفه التام مع مصر حكومةً وشعباً في كل ما يُحقّق استقرارها وازدهارها(16)، حيث يكشف هذا تغييراً في الموقف القطري تجاه الملف المصري بسبب التهديدات الأمنية التي تحيط بدول المنطقة.

أزمة ثقة

ربما تكون أزمة سحب السفراء قد انتهت؛ ولكن ستظل هناك بجانب أزمة تضارب المصالح أزمة ثقة بين دول مجلس التعاون؛ وبينما تدلُّ قرارات القمة الخليجية الأخيرة التي عُقدت في الدوحة في التاسع من شهر ديسمبر/ كانون الأول 2014، على بعض التقارب والتفاهم في عدد من الملفات والقضايا تحت ضغوطات المرحلة، فإن القرارات التي نتجت عن هذه القمة على الرغم من أهميتها تظلُّ أقلّ من التوقّعات، وربما تدلُّ على أن بعض تداعيات هذه الأزمة ما زالت قائمة رغم محاولة تجاوزها؛ فالتباين بين مواقف دول الخليج ما زال قائماً في كثير من الأمور والقضايا، ولا توجد هناك

رؤى مشتركة لماهية التهديدات ومصادرها، ناهيك عن كيفية التعامل معها ومواجهتها؛ فعلى سبيل المثال لا يوجد هناك موقف موحد بالنسبة إلى العلاقة مع إيران وملف برنامجها النووي، ولا حتى بخصوص انهيار أسعار النفط الذي سيؤثر سلبياً على معظم دول الخليج؛ في حين أن بعض الدول الخليجية ترفض تخفيض مستوى إنتاجها لتحقيق بعض التوازن في سوق النفط العالمي.

إنّ بعض دول الخليج الصغيرة ستتبع دون أدنى شك سياسات تحقق مصالحها، وتحقق لها بعض التوازن في سياسات المنطقة؛ وما محاولة سلطنة عُمان لإيجاد حلّ سلمي من خلال الحوار مع إيران واحتضانها لمفاوضات سرية بخصوص الملف النووي بين إيران من جهة والغرب ممثلاً بدول 1+5 من جهة أخرى إلا أحد الأمثلة لمساعي دول المجلس في التفرد بسياساتها الخارجية في لعبة توازن القوى في هذه المنطقة الشديدة التعقيد؛ ودولة قطر اختطت لنفسها سياسة خارجية فاعلة وجريئة، وربما تتقاطع هذه السياسة في المستقبل مع بعض الدول الخليجية المحافظة.

ولكن على الرغم من هذا فهناك عدّة عوامل توشح على أن أزمة الثقة هذه لن تستمرّ طويلاً نظراً إلى انحصار أزمة الثقة بين الحكومات في الوقت الذي يتعزز ترابط هذه الدول على مستوى المواطن، والتجارة، والتعليم، والثقافة الخليجية المشتركة؛ هذا إلى جانب علاقات القربى والجوار الجغرافي والتاريخ المشترك.

إنّ أحد الأسباب الرئيسة وراء أزمة الثقة هذه هو افتقاد مجلس التعاون الخليجي لنظام راسخ وقوي وواضح يُنظّم علاقة الدول الأعضاء ويحكمها؛ فعلى سبيل المثال نرى الدول الأعضاء يتشاورون حول اتفاق الرياض الذي ينظم العلاقة الأمنية بين دول المجلس بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيسه؛ ولكن لم يُعلن عن بنود هذا الاتفاق أو اتفاق الرياض التكميلي؛ ولا أحد يعلم تفاصيله سوى قيادات الدول الأعضاء بالمجلس.

ما يُثير التساؤل أيضاً هو عدم وجود آلية لحل النزاعات بين الدول الأعضاء في حالة وجود اختلافات في وجهات النظر؛ مما يحول دون تحوّل هذه الاختلافات إلى خلافات قد تُؤثر سلباً في عمل المجلس وتُعيق تطوّره ونموّه؛ كما أنه لا يوجد هناك عمل مؤسسي، أو مؤسسة مسؤولة لمتابعة قرارات القمة الخليجية ومتابعة تنفيذها، ولا توجد محكمة خليجية أو سياسات هيكلية تسعى إلى جعل التعاون الخليجي بعيداً عن أهواء القادة، ومحكوماً بنظم وقوانين وتشريعات ومؤسسات وسياسات وآليات خليجية مشتركة؛ يكون للمواطن الخليجي فيها صوت وكلمة مسموعة.

خاتمة

أخيراً وليس آخراً؛ نجحت التحديات الراهنة التي تواجه الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي -المتتمّلة في مخاوفهم من الإرهاب والتهديدات القادمة من الدول الإقليمية المجاورة- في تقريب السياسات الخارجية لتلك الدول وتوحيد صفوفها مرة أخرى؛ هذا التقارب ربما يكون مؤقتاً، وتخفي أسبابه مع تجاوز التحديات الراهنة، وسرعان ما تظهر حينها مرة أخرى الخلافات في الأجنحة الخارجية بين التكتلات السياسية، التي ظهرت مؤخراً داخل المجلس؛ لافتقاد المجلس لنظام راسخ وقوي وواضح يُنظّم العلاقة بين دوله الأعضاء، ويُقرب من مصالحهم، ويُوحد من مواقفهم السياسية تجاه القضايا الخارجية؛ لذا ينبغي أن يُؤخذ بعين الاعتبار النضج الواضح للسياسة الخليجية في الأونة الأخيرة؛ والذي يتجلّى في المواقف الخارجية، ومساعي الدول وراء مصالحها المحلية؛ فمما لا شكّ فيه أن هذا النضج -وفي وجود مجلس التعاون الخليجي المؤثر على مستوى المواطن والتجارة والتعليم والبحث والثقافة الخليجية المشتركة وعلاقات القربى والجوار الجغرافي والتاريخ المشترك بين الدول الأعضاء بالمجلس- سيعزز عاجلاً أو آجلاً مفهوم الاندماج، ويُوحد من المصالح والمواقف الخليجية.

إسلام خالد حسن - باحث في برنامج دراسات الخليج بجامعة قطر

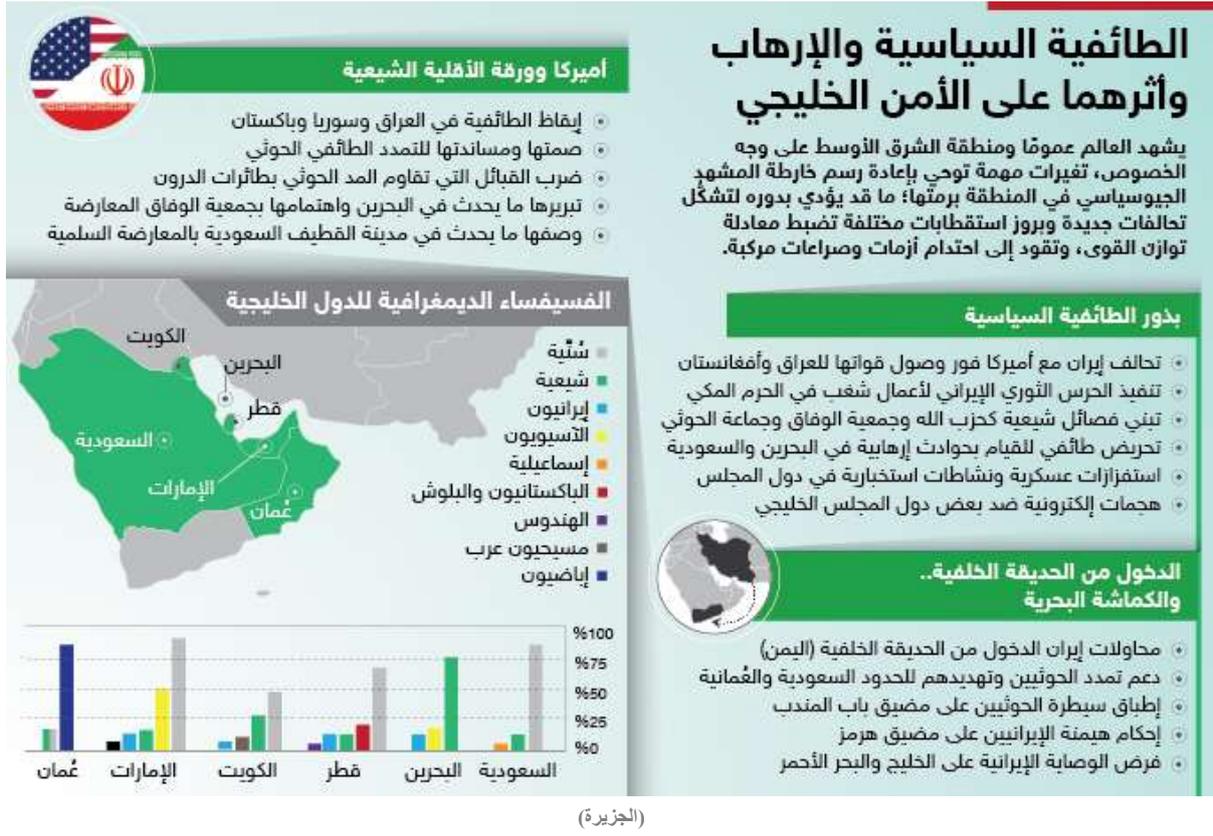
مراجع

- (1) سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، (5 من مارس/آذار، 2014)، تاريخ المشاهدة 10 12، 2014 من بي بي سي العربية: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/03/140305_gulfstates_qatar_envoys
- (2) سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، (5 من مارس/آذار، 2014)، تاريخ المشاهدة 10 12، 2014 من بي بي سي العربية: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/03/140305_gulfstates_qatar_envoys
- (3) قتي، ح: مصر.. واتفاق الرياض (19 من نوفمبر/تشرين الثاني، 2014)، شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول 2014، على الرابط <http://www.alwafd.org/مقالات-الرأي/507-حسام-قتي/72286-مصر-و-اتفاق-الرياض>
- (4) قتي، ح: مصر.. واتفاق الرياض (19 من نوفمبر/تشرين الثاني، 2014)، شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول 2014، على الرابط <http://www.alwafd.org/مقالات-الرأي/507-حسام-قتي/72286-مصر-و-اتفاق-الرياض>
- (5) شفيق الأسدي، ومحمد المكي أحمد، (6 من مارس/آذار، 2014)، الإمارات والسعودية والبحرين تسحب سفراءها من قطر.. وحكومتها لا ترد بالمثل، شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014 من الحياة: <http://www.alhayat.com/Articles/919019>
- (6) "اتفاق الرياض التكميلي" يُعيد السفارات الخليجية إلى النوحة، (17 من نوفمبر/تشرين الثاني 2014). شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014، على موقع العربية: <http://www.alarabiya24.com/ar/news/17916/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D9%8F%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A>
- (7) الوزيري، ه. & حسن، س. (الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، السيسى يستقبل وزيرين من السعودية والإمارات.. ويشيد بدعم دولتهما، شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014، على موقع الوطن: <http://www.elwatannews.com/news/details/588670>

- (8) باعبود، عبد الله، "قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر"، قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر، مركز الجزيرة للدراسات: 2014 Dec. 13 .Web. <<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/09/201395113744690201.htm>>.
- (9) (Full interview: Emir of Qatar. (C. Amanpour, Interviewer. (Thani, T. b. (2014, September 25
- (10) العربية. نت، (5 من مارس/آذار 2014)، لماذا سحبت دول الخليج الثلاث سفراءها من قطر؟ شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014، العربية: <http://www.alarabiya.net/ar/saudi->
today/2014/03/05/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%B3%
- (11) (Full interview: Emir of Qatar. (C. Amanpour, Interviewer. (Thani, T. b. (2014, September 25
- (12) سي إن إن، (10 من مارس/آذار 2014)، قطر ترد على السعودية والإمارات والبحرين: لن تبقى على هامش التاريخ، شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول 2014، على موقع سي إن إن العربية: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/10/qata-saudi-uae-bahrain>
- (13) سي إن إن، (10 من مارس/آذار 2014)، قطر ترد على السعودية والإمارات والبحرين: لن تبقى على هامش التاريخ، شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول 2014، على موقع سي إن إن العربية: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/10/qata-saudi-uae-bahrain>
- (14) الدول الخليجية تحيد خلافاتها الداخلية لمواجهة "داعش"، (الأول من سبتمبر/أيلول 2014)، شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014، على موقع العرب: <http://www.alarab.co.uk/?id=31883>
- (15) المطيري، ب. (9 من ديسمبر/كانون الأول 2014)، قمة الدوحة. إجماع على ملفي الإرهاب والأسد ودعم مصر، شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014، على موقع العربية: <http://www.alarabiya.net/ar/Arab-and-world/2014/12/09/-/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-.html>
- (16) المطيري، ب. (9 من ديسمبر/كانون الأول 2014)، قمة الدوحة. إجماع على ملفي الإرهاب والأسد ودعم مصر، شوه بتاريخ 10 من ديسمبر/كانون الأول، 2014، على موقع العربية: <http://www.alarabiya.net/ar/Arab-and-world/2014/12/09/-/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-.html>

الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي

د. أحمد الأزدي*



ملخص

تقع دول الخليج العربية بمكوناتها الدينية والطائفية وأهميتها الاقتصادية والجيوستراتيجية في قلب المعادلة الاستراتيجية الكونية وتعد واحدة من رافعتها الأساسية.

تعتبر الطائفية السياسية والإرهاب اللذان يعصفان بدول الجوار، من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، ولفهم تأثيرهما يسعى الباحث في هذا التقرير إلى تفكيك مفهوم الطائفية السياسية ومكوّنها الخليجي، وم ثم إلى تقييم حجم وطبيعة الدور التوظيفي الخارجي لها، وصولاً إلى محاولة الإجابة على إشكالية مدى تشكيل الإرهاب لتحذٍ خطير على استقرار دول المجلس.

حيث تنطلق فكرة هذا التقرير من أن الإرهاب والطائفية السياسية بأنواعها، لا تزال قائمة في دول المجلس، إلا أن رؤوس جسور الطائفية قد مُدّت بالفعل. وأنّ الطائفية والإرهاب توعمان شريان متداخلان لا يمكن معالجة الأول دون ترك الآخر، فهما يشكّلان طبقة متداخلاً في السبب والنتيجة إلى الدرجة التي يصعب عندها تحديد من يأتي أولاً ومن هو التابع، كذلك فهما متشابهان في السلوك الخارجي؛ ما يزيد الحيرة حول ما هو منها تلقائي والتجبر وما هو مُصطنع. مع التأكيد بأن الإرهاب كالممرض ينتقل بالعدوى.

ويخلص التقرير إلى أن الطائفية والإرهاب قد لا يشكّلان خطراً على المدى القريب على أمن مجلس التعاون الخليجي، أما على المدى المتوسط فذلك مرهون بزخم التدخلات الخارجية تجاه مساندة الحراك الطائفي في الخليج ومحيطه، ومرتهن أيضاً بتقارب وتوحد نشاطات حركات الإسلام السياسي والجهادي والفكري أيضاً في المنطقة وقدرة اللاعبين الخارجيين على إدارة وتوجيه هذه القوى للتأثير في معادلة الأمن الخليجي القائمة.

مقدمة

يشهد العالم تحولات استراتيجية مهمة تنذر بتراجع قوى كبرى وتقدّم أخرى، وما يتبع ذلك من استقطابات وتحالفات جديدة وتنافس قد يأخذ الاحتدام إلى أزمات وصراعات مرگبة.

يقع الخليج العربي بمكوناته الدينية والطائفية وأهميته الاقتصادية والجيوستراتيجية في قلب هذه المعادلة الاستراتيجية الكونية ويُعد رافعتها الأساسية. و تكمن الفرص في منعطفات هذه التحولات الاستراتيجية كما تتجلى المخاطر. إن من أهم التحديات التي قد تؤثر على الأمن الوطني والجماعي الخليجي، في ظل احتدام العولمة، تحدي الطائفية السياسية والإرهاب الذي يعصف بدول الجوار والذي أصبح كحبل من مسدٍ يلتف حول عنق دول المجلس؛ مما يستلزم قوة طرد مركزية خليجية تقنّت هذا المرگب الطائفي الإرهابي، أو على الأقل تبقيه بعيدًا عنها ريثما تستجمع قواها وتعيد تأهيل أدواتها.

لفهم تأثير الطائفية السياسية والإرهاب على الأمن الوطني لدول المجلس، ينبغي أولاً تفكيك مفهوم الطائفية السياسية ومكوّناتها الخليجي، ثم تقييم حجم وطبيعة الدور التوظيفي الخارجي، وأخيراً التساؤل عن ما إذا كان جحيم الإرهاب في دول الجوار يشكل تحدياً لاستقرار المجلس.

يتمحور هذا التقرير حول فكرة أساسية مفادها أن الإرهاب والطائفية السياسية بأنواعها، لا تزال قائمة في دول المجلس بالرغم من إيقاظها من وقت لآخر، إلا أن رؤوس جسور الطائفية قد مُدّت بالفعل. كذلك فالطائفية والإرهاب توعمان شريان متداخلان لا يمكن معالجة الأول دون ترك الآخر، فهما يشكّلان طيفاً متداخلاً في السبب والنتيجة إلى الدرجة التي يصعب عندها تحديد من يأتي أولاً ومن هو التابع، كذلك فهما متشابهان في السلوك الخارجي؛ ما يزيد الحيرة حول ما هو منها تلقائي التفجر وما هو مُصطنع، ولا شك بأن الإرهاب كالمرض ينتقل بالعدوى ما لم تتم الوقاية منه.

مفهوم وجذور الطائفية السياسية

يُقصد بالطائفية السياسية هنا توظيف الدين من منطلق طائفي لأغراض سياسية مصالحية، وهو نمط من التحيزات السياسية، ولكن بغطاء مذهبي أو ديني، يتمترس خلفها البعض لتحقيق أجدنته الخاصة، ويلجأ لها الكثير من الفاشلين سياسياً في بناء الدولة المدنية لتغطية فشلهم باستدعاء عصبية الطائفة أو القبيلة أو المذهب.

تعود جذور الطائفية في إطار الديانة المسيحية في أوروبا إلى الأحداث الدموية التي حدثت خلال العصور الوسطى بين البروتستانت والكاثوليك أو الأرثوذكس والكاثوليك أو حديثاً في إقليم أيرلندا الشمالية التابع لبريطانيا. وقد شهدت الهند قبل عهد الاستقلال حرباً طائفية بين الهندوس والمسلمين، أفضت إلى تقسيم الهند عام 1947 إلى دولتي الهند وباكستان (1). وفي لبنان الحديث اتخذ الصراع الطائفي مسارات عديدة، نجم عنها حرب أهلية شرسة لقرابة عقدين من الزمان ونتج عنها دستور ونظام برلماني ديمقراطي مبني على طائفية دينية سياسية.

وفي العراق بعد حرب اجتياح العراق عام 2003 جرى تسييس الدستور والهوية الشعبية بإرادة أميركية وإيرانية واضحة. وفي هذا الشأن يعلّق المفكر الفلسطيني عزمي بشارة قائلاً: "إن تحويل الطائفية الاجتماعية إلى طائفية سياسية هو من نتائج التدخل الأميركي والإيراني لضرب الدولة في العراق، وجرى بعد الاحتلال تبني نظام ديمقراطي من حيث الشكل، في حين يجري تنظيم السكان سياسياً على أساس طائفي، وتتعامل الدولة معهم على الأساس نفسه؛ ما جعل الديمقراطية أداة في تطييف الدولة وأجهزة القمع مع تهميش الطوائف الأخرى" (2).

وهكذا نرى أنه في الطائفية السياسية ينسلخ الدين من ميدانه الأصلي في ترسيخ العقيدة الدينية وبناء العقل الأخلاقي القيمي ليصبح أداة للنفوذ بأيدي أناس قد لا يتسمون أصلاً بأدنى معايير التدين.

تغذية الإسلام السياسي الشيعي في الخليج والانزلاق نحو الإرهاب

مهما علت أصوات الخلاف داخل المذهب السني في الخليج، فسيبقى خلافاً فقهياً أفضلاً وتنافساً بين المحافظين والإصلاحيين على التأثير في الوعي السياسي والشعبي، لكن ما يمكن أن يكون صراعاً وجودياً ودامياً هو استمرار إيران في التعبئة الطائفية تحت ذرائع المظلومية التاريخية والأقلية المقصاة، وسط صمت مطبق بل بمباركة أحياناً من القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأميركية.

تركيبة ديمغرافية خليجية مركبة لكن متعايشة

قبل تحليل خطورة المد الصفوي الطائفي الذي تتبناه إيران لتوسيع محيط ثورتها الإسلامية، لابد منهجياً من التذكير ببعض الإحصائيات حول الديمغرافية الطائفية والعرقية الخليجية وفق تقديرات (CIA) وتقدير الأطلس العربي نقلاً عن الكاتب كاظم شبيب: "في السعودية، تحكمها أكثرية سنّية وفيها أقلية شيعية 10% من السكان، وفق التعداد السكاني في سبتمبر/أيلول عام 2004، وأخرى إسماعيلية 3%. وفي البحرين أكثرية شيعية -كما يقول التقرير- ولكن يوجد فيها العديد من الأقليات العرقية والدينية، مثل الإيرانيين 10%، والأسويين من غير الإيرانيين (الهنود والبلوش والباكستانيون وغيرهم) 17%. وفي قطر، يشكّل الإيرانيون (بمن فيهم البلوش) 10% من إجمالي السكان، فيما يشكّل الباكستانيون (بمن فيهم البلوش) 18%، والهندوس 3%، ويمثل الشيعة نسبة 10%. وفي الكويت تحكمها أكثرية سنّية 45% وفيها أقلية شيعية 30%، وفيها مسيحيون عرب 8%، وإيرانيون 5%. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيشكل السكان من أصل إيراني 12% من السكان، والأسويين الآخرون 50%، ويمثل الشيعة 16% من السكان، والسنة 80%، والأديان الأخرى 4%. وأخيراً في سلطنة عُمان؛ فالنظام الرسمي فيها يعتنق المذهب الإباضي، وترجع جذور الإباضية في عُمان إلى القرن الثامن الميلادي، بالإضافة إلى وجود جميع الطوائف الإسلامية السنية والشيعية، ويشكّل الإباضيون 80% من السكان" (3).

مع كل هذه الفسيفساء الدينية والعرقية ظلّ الخليج متعايشاً وهدأ فلم تحرك مياهه الهادئة خلافات الساسة ولا مصالح الغزاة. يؤكد ذلك الدكتور إبراهيم العسكر "بما يشبه اليقين أن منطقة الخليج لم تشهد حرباً طائفية ذات بال منذ القرن التاسع الميلادي الذي تشكّلت فيه جماعات مذهبية دينية، وقامت فيه إمارات مذهبية في نواح مختلفة من منطقة الخليج" (4).

هذا الإرث التاريخي هو الذي أدى إلى نضوج ظاهرة الطوائف الدينية في الخليج ليس فقط بسبب حكمة زعمائه، ولكن أيضاً لسيطرة عقلية التجارة على معظم سكانه وخاصة الأسر الشيعية التي يعتبر بعضها من أثرياء الخليج اليوم. لكن يبدو أنه قد ظهر من يدق المسامير في مفاصل هذا التعايش، مستغلاً ظاهرة العولمة التي أربكت، انسيابية أفكارها وفضاؤها التواصلية، السياسات التقليدية المحافظة والمجتمعات الهادئة.

تأثير المد الشيعي الإيراني على الأمن الوطني الخليجي

لم ينس ملالي الجمهورية الإسلامية وحرسها الثوري التعبئة السياسية والأيدولوجية لدول المجلس التي وقفت مع العراق في حربه ضد إيران. ومنذ نهاية الحرب أعدت إيران خطة استراتيجية بأدوات ناعمة وصلبة للثأر من المعسكر السنّي العراقي والخليجي. ولذلك، كانت إيران أول المتحالفين مع أميركا منذ وصول طلائع القوات الأميركية لأفغانستان والعراق؛ حيث تهيأت الفرصة لاستغلال العراق كسرداب طائفي ثم منطلقاً للمد الصفوي لإقامة الهلال الشيعي على أمل أن يكتمل قمرًا، حين تتاح الفرصة لضم الخليج إليه. يصبُّ في صالح إيران كون العالم العربي والخليجي في حالة إنهاك وضومر بسبب تداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ومرورًا بمشروع الفوضى الخلاقة.

قبل ذلك سبق وأن قامت عناصر من حرس إيران الثوري بأعمال شغب مرات عديدة في الحرم المكي خاصة في 31 يوليو/تموز 1987 الذي نتج عنه مقتل 402 شخص من الحجاج. وفي عام 1996 اتهمت إيران بأنها وراء تفجير، المجمع العسكري الأميركي بالقرب من الظهران في السعودية.

وهكذا، رفعت إيران تدريجياً من سقف تداخلاتها موظفة الحراك الطائفي حول الخليج ودخله بهدف إخراجه من مجرد تفرعات مذهبية للديانة الإسلامية تعايشت قروناً ليصبح وحدات سياسية واجتماعية وثقافية متباغضة ثم متنافرة فمتناحرة. لذلك، أوتت بعض قادة القاعدة وتبنّت الفصائل الشيعية كحزب الله اللبناني، مروراً بجمعية الوفاق البحرينية، وصولاً للتمرد الحوثي على بحر العرب؛ مما أوقع الخليجيين في كمامة طائفية إيرانية. هذا التنبؤ والتحريض الطائفي أسفر عن عدة حوادث إرهابية ضد رجال أمن ومواطنين في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والبحرين. يضاف ذلك إلى الاستفزازات العسكرية والنشاطات الاستخباراتية والهجمات الإلكترونية ضد بعض دول المجلس الخليجي.

لقد وقع التأثير الأكبر للنفس الطائفي الإيراني على مملكة البحرين حيث تعايشت هناك الطائفتان السنية والشيعية لمنات السنين دون توتر حقيقي حتى أتى من يصب الزيت على النار. حقيقة التصعيد الحالي كما يصفه الكاتب محمد الرميحي يكمن في أن "الاختلاف هو في الأساس سياسي، ركبت عليه تصورات طائفية ممزوجة بشعارات دينية وما لبث الخلاف حتى احتدم حين أدركت دول المجلس أن صوت الطائفية والتمترس المذهبي وانتهاج العنف بدأ يسود المعارضة، وأن المشهد أصبح وكأنه حرب بالإنابة وخرج من سياقه الوطني... حيث تريد إيران من خلاله اختراق المنطقة العربية" (5). وهو ما دفع دول مجلس التعاون، ضمن استراتيجية وقائية شاملة، للتدخل من خلال قوات درع الجزيرة لمساعدة رجال الأمن البحرينيين على حماية المدنيين والمنشآت البحرينية، وهو ما عدّ مؤشراً واضحاً على أن أمن منظومة دول المجلس كتلة واحدة لا تتجزأ، بالرغم من الخلافات العرضية.

تنظيم أنصار الله في اليمن: طائفية سياسية أخرى

لم تنجح إيران حتى الآن رغم محاولاتها الدؤوبة لتصعيد حدة العنف في الخليج تحت مطالب طائفية، ولذلك كان الخيار هذه المرة من منطقة العمود الفقري أو الحديقة الخلفية المتمثلة في اليمن الذي بقي أكثر من نصف قرن في شراكة سلام وتنمية (غير مكتملة) مع المملكة العربية السعودية قبل أن تلتقي المصالح الإيرانية والأميركية على الخوض في تجانسه وعروبه من خلال الورقة الطائفية لتنظيم "أنصار الله" الذي صنفته السعودية بأنه تنظيم إرهابي.

بتحليل نشأة الحوثية في اليمن ومراقبة خطابها الإعلامي ومنتجها الفكري وسلوكها السياسي والعسكري نلحظ مدى حضور الطائفي الجعفري الاثني عشري في فكر قادته ومُلهميه؛ فمنذ بداية تسعينات القرن المنصرم غادر الأب بدر الدين الحوثي والابن حسين بدر الدين الحوثي إلى الحوزة الدينية في قم في إيران وعادا من هناك بمشروع سياسي وفكري طائفي متكامل شبيه إلى حد كبير بنموذج الثورة الإسلامية الإيرانية.

ومن دلالات الطائفية عند هذا التنظيم ما قام به حسين بدر الدين (الرمز والمؤسس الحقيقي للحوثية بشكلها الحالي) من إنزال لعلم الجمهورية اليمنية عام 2004 من عدة أماكن في محافظة صعدة ووضع علم حزب الله اللبناني مكانه، وهو ما يُعد دليلاً واضحاً على إرادة تطييف اليمن؛ وهو ما يتم اليوم من خلال التمدد السريع والقبض الاستراتيجي لميليشيا الحوثي من شمال اليمن إلى جنوبه.

هذا التمدد الحوثي المدعوم إيرانيًا وأميركيًا يُعد تهديدًا إضافيًا على الحدود الجنوبية للسعودية وعمان وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما أن مضيق هرمز يقع تحت سيطرة الإيرانيين وأن مضيق باب المندب الاستراتيجي والموانئ اليمنية قد تصبح تحت رحمة الحوثي؛ عندها تصبح إيران ليست فقط وصية على بحر الخليج، بل أيضًا على البحر الأحمر.

أميركا وورقة الأقلية الشيعية

أخذ المد الطائفي الشيعي في الخليج أبعادًا خطيرة بدعم معنوي ولوجستي ظاهر من قبل إيران، ولكن أن يُدعم ويُغذى هذا التشنج الطائفي من قبل الحليف الأميركي، فهو الأمر الذي يستحق التساؤل.

في الحقيقة أثبت التاريخ أن علاقة الاستعمار بنشوء الطائفية السياسية خاصة في العالم العربي متجذرة وأصلية. وها هي أميركا تعيد حقبة من التاريخ بإيقاظها للطائفية في العراق وسوريا وباكستان، وصمتها ومساندتها للتمدد الطائفي الحوثي، من خلال استخدامها طائرات الدرون ضد القبائل التي تقاوم المد الحوثي، وتبريرها ما يحدث في البحرين، وعلى خجل في مدينة القطيف السعودية، بأنها معارضة سلمية.

ففي البحرين أظهر المسؤولون الأميركيون اهتمامًا كبيرًا بجمعية الوفاق المعارضة. وهنا تتساءل الكاتبة سوسن الشاعر تحت عنوان: هل غدت بالفعل «جمعية الوفاق» البحرينية «مسمار جحا» أميركيًا؟ حيث أوردت "أن توم مالينوفسكي نائب وزير الخارجية الأميركي بدأ زيارته للبحرين بالتوجه لمقر جمعية الوفاق حتى قبل أن يقابل ولي العهد (وكانه يريد معرفة مطالبهم كورقة ضغط ضد الحكومة)؛ وهو ما جعل ولي العهد يعتذر عن مقابلته. كذلك لم تتوقف مطابخ صناعة القرار الأميركي عن الاهتمام بالمعارضة البحرينية؛ حيث عبّر سايمون هاندرسون مدير برنامج الخليج والطاقة في معهد واشنطن بقوله: "الحظر الذي فرضته البحرين على المعارضة الرئيسية بشكل معضلة للسياسة الأميركية" (6).

تحولات السلفية: من السكون إلى رمال السياسة ونفير الجهاد

يحمل مفهوم السلفية نظامًا معرفيًا شرعيًا سلميًا خاصًا به، لكن السلفية بسبب الجهاد في أفغانستان ومرورًا بما عُرف بالصحة ثم حوادث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وأخيرًا "ثورات الربيع العربي" خرج عنها وحاد عن مسارها السلمي عدة سلفيات، أهمها: السلفية السياسية والسلفية الجهادية؛ مما أربك الترتيبات الأمنية التقليدية للأمن الوطني الخليجي.

السعودية بين سلفية الداخل وبراعماتية الخارج

تتبنى المملكة العربية السعودية المذهب السني (السلفي) منذ تحالف الإمام الأمير محمد بن سعود والشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب (1703-1791) وحتى اليوم. والسلفية تعني العودة للمقاصد الصحيحة للإسلام كما طبقها السلف الصالح والتي لا تخرج كثيرًا في طبيعتها الأصلية عن مهمة بناء العقل الأخلاقي والقيمي وتصفية العقيدة من البدع والخرافات، وتقادي النصيحة الجهرية لولي الأمر "معظم السلفيين مسالمون وبنذون العنف ولا يهتمون بالسياسة ويقتصر جهدهم على التأصيل في العلم الشرعي وتربية الأتباع على العقيدة والتوحيد والفقهاء الشرعي" (7). وهكذا بقي هذا العقد

(السياسي-الديني) فاعلاً في السعودية حتى اليوم، بحيث تتولى الدولة ممثلة بالأسرة الحاكمة أمور السياسة وتتولى المؤسسة الدينية الرسمية بناء العقل الديني.

وقد نجحت الدولة ومعها القوة الدينية الرسمية في القضاء على أي اختراقات أو تحوير لهذا التحالف التعاقدى التاريخي عن مساره الأصلي، كحادثة الحرم المكي في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1979، والتي تزعمها جهيمان العتيبي في محاولة فاشلة لقلب نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، أو الحراك الصحوي الذي تلاه والذي عدّه المستشرق الفرنسي ستيفان لأكروا محاولة لـ "تمرد فاشل" (8).

وقد لعبت الدعوة الإسلامية من خلال مشروع الملك فيصل (1964-1975) "التضامن الإسلامي" قوة مرنة فاعلة ودوراً مهماً في مقاومة النزعة القومية واليسارية العربية (خاصة ما يتعلق بالمشروع القومي الناصري)؛ حيث صرّح الملك فيصل رحمه الله في خطاب تكريم رؤساء بعثات الحج عام 1966 عن التضامن الإسلامي: "إذا كانت هذه الدعوة - يا إخواني- تسيء أو لا تُرضي بعضهم كالأستعمار والشيوعية والصهيونية، فإنني مطمئن كل الاطمئنان لأن المسلمين سوف لا يلتفتون ولا يدخرون ولا يتخاذلون في سبيل نصره الحق، في سبيل نصره دينهم، وفي سبيل توحيد كلمتهم والتعاون على البر والتقوى" (9).

وبالفعل، أسهمت الدعوة الإسلامية إلى حد كبير في منع الأفكار القومية اليسارية والشيوعية من أن تمتد إلى منطقة الخليج العربي، ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بغضّ النظر عن الغموض الذي أحاط بهوية من يقف وراءها كانت ذريعة لحملة سياسية وإعلامية أسهمت في ضعف تأثير الأيديولوجيا على بوصلة السياسة الخارجية السعودية التي تحولت بدورها إلى براغماتية صرفة.

السلفية الجهادية كردة فعل للحملة الأميركية على الإرهاب

تُعد ما يُعبّر عنها بالسلفية الجهادية (10) (هذه التسمية التي أطلقها المستشرق الفرنسي جيل كييل ليست دقيقة لأن التيار الجهادي يشترك فيه عناصر سلفية وإخوانية وغير مؤدلجة..) تهديداً محتملاً لأمن الخليج بسبب الأفكار التكفيرية لقياداتها كما هي الحال في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وبعض التنظيمات الأخرى.

العديد من الأسباب صنعت وأفرزت الحركات الجهادية عموماً، كحالات الإحباط الاجتماعي، وضعف تأثير المرجعيات الدينية المعتدلة، ولكن تكمن الأسباب الأساسية في الغزو الأميركي لأفغانستان عام 2001 واحتلال العراق عام 2003 والسياسة الطائفية للمليشيات المسلحة في العراق. وقد عرض الدكتور عزمي بشارة، لهذا التقابل بين الطائفية والجهادية قائلاً: "إن ظهور نموذج الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هو نتيجة لقاء شديد الانفجار بين السلفية الجهادية والطائفية خاصة في ظل تراجع الدولة الوطنية وضعفها لأن السلفية الجهادية لا تعترف بالطوائف الأخرى أصلاً ولا بالسياسة ولا بالعقد الاجتماعي ولا حتى بمستوى التدين" (11). ويمكن بكل تأكيد سحب هذه المقولة على دول الخليج في حال استمرت التغذية الطائفية الإيرانية التي لا يُستبعد أن تستقر الخلايا الجهادية: النائمة منها و"المستفيقة".

الإسلام السياسي وأمن الخليج

في أثناء حرب الخليج الثانية توترت العلاقات بين الحكومة السعودية والإخوان المسلمين بسبب تأييد بعض أعضاء جماعة الإخوان لنظام صدام حسين في غزوه للكوييت مما عدّ من قبل السعودية استغلالاً لكرم الضيافة ومحاولة لقلب ظهر المِجَنِّ لبلد آواهم ومكّنهم بعد طردهم وسجنهم. فأدى هذا التوتر إلى مغادرة بعض رموزهم السعودية إلى مواقع جديدة كان أهمها دولة قطر التي استثمرت مع وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة عام 1995، في تيار الإسلام السياسي.

لقد كان وقع إنهاء حكم الإخوان مدوياً في الدوائر الإعلامية والسياسية التي كانت بوصلتها السياسية تريد ضبط إيقاع "دفة" الإسلام السياسي. يحلل الباحث الدكتور جمال عبد الله المختص في السياسة الخارجية القطرية الوضع؛ فيقول: "قررت قطر دعم مسيرة هذه الشعوب (العربية) نحو الانعتاق، وقد أسفر هذا المنعطف عن تغير جذري لصورة البلاد في الساحة الدولية، وانتقلت قطر من طور الوسيط المصالح إلى طور الناشط الداعم، وهو ما اضطرها إلى المشاركة في آليات الردع العسكري تحت غطاء تحالف دولي، كما كانت الحال في إبريل/نيسان 2011 أثناء الحملة التي قادها حلف شمال الأطلسي "الناتو" ضد قوات العقيد الراحل معمر القذافي" (12).

وقد استشعرت دول الخليج الموقف القطري الداعم لتيار الإسلام السياسي، وعدّته خروجاً عن مفهوم الأمن السياسي المشترك لدوله؛ وهو ما أدى إلى أزمة عابرة في العلاقات الخليجية.

في الحقيقة، يبرز الخطاب الإعلامي والسياسي الخليجي (باستثناء قطر) موقفه المعادي للإسلام السياسي الحركي بأنه يشكّل تحديًا لاستقرار وتعايش الخليج، بسبب جاذبية وتأثير الطروحات الإسلامية التغييرية الوحدوية على جزء مهم من الخليجيين نخبًا وأفرادًا، وما قد ينتج عنه من تراجع للمرجعية الدينية الرسمية الوطنية التي يستمد منها بعض دول الخليج شرعيته السياسية.

أيضًا من الأسباب، ما قيمته بعض الأنظمة الخليجية من أن الإخوان المسلمين يملكون من القوة الشاملة، والأجندة السياسية المختلفة، وصيغ التحالفات الجديدة، إلى درجة يصعب معها التحالف معهم من قبل الدول الخليجية لإدارة الملفات الإقليمية بنفس المنهجية والمقاربات السابقة، وخاصة ما يتعلق بأمن الخليج ضد المخاطر المختلفة القائمة والمستقبلية كطموح الهيمنة الإيرانية، ومخاطر الاحتجاجات الشعبية التي يُخشى أن يكون الإخوان عامل تاجيح لها أكثر منه مساعدًا على التهدئة.

لكن اختلاف زوايا الرؤية بين قطر وباقي الدول الخليجية للإسلام السياسي لم تمنع التوصل إلى تفاهات سياسية مشتركة بين القادة الخليجيين ستسهم دون أدنى شك في إبعاد دول المجلس عن مناطق اضطرابات وصراعات عرقية وطائفية قد تنعكس على دوله مستقبلًا.

دول الخليج وعدوى الإرهاب من الجوار الإقليمي

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ضرب الإرهاب السعودية بقوة كردة فعل لانضمامها للتحالف ضد الإرهاب ولأسباب تتعلق بنشوة المزاج الإرهابي واستثمار ما يعده منظرو الجهاد نجاح الغزوة الأولى على أميركا. لكن السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في محاصرة الأنشطة الإرهابية على أراضيها خلال السنوات الماضية، من خلال الحلول الأمنية والفكرية والمالية، وما تعلمه المخططون الأمنيون من هذه التجربة من إعداد لاستراتيجيات أمنية وقائية أسهمت في إحباط العديد من المخططات قبل تنفيذها.

ورغم نجاح الخليجيين في احتواء وردع الإرهاب الداخلي، إلا أن المخاوف تكمن في إمكانية تمدد عمل وفكر الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق واليمن إلى أراضيها في ظل وجود أعداد لا يستهان بها من الخليجيين ضمن هذه التنظيمات وخاصة ضمن مجالس الشورى والقيادة. وتزداد المخاوف في ضوء ما نشره التنظيم لخريطة ما أسماها: دولة الخلافة الإسلامية في الشام والعراق، والتي تظهر فيها دولة الكويت باعتبارها جزءًا من دولة الخلافة، وكذلك ما يدعيه الحوثيون من أن مكة المكرمة هي حدهم الشمالي.

ويبدو أنه كإجراء استباقي للحد من انتقال عدوى فكر وممارسة هذه التنظيمات إلى الداخل السعودي فقد أعلنت وزارة الداخلية السعودية في بيان لها في 7 مارس/آذار 2014 أن "تنظيم القاعدة" وتنظيم "القاعدة في جزيرة العرب"، وتنظيم "القاعدة في اليمن"، و"داعش"، و"جبهة النصرة"، و"حزب الله" وجماعة "الإخوان المسلمين"، و"جماعة الحوثيين"، تنظيمات إرهابية، يُحظر الانتماء إليها ودعمها، أو التعاطف معها.

ولم تكتفِ السعودية بهذا الإعلان بل وبادرت واستضافت في سبتمبر/أيلول 2014 مؤتمر جدة للتحالف الدولي ضد "داعش" الذي شاركت فيه عشر دول عربية وخليجية إضافة إلى أميركا، وتلاها أن شارك عدد من دول الخليج بطائراتها، وطياريها في الغارات الجوية ضمن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية على مواقع داعش في العراق وسوريا.

لقد علمنا التاريخ أن محاربة الفكر لا تكون إلا بالفكر، وقد تؤجل الحلول الأمنية أو تُجمد الإرهاب والعنف لكنها لا تستأصله. من هنا، تأتي حيوية تصميم مقاربات شاملة فكرية وثقافية وإعلامية تستند على تنشيط الحوار الفكري الأفقي والرأسي بين النخب وقواعدها من المجتمعات الخليجية. لأنه حال وجود توافق فكري وانسجام في الرؤى والمواقف يصبح النسيج الاجتماعي الخليجي عصيًا على اختراق الفكر الراديكالي المتطرف. ما يُلاحظ حاليًا، وباستثناء حراك الدوحة في جمع شرائح من مختلف التوجهات والتيارات في حوارات إعلامية وثقافية واجتماعية، أن الحوار حول الإرهاب لا يزال إلى حد كبير شأنًا سياسيًا ونخبويًا صرفًا، بينما العنف يعد ظاهرة اجتماعية سياسية (سوسيو بوليتيك) يتطلب أن تكون شرائح المجتمع الشعبية مشاركة ومُعلة في الحوارات.

الخاتمة

ختامًا، يمكن القول بأن الطائفية والإرهاب قد لا يشكّلان خطرًا في المدى القريب على أمن مجلس التعاون الخليجي، أما في المدى المتوسط فذلك مرهون بزخم الطموح الإيراني باتجاه مساندة الحراك الطائفي في الخليج واليمن ومرتهن أيضًا بتقارب وتوحد نشاطات حركات الإسلام السياسي والجهادي والفكري أيضًا في المنطقة وقدرة اللاعبين الخارجيين على إدارة وتوجيه هذه القوى للتأثير في معادلة الأمن الخليجي القائمة.

إن هشاشة السيناريوهات الأخرى تجعلنا نبقى على أكثرها احتمالاً وهو أن دول الخليج في المدى القصير ستبقى واحة خضراء وسط صحراء مجدية، لكن البقاء في هذه الواحة يستلزم من منظومة دول مجلس التعاون أمرين مهمين:

- أولاً: بناء دولة "المواطنة"، بمعنى تعزيز "الهوية الوطنية والخليجية الجامعة" من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، والنظر للفرد بناء على مواظنته وكفاءته وليس على طائفته أو قبيلته أو جاهه، والتأسيس لشبكة من العلاقات الاجتماعية يسودها السلام والتسامح وقبول الآخر.
- ثانياً: تسريع خطا وحدة وتكامل دول الخليج العربي السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية للوصول للنموذج "الاتحادي" المأمول، لأنه الدرع الذي يصد الطائفية ويقضي على الإرهاب ويدحر العدو الخارجي. بشكل مواز ينبغي أن تُطور الجهود الإصلاحية وتحقيق التوافقات السياسية بين الفرقاء في دول الجوار لمعالجة الجذب السياسي والاجتماعي الطائفي الدائر. وأخيراً، ينبغي أن لا ننسى أن أمن الخليج هو مسؤولية أبنائه أولاً.

* د. أحمد الأزدي - باحث مختص بالشؤون الاستراتيجية وأمن الخليج

الهوامش

- 1- انظر: عبد الحسين صالح الطائي، مفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، موقع الحزب الشيوعي العراقي، السبت 2 أغسطس/آب 2014، <http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/17761-2014-08-02-20-49-26>
- 2- عزمي بشارة، ورقة بعنوان: الاستبداد يؤجج الطائفية، مؤتمر "الطائفية وصناعة الأقليات" في الأردن، 13 سبتمبر/أيلول، 2014 <http://www.dohainstitute.org/content/568d0589-72fa-4b20-bbe2-bc3613819821>
- 3- انظر: كاظم شبيب، الطائفة والطائفية: المفهوم-الواقع-المأمول. <http://www.masamews.com/modules.php?name=News>
- 4- د. ابراهيم العسكر، الطائفية في الخليج لم ولن تعرف الحرب الطائفية، جريدة الرياض العدد 14240، الأربعاء 5 جمادى الآخرة 1428هـ.
- 5- محمد الرميحي، جريدة الشرق الأوسط، عدد 13126، الأربعاء 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.
- 6- انظر: سوسن الشاعر، هل عدت بالفعل «جمعية الوفاق» البحرينية «مسمار جحا» أميركياً؟، جريدة الشرق الأوسط، عدد 13126، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.
- 7- انظر، مقابلة مع ستيفان لا كروا، صحيفة الفيجارو الفرنسية، <http://www.lefigaro.fr/international/2012/10/12/01003-20121012ARTFIG00488-les-salafistes-en-france-restent-dans-leur-bulle.php>
- 8- انظر شرحاً لهذه المحاولة الفاشلة، Stéphane Lacroix, Les islamistes saoudiens. Une insurrection manquée, Paris, Presses Proche-Orient coll. « universitaires de France, coll. » وعصره وإيمانه، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي، 2012، ص434.
- 9- ألكسي فاسيليف، الملك فيصل: شخصيته وعصره وإيمانه، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي، 2012، ص434.
- 10- انظر تفصيلاً لهذا المفهوم في Gilles (2002). Jihad: The Trail of Political Islam. trans. Anthony F. Roberts, Harvard University Press, Cambridge.
- 11- عزمي بشارة، ورقة بعنوان الاستبداد يؤجج الطائفية، في مؤتمر "الطائفية وصناعة الأقليات" في الأردن، 13 سبتمبر/أيلول، 2014، <http://www.dohainstitute.org/content/568d0589-72fa-4b20-bbe2-bc3613819821>
- 12- د. جمال عبد الله ونبيل الناصري، مركز الجزيرة للدراسات، سياسة قطر الخارجية: استمرارية أم إعادة توجيه؟ <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201462411230518576.htm>

أمن الموارد المائية في دول الخليج العربية: الواقع والمستقبل

د. طه بن عثمان الفراء*



(الجزيرة)

ملخص

تواجه دول الخليج العربية مأزقًا حقيقيًا في تأمين مواردها المائية، التي بدأت تشح وتضرب تدريجيًا لعوامل طبيعية عديدة، أهمها ندرة الموارد المائية الطبيعية، وقلة هطول الأمطار، وارتفاع معدلات البحر.

وقد انعكست هذه الخصائص بوضوح في قلّة الموارد المائية المتجددة، وفي محدودية الأراضي الصالحة للزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأدى الاعتماد المستمر على محطات التحلية إلى إرهاق الميزانية العامة لهذه الدول، وإلى حدوث مضاعفات سلبية على النظم البيئية فيها.

عليه، تعرض هذه الورقة البحثية للوضع الحالي للأمن المائي في دول الخليج، وتبين حالة الموارد المائية في هذه الدول، وسياسات الأمن المائي الوطنية التي تنتهجها، والمخاطر المستقبلية المحدقة بها، ومستقبل الأمن المائي في دول مجلس التعاون خلال المستقبل المنظور.

وفي ضوء ذلك، يوصي الباحث دول الخليج سرعة التوصل إلى فهم أفضل للتهديدات المحدقة بإمدادات المياه؛ لما سيكون لها من عواقب خطيرة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ثمّ لابد من تحديد درجات جاهزية تعلن بها المؤسسات الحكومية المعنية في الخليج بإنذار مبكر، وفي الوقت ذاته تدعو الورقة إلى اتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات المخففة التي يمكن أن تضمن الأمن المائي للجميع، تطرح ختامًا عدة سيناريوهات لمواجهة هذه المخاطر.

مقدمة

تواجه دول الخليج العربية مأزقًا حقيقيًا في تأمين مواردها المائية؛ التي بدأت تشح وتضرب تدريجيًا لعوامل طبيعية عديدة؛ منها: الجفاف، وانخفاض معدلات سقوط الأمطار، وتشابه الظروف الطبيعية والمناخية في هذه الدول إلى حد كبير، فباستثناء بعض المناطق في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، فإن تلك الدول تقع في منطقة شديدة الجفاف،

تتسم بندرة الموارد المائية الطبيعية، وقلة هطول الأمطار وندرته. وقد انعكست هذه الخصائص بوضوح في قلة الموارد المائية المتجددة، وفي محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وعوامل بشرية منها: ارتفاع معدلات النمو السكاني والتحضر، والمشاريع الصناعية والزراعية الضخمة؛ الأمر الذي دفع هذه الدول إلى البحث عن موارد مائية أخرى بديلة لتحقيق أمنها المائي، كان من أهمها اعتمادها على محطات تحلية مياه البحر، حيث تنتج جميعها ما يناهز (70%) من الإنتاج العالمي لتحلية المياه، واستخدام مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي المعالجة، وقد أدى هذا الاعتماد المستمر على محطات التحلية إلى إرهاق الميزانية العامة لهذه الدول، وإلى حدوث مضاعفات سلبية على النظم البيئية فيها.

مفهوم الأمن المائي

عرّف المنتدى العالمي الثاني للمياه عام 2000، والذي عُقد في هولندا تحت شعار: "الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين" - أن "الأمن المائي من مستوى المنزل إلى المستوى العالمي، يعني أن يكون لكل شخص إمكانية الحصول على ما يكفي من المياه الآمنة بتكلفة يستطيع تحملها ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، مع ضمان التأكيد على أن البيئة الطبيعية محمية ومعززة"⁽¹⁾.

وقد قدمت منظمة الشراكة العالمية للمياه (GWP) تعريفاً للأمن المائي، يمكن صياغته على النحو التالي: "إن عالمًا يتمتع بالأمن المائي هو العالم الذي يجمع بين كلٍّ من الاهتمام بالقيمة الجوهرية للمياه ومجموعة كاملة من استخداماته اللازمة لبقاء الإنسان ورفاهيته، كما أن مثل هذا العالم يُسخر قوّة الماء الإنتاجية ويقلل من قوّته التدميرية، إنه عالم ينعم فيه كل شخص بما يكفي من المياه الآمنة، وبأسعار معقولة ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، وهو عالم تتم فيه حماية المجتمعات من الفيضانات، والجفاف، والانهيارات الأرضية، وانجراف التربة، والأمراض التي تنقلها المياه"⁽²⁾.

وتتضمّن رؤية بعض الخبراء أن مفهوم الأمن المائي يلزم أن يكون وفق مؤشرات مدى ندرة المياه من الناحية الكمية (scarcity physical water) بمفهوم الميزان المائي (Water Balance)؛ الذي يُقصد به عملية الموازنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية (المعروض من المياه) في فترة زمنية معينة، وبين إجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسدّ مختلف الاحتياجات (الطلب على المياه) خلال الفترة الزمنية نفسها؛ بعبارة أخرى: "تعيين كميات المياه الداخلة والخارجة لأي نظام مائي"⁽³⁾.

ويأتي الميزان المائي في ثلاث حالات؛ هي:

- حالة التوازن المائي (Water Balance): حينما يتواءم الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.
- حالة الوفرة المائية (Water Surplus): حينما يكون حجم الموارد المائية أكبر من حجم الاحتياجات.
- حالة العجز المائي (Water Deficit): حينما يكون حجم الموارد أقل من الحجم المطلوب للوفاء بالاحتياجات اللازمة.

مفهوم محدودية الموارد المائية

يتجه مفهوم محدودية الموارد المائية حسب المعيار الكمي إلى وصف إحدى حالتين؛ الحالة الأولى: هي حالة الفقر المائي؛ حينما يقل نصيب الفرد السنوي من المياه عن 1000 م³؛ حيث تقسم الدول في هذه الحالة إلى أربع فئات⁽⁴⁾:

- دول الوفرة المائية: ويحصل فيها كل فرد سنويًا على كمية من المياه تزيد على 2000م³.
- دول الإجهاد المائي: ويحصل فيها كل فرد سنويًا ما بين 1000-1700م³.
- دول الندرة المائية: ويحصل فيها كل فرد سنويًا على أقل من 1000م³.
- دول الندرة المائية المطلقة: ويحصل فيها كل فرد سنويًا على أقل من 500م³.

أما الحالة الأخرى فهي حالة العجز المائي؛ وهي الحالة التي يُرافق حجم الاحتياجات المائية فيها الموارد المائية المتجددة والمتاحة؛ ومن ثمّ يحدث اختلال بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة وبين الطلب المتزايد عليها، الذي يتمثل في ظهور عجز في الميزان المائي، ويُطلق على هذا العجز أحيانًا مسمى "الفجوة المائية"⁽⁵⁾.

حالة الموارد المائية في دول الخليج العربية

يمكن تقسيم الموارد المائية في دول الخليج العربية إلى ثلاثة موارد رئيسية:

- **المورد الأول:** المياه الجوفية؛ بما في ذلك مياه الآبار السطحية؛ التي تعتمد عادة على الأمطار الموسمية في تغذيتها، وكذلك الآبار العميقة؛ التي تستخرج مياهها من التكوينات الجيولوجية القديمة.
- **المورد الثاني:** تحلية مياه البحر وتنقيتها بالطرق الحديثة المتبعة في محطات التحلية.
- **المورد الثالث:** هو موردٌ مستحدث نوعاً في دول الخليج، وينحصر استخدامه فقط في الزراعة، وهو معالجة مياه الصرف الصحي وتنقيتها لتكون صالحة لهذا الغرض(6).

فإذا ما ربطنا بين هذه المصادر وكفاءة إنتاجها المائي، وبين مدى حاجة دول الخليج العربية للمياه مع ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من أن ندرة المياه كانت ولا تزال تمثل أحد تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية بشكل عام، ودول الخليج العربية بشكل خاص، وتصنيفه لها ضمن التهديدات البيئية الأكثر خطورة(7) من جانب، وطبقنا المؤشر عليها من جانب آخر؛ فهو يعطي دلالة على أن أي دولة يقلُّ متوسط نصيب الفرد فيها من المياه سنوياً عن 1000م³ تُعدُّ دولة تعاني من ندرة مائية؛ فإن ثلاثة عشر بلداً عربياً تقع ضمن فئة البلدان ذات الندرة المائية(8). إن إمدادات المياه العذبة المتجددة هي الآن دون 500م³ للفرد في السنة في كل دول الخليج العربية؛ فالكويت على سبيل المثال تعتمد اعتماداً كاملاً تقريباً على الموارد المائية غير التقليدية؛ مثل تحلية المياه(9).

ونتيجة لذلك فإن هذا ما توقَّعته "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" و"المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة" من ظهور عجز مائي شديد في دول الخليج العربية بحلول عام 2030، وأن كافة دول الخليج العربية ستكون ضمن حزام الندرة المائية؛ ولتحديد الوضع المائي الراهن في دول الخليج العربية نعرض أهم الموارد المائية والاحتياجات الأساسية، وكيفية إدارة الموارد المائية المتاحة على النحو التالي:

أولاً: أهم الموارد المائية

المصادر المائية في دول الخليج العربية متعددة؛ من أهمها:

أ- الموارد المائية السطحية، وأهمها:

- **الأمطار:** يتراوح معدل الهطول المطري ما بين 1-100ملم سنوياً، وتُشكِّل الأمطار المصدر الرئيس للتغذية الطبيعية للعديد من الأحواض المائية الجوفية بالمنطقة، ويتضح أن نحو 85% من مساحة هذه الأحواض شديدة الجفاف، وأن مياهها غير صالحة للزراعة.
- **الأودية الموسمية:** تنتشر في أنحاء دول المجلس شبكات من الأودية موسمية الجريان المتباينة في كثافتها تبعاً لطبوغرافية الأرض، ونوع التربة، والأحوال البيئية السائدة، وكمية هطول المطر السنوي. وتجري مياه هذه الأودية عادة لفتراتٍ محدودة سنوياً، تتراوح من بضع ساعات إلى عدَّة أيام أو أشهر، وفي بعض المناطق شديدة الجفاف تفيض مرَّة كلَّ عدَّة سنوات.

ب- الموارد المائية الجوفية:

تختلف نوعية المياه الجوفية من حوض مائي إلى آخر، فمعظم موارد المياه الجوفية توجد في المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية، ويعود تكوينها إلى عصور ضاربة في القدم، وما زالت المعلومات غير مكتملة حول حالة هذه الموارد؛ مما يُحتمُّ وضع برامج لتنمية تلك الأحواض، وتغذيتها ورفدها من الأمطار بطرق مختلفة؛ حتى يُمكن الاعتماد على هذه المياه عند الحاجة بناء على احتمالات هطول الأمطار؛ ويستدعي ذلك إجراء التسجيلات الدقيقة لها ومتابعتها وتقومها، ومن أهم خزانات المياه الجوفية الموجودة في المنطقة: أحواض المنطقة الشرقية، وحوض الحماد، والرياض، والربع الخالي، وجميعها تقع في المملكة العربية السعودية.

وتُشير البيانات -التي تم جمعها وتصنيفها من طرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة- إلى أن المياه الجوفية تُعدُّ المصدر الرئيس للمياه العذبة في البحرين، والكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية؛ حيث تعتمد الدول الثلاث الأولى اعتماداً كلياً تقريباً على المياه الجوفية كمصدر وحيد للمياه العذبة؛ بينما نجد أن المياه السطحية هي السائدة في سلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ت- الموارد المائية غير التقليدية:

في إطار البحث عن موارد مائية جديدة؛ تُعدُّ دول الخليج العربية من أكبر مناطق العالم إنتاجاً للمياه غير التقليدية؛ إما بواسطة تحلية مياه البحر، أو بواسطة تنقية مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام مياه الإنتاج الزراعي، وعلى الرغم من

أن تنمية هذه الموارد المائية غير التقليدية، تُكفّ أموالاً باهظة بمقارنتها بالموارد المائية التقليدية؛ فإنه سيكون لها شأن يُعتمد عليه في المستقبل؛ بسبب تزايد الطلب على المياه على مرّ الزمن؛ نظراً إلى شحّ الموارد الأخرى للمياه(10).

ث- الموارد المائية المتجددة:

إنّ عمليات السحب من المياه الجوفية تتجاوز كثيراً كميات المياه المتجددة المتاحة؛ فالمملكة العربية السعودية -على سبيل المثال- تستخدم 14.430 مليون متر مكعب/السنة، وهو ما يعادل تقريباً ثلاثة أمثال ونصف من مواردها المائية الجوفية المتجددة، والوضع نفسه في الدول الأخرى؛ حيث تبلغ نسبة السحب نحو (3: 1) في حين أن عمليات السحب في دولة الإمارات العربية المتحدة تفوق هذه النسبة(11).

ولتلبية الطلب المتنامي لهذا القطاع بالكمية والمواصفات النوعية المطلوبين لجأت دول الخليج العربية إلى تعاطي تقنيات التحلية، وتزايد الاعتماد عليها بمضي الوقت مع تدهور نوعية المياه الجوفية، وتستخدم معظم المياه المنتجة من محطات التحلية إما بشكل مباشر، وإما بخلطها مع المياه الجوفية، ولقد ازدادت طاقة التحلية في دول الخليج العربية بشكل متسارع من نحو مليار متر مكعب في عام 1980 إلى أكثر من 9.5 مليار متر مكعب في عام 2010، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الطاقة بحلول عام 2016 إلى نحو 19 مليار متر مكعب(12).

وهكذا نجد أن تحلية مياه المسطحات المائية تؤدي دوراً بارزاً في زيادة موارد المياه العذبة لتلبية الطلب على المياه في مختلف القطاعات؛ وتمثّل دول الخليج العربية نحو 60% من الطاقة الإنتاجية لتحلية المياه في العالم(13).

ثانياً: تزايد الطلب المائي

سجّل الطلب على المياه في دول الخليج العربية خلال السنوات العشر الأخيرة زيادة وصلت إلى ما يناهز 140%، وكانت الكويت إحدى الدول التي تجاوزت نسبة الطلب على المياه للاستخدامات البلدية، وليس من المتوقع أن يطرأ تغيير كبير في هذا التوزيع لمخصصات المياه في المستقبل في معظم بلدان المنطقة؛ وعلى كل حال فإنه من المتوقع أن تنخفض حصة القطاع الزراعي لإجمالي لدول الخليج العربية من متوسط قدره 63% عام 1995 إلى 48% عام 2025(14).

وخلال العقود الأربعة الماضية تضاعف عدد السكان أكثر من خمس مرّات؛ وذلك من نحو 8 ملايين نسمة في عام 1970 إلى نحو 43.5 مليون نسمة في عام 2010؛ حيث يبلغ معدل النمو السكاني الحالي في دول الخليج العربية نحو 3% (15)، الذي يُعدّ من أعلى المعدلات في العالم.

وبدءاً من الثمانينات من القرن الماضي رافق التنمية والنمو السكاني المتسارعين زيادة متواترة في الطلب على المياه؛ حيث ارتفع الطلب من نحو 6 مليارات متر مكعب في عام 1980 (16)، إلى أكثر من 32 مليار متر مكعب في عام 2005.

وفي ظلّ النمو السكاني وزيادة الطلب على الغذاء صاغت معظم دول الخليج العربية سياسات زراعية طموحة؛ تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاكتماء الذاتي من الغذاء، وأصبح القطاع الزراعي المُستهلك الأكبر للمياه، وذلك بنسبة تصل إلى أكثر من 85% من إجمالي المياه المستخدمة في هذه الدول(17).

ومن العرض السابق يتضح أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة متداخلة ومتراصة تؤدي إلى زيادة الطلب على المياه: أولها زيادة السكان في دول الخليج العربية، والثاني زيادة الطلب نتيجة احتياجات التنمية، والثالث الإفراط الزائد في أنماط الاستهلاك المحلي للماء في هذه الدول.

ثالثاً: سياسات الأمن المائي الوطنية لدول الخليج العربية (إدارة الموارد المائية)

يُقصد بسياسات الأمن المائي الوطنية تلك السياسات المائية التي يتمّ تبنيها على المستوى الوطني لكل دولة على حدة من دول الخليج العربية، ويمكن تعريف السياسة المائية إجرائياً بأنها: الإطار الذي تتم عبره إدارة الموارد المائية المتاحة، واستنباط مجموعة من القواعد والإجراءات المنظمة لذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي إطار العمل بنظام الإدارة المتكاملة للموارد المائية Integrated Water Resources Management (IWRM)؛ حيث تكاد تُجمع كافة التقارير المتخصصة بقضايا المياه العالمية على أن هناك ثلاثة أنواع من مشكلات المياه التي يتعيّن مواجهتها:

- **الأول:** ذاتي الأسباب؛ ويرجع سببه إلى الهدر الشديد للموارد.
- **الثاني:** يتكون من المشكلات التي يمكن توصيفها؛ ولكن لا توجد حاليًا حلول اقتصادية لها.
- **الثالث:** المشكلات التي تُعدُّ نتاج الطلب المرتفع على المياه، التي تخضع للدراسة والتحليل من خلال الاستراتيجيات الحكومية في السياسة والاستثمار (18).

كما قدمت دراسة حديثة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation (OECD) حول حوكمة المياه، والتأكيد على أن العقبات الرئيسية لتحسين إدارة المياه هي تعدد المؤسسات المسؤولة عن الموارد المائية، وسوء الحوكمة المتعددة المستويات (19)، ويعتبر تحسين حوكمة المياه في المستويات الحكومية كافة شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة للمياه، ومهماً لتحقيق الأمن المائي.

ويمكن تصنيف سياسات الأمن المائي الوطنية -المتبعة حاليًا في دول الخليج العربية أو الممكن اتباعها مستقبلاً- إلى نوعين من السياسات؛ هما: العرض، والطلب. ولقد اجتهد الباحثون في تحديد أدوات سياسة إدارة الطلب على المياه وآلياته؛ وتشمل: استخدام التقنيات الحديثة في الري، وخصخصة المياه وتسعيرها، وتقليص الدعم على استهلاك المياه في المناطق الحضرية، واتباع نظام الحصص المائية. وعلى مستوى العرض فهناك مراجعة لإعادة توزيع الموارد المائية على القطاعات الأخرى، وتنمية الوعي المائي لدى العامة، وتأتي هذه السياسات في إطار ما يُسمَّى "الفكر المائي الجديد للبنك الدولي في إدارة المياه"، وهو الفكر الذي يعتمد على إدارة جانب الطلب كبديل للفكر السائد الخاص بإدارة العرض (20)؛ وهي:

1. استخدام تقنيات الري الحديثة (21).
2. استعمال المياه المالحة في الري.
3. تطوير سلالات زراعية أقل استهلاكاً للمياه.
4. تعديل التركيب المحصولي (22).
5. إعادة توزيع المياه بين القطاعات الأخرى.
6. ترشيد استعمال المياه والاهتمام بالتوعية المائية.

رابعاً: أهم التحديات والقضايا المائية التي تواجه دول الخليج العربية

يقع العالم العربي في منطقة جافة عموماً، والظروف تزداد سوءاً بالنسبة إلى الناس الذين يعيشون فيه؛ فقد كانت الموارد المائية المتجددة المتوافرة في العالم العربي في عام 1950 أكثر من 4 آلاف متر مكعب للفرد سنوياً؛ ولكن هذا الرقم انخفض إلى 1.312 متراً مكعباً في عام 1995، ثم إلى 1.233 متراً مكعباً في عام 1998، ومن المتوقع أن يصل إلى 547 متراً مكعباً للفرد سنوياً بحلول عام 2025 (23).

في هذا السياق من الجدير بالملاحظة أنه منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين يتزايد استهلاك المياه في كل أنحاء العالم بمعدلات أعلى من ضعف معدل النمو السكاني، ووجدت دراسة مابلكرافت أن 14 دولة من أصل 18 دولة مصنفة في فئة "خطر في الحد الأقصى" تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وهي مرتبة على النحو التالي: 1. موريتانيا، 2. دولة الكويت، 3. الأردن، 4. مصر، 5. إسرائيل، 7. العراق، 8. عُمان، 9. الإمارات العربية المتحدة، 10. سوريا، 11. السعودية، 14. ليبيا، 16. جيبوتي، 17. تونس، 18. الجزائر، وإضافة إلى هذه الدول وجد أن إيران ودولة قطر تقعان في مجموعة "خطر مرتفع"؛ ولذلك فإن جميع دول الخليج العربية تشهد مخاطر مائية بمستويات حادة أو مرتفعة، باستثناء البحرين (24)، ومن ثمَّ فكرة الاعتماد على دول الإقليم هي فكرة غير عملية؛ لأن أغلب دول الإقليم تعاني من ندرة المياه كما تؤكد غالبية التقارير الدولية المعنية.

ونظراً إلى أن المصادر المائية لغالبية دول الخليج العربية تقع في أحواض مشتركة؛ فإنها تواجه العديد من القضايا والتحديات في إدارة قطاع المياه من أهمها:

- انخفاض مؤشر حصة الفرد من المياه العذبة في هذه الدول (25)؛ حيث وصل إلى أقل من 500 م³/السنة (خط الفقر المائي الحاد).
- ارتفاع معدلات الطلب على المياه بالقطاع البلدي بنسب تفوق قدرة هذه الدول على تطوير مواردها المائية المتمثلة في التحلية وإعادة الاستخدام، التي تستنزف ميزانياتها (26).
- انخفاض منسوب خزانات المياه الجوفية، والتدهور المستمر في نوعيتها؛ نتيجة الاستخدام المكثف لهذه المياه بشكل عشوائي، وهو ما أسهم في استنزافها، وانخفاض مستوياتها.
- الفجوة المائية بين متطلبات القطاع الزراعي وبين الموارد المائية المتاحة؛ حيث يُعدُّ القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه؛ الذي يستحوذ على أكثر من 85% من إجمالي استخداماتها (27).

- زيادة حجم الإنفاق المالي لدعم المياه؛ حيث أدى "الدعم العام غير الموجّه" إلى تفاقم الطلب على المياه، وفرض عبء مالي كبير على كاهل الموازنات الوطنية، وما نتج عنه من انخفاض نسب استرجاع التكاليف (28).
- تأثر الموارد المائية سلبيًا -كما تُشير التقارير الدولية- نتيجة للتغيرات المناخية في منطقة العالم العربي بشكل عام، ومنطقة الجزيرة العربية بشكل خاص، وهو ما سينعكس سلبيًا على الموارد المائية الطبيعية لدول الخليج العربية؛ ومن أهم هذه التقارير: التقرير التقييمي الأخير للجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ The (Programme UNEP) (29 United Nations Environment) (Change IPCC Intergovernmental Panel on Climate)، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

خامسًا: مستقبل الأمن المائي في دول الخليج العربية

دلّت دراسات حديثة على أن الطلب العالمي على المياه في عام 2030 سيكون أعلى بنسبة 40% مما هو عليه حاليًا، وسوف يُسهم النمو السكاني غالبًا في زيادة الطلب على المياه؛ فقد تجاوز عدد سكان العالم سبعة مليارات نسمة، وإذا استمرّ معدل النمو السكاني الحالي على ما هو عليه الآن فقد يُعاني نحو 60% من سكان العالم ندرة في المياه بحلول عام 2025 (30)، وسوف يزداد هذا الوضع سوءًا مع تزايد عدد السكان، وهبوط منسوب المياه في أشد البلدان تعرّضًا لندرة المياه إلى أقل من 100م3 للفرد في اليوم (كما هو موضح في الجدول التالي حالة ندرة المياه المتوقعة عام 2035 في بعض دول الجزيرة العربية، وهذا أقل جدًا من مستوى ندرة المياه الشديدة البالغ 500 م3 في اليوم، الذي حدّده معهد التعليم في مجال المياه التابع لمنظمة اليونسكو، الذي يُعدّ توافر المياه محدّدًا أساسيًا للحياة:

الجدول (1)

توافر المياه في المناطق الأشد ندرة في المياه في العالم عام 2035 (31)

الدولة	عدد السكان عام 2010م (بالآلاف)	عدد السكان المتوقع عام 2035م (بالآلاف)	توافر المياه للشخص عام 2035م (م3/شخص/سنة)
الإمارات العربية المتحدة	7.512	11.042	13.6
دولة قطر	1.759	2.451	21.6
المملكة العربية السعودية	27.448	40.444	59.3
مملكة البحرين	1.262	1.711	67.8
الجمهورية اليمنية	24.053	46.196	88.8
دولة الكويت	2.737	4.328	4.6

وتأتي أربع من دول الخليج العربية الست -ومنها قطر- بين أكثر عشر دول في العالم تعرّضًا لندرة المياه، وتأتي الكويت (10 أمتار مكعبة للفرد في العام) على رأس ترتيب الدول التي تُعاني من ندرة المياه في العالم، والإمارات العربية المتحدة (58 مترًا مكعبًا للفرد في العام) في المركز الثالث، وقطر (94 مترًا مكعبًا للفرد في العام) في المركز الخامس، والسعودية (118 مترًا مكعبًا للفرد في العام) في المركز الثامن؛ أما دولتي الخليج الباقيتين البحرين وعمان؛ إذ جاء فيهما أن هاتين الدولتين تستهلكان نسبة 2.8 و1.5 -على التوالي- أكثر مما لديهما من موارد مائية (32).

سادسًا: استراتيجيات مواجهة مهددات الأمن المائي وإدارتها في دول الخليج العربية

تم طرح العديد من الأفكار الاستراتيجية لمواجهة التحديات السابق ذكرها؛ نوجزها فيما يلي:

1. استيراد المياه عبر الأنابيب: على سبيل المثال مشروع "أنابيب السلام"، وقد تجدد طرح المشروع عقب انطلاق مؤتمر مدريد لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط عام 1991؛ حيث كان على أجنحة المفاوضات المتعددة الأطراف، إلا أن عوامل عدة -اقتصادية وسياسية- حالت من دون أن يصبح المشروع واقعًا ملموسًا.
2. استمطار السحب: وذلك باستخدام التقنيات الحديثة لاستمطار السحب.
3. نقل جبال الجليد العائمة؛ حيث تُعدّ هذه التقنية متقدمة؛ إلا أنها لم تُطبّق حتى الآن؛ وهي من حيث التطبيق العملي مكلفة للغاية؛ ناهيك أن استيراد المياه يتأثر بالأوضاع والعلاقات الدولية.

ويمكن وضع مجموعة من السيناريوهات تنطلق من الواقع العملي وتحدّده وتؤيّد استراتيجيات التنمية؛ خاصة أنها تأتي في إطار مشروعات الإنماء؛ التي يتبنى بعضها البنك الدولي؛ ومن أهم هذه السيناريوهات:

- **السيناريو الأول:** الاستثمار الزراعي في بلاد الوفرة المائية في إطار برامج البنك الدولي للإئتماء (في دول مثل: السودان، والفلبين، وإثيوبيا، وأوغندا، وتركيا)، وتنفيذه بعض دول الخليج حالياً.
- **السيناريو الثاني:** سرعة إنجاز الاستراتيجية الشاملة لتنمية الموارد المائية لدول الخليج العربية.
- **السيناريو الثالث:** التعجيل بمشروع الربط المائي بين دول الخليج العربية أسوة بمشروع الربط الكهربائي.
- **السيناريو الرابع:** وضع خطط استراتيجية للبحث العلمي في مجالات تكنولوجيا تحلية المياه.
- **السيناريو الخامس:** إقامة مشروعات زراعية عربية/تركية تقام على أراضٍ عربية، وتُروى بمياهٍ تركية يتقاسم الطرفان ريعها في إطار قانوني.

خاتمة

تُعدُّ المياه العذبة ثروة نادرة، وأصبح توافرها أكثر صعوبة بسبب الضغط السكاني، وسوء الإدارة، والتغير المناخي، وتُعدُّ مياه البحر المحلاة مورداً شديداً الأهمية بالنسبة إلى توفير احتياجات سكان دول الخليج العربية، والاقتصادات الحديثة التي أصبحت تعتمد على التحلية، وفي حال حدوث انقطاع إمدادات المياه لفترات طويلة؛ فإن ذلك سيترك عواقب خطيرة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المتأثرة؛ ولذلك ينبغي التوصل إلى فهم أفضل للتهديدات المحدقة بإمدادات المياه، وتحديد درجات جاهزية تعلن بها المؤسسات الحكومية المعنية بإصدار مبرك، وفي الوقت ذاته يدرس التدابير الوقائية والإجراءات المخففة التي يمكن أن تضمن الأمن المائي للجميع؛ وذلك إلى جانب سرعة إنجاز الخطط التنفيذية لسيناريوهات المواجهة المقترحة التي وردت في هذا التقرير.

* د. طه بن عثمان الفراء - أستاذ في جامعة نايف للعلوم الأمنية بالرياض

- المصادر**
- Stockholm, Sweden: Global Water Partnership (GWP), Towards Water Security: A Framework for Action (1) (Partnership, 2000).
- Water Security: A Development Imperative," Perspectives Paper, 2012 Global Water Partnership, "Increasing (2) (www.gwptoolbox.org)
- الأشرف، محمود، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص30.
- Washington, DC: Island) Freshwater Resources Water 2002 – 2003: The Biennial Report of Peter H. Gleick, The World's (4) Press, 2002), p.
- مخيمر، سامر، وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 209 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو/أيار 1996) ص43.
- أبو زيد، محمود، المياه صدر للتوتر في القرن 21 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998م) ص14.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م) ص31.
- Barrier to Overcome (Stockholm: Stockholm International M. Falkenmark, Willful Neglect of Water: Pollution – A Major (8) Water Institute 1998).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م) ص31.
- <https://www.gulfpolicies.com/index.php> (10) انظر:
- .Ibid (11)
- .A. Kumar, M.S. Sodha, Solar Distillation (Oxford, UK: Pergamon Press, Muhammad Aslam Malik, G.N. Tiwari (12) 1985).
- Washington, DC: Center for) and M. Dziuban, Clear Gold: Water as a Strategic Resource in the Middle East J.B. Alterman (13) Strategic and International Studies (2010).
- Agriculture, Ecosystems and "Increasing Agricultural Water Efficiency to Meet Future Food Production" J.S. Wallace (14) Environment, Vol. 82 (2000), pp. 119-105.
- Development," Water Policy, vol. 9, no. and Claudia W. Sadoff, "Sink or Swim? Water Security for Growth and David Grey (15) 2007, pp. 545-571.
- others, "Why Invest in Eastern Province?" Asharqia Chamber of Commerce & Reza Fathollahzadeh Aghdam (16) 2008.
- keep running?" The Fresh water supplies are going to run out, so what can we do to make the taps" Brian Fagan (17) June 30, 2011.
- .Independent, June 30, 2011.
- IPS), "UAE-GCC SUMMIT: Abu Dhabi Water Declaration calls for Adoption of Modern) Inter Press Service New Agency (18) (http://ipsonitizie.it/war_en/news.php?idnews=7963) Farming Technologies," Emirates New Agency (WAM), December 8, 2010.
- Multi-Level Co-operation and Development (OECD), Water Governance in OECD Countries: A Organization for Economic (19) (Approach (Paris, France: OECD Publishing, 2001).
- :Global Water Security: An Engineering Perspective," April 2010, available at "The Royal Academy of Engineering (20) (www.raeng.org.uk/gws)
- Washington,) Investment and Management in Asia: Trends, Priorities and Policy Directions Mark W. Rosegrant, Irrigation (21) World Bank, 1991), pp. 8-13.
- .DC: World Bank, 1991), pp. 8-13.
- الحفناوي، غادة، (التنمية الزراعية والمياه مع إشارة خاصة لمصر: مسح مرجعي)، كراسات التنمية العدد 10 القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002م، ص47.
- .Regional Report," 5th World Water Forum, February 24, 2009 Arab Water Council, "Arab Countries (23) (statistics_use.html /Maps: Water Use," 2011 (http://www.unwater.org UN Water, "Statistics: Graphs and (24) Why isn't it being addressed," (Ambio, 18 [1989], – M. Falkenmark, "The massive water scarcity now threatening Africa (25) 112-118.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2011م (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2011م).
- Water Management in the GCC Countries, A Review, "Paper presented at the 8th Gulf Al-Zubair, "Integrated Groundwater (27) Conference, Water Sciences and Technology Association, Bahrain, March 2008 (www.waleedzubair.com/publications/conferences-papers)
- on on Water Availability at Global to Catchment Scales: Understanding Human Impact A.L. Heathwaite, "Multiple Stressors (28) Term," Freshwater Biology no. 55 (supplement 1), Nutrient Cycles to Protect Water Quality and Water Availability in the Long (29) 257-241. 2010, pp

<https://www.ipcc.ch/organization/organization.shtml>

<http://blogs.worldbank.org/water/2012>

R. Choukr-Allah, and F. Karajeh, "Non-conventional Water Resources and Opportunities for Water Augmentation to Achieve Food Security in Water Scarce Countries," Agricultural Water Management 87, 2007, pp. 2-22

Op, Cit, and World Bank, 2012, op, cit ,FAO, 2012 المصدر: (31)
<http://www.fao.org/docrep/016/i2809e/i2012e.pdf> & <http://blogs.worldbank.org/water/2012> انظر:

<http://www.fao.org/docrep/016/i2809e/i2012e.pdf>

انظر:

(29)

<http://www.beatona.net/CMS/index.php> انظر: (32)

بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج

د. جاسم حسين*



(الجزيرة)

ملخص

تفرض التطورات الدولية والإقليمية الراهنة في ميدان الطاقة، وخاصة ما يتصل بالنفط والغاز الطبيعي، على دول مجلس التعاون الخليجي، ضرورة اللجوء لخيارات أخرى مثل الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، وتوجيه المزيد من الغاز نحو التصدير بدل الاستهلاك المحلي؛ من أجل تعزيز إيرادات الخزنة العامة لهذه الدول في المستقبل المنظور والبعيد.

تركز هذه الورقة البحثية على أهمية ارتباط تقييم بدائل الطاقة بعدد من الأمور مثل الاستخدام الأمثل للطاقة، خاصة في ظل استمرار الطلب على الطاقة مثل الكهرباء للأغراض المنزلية والصناعية.

وتنوه إلى ما تتمتع به دول مجلس التعاون الخليجي من مستويات مرتفعة من مخزون بدائل الطاقة المتنوعة؛ ليس فقط النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، ولكن أيضاً مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، والطاقة النووية، إضافة إلى الطاقة الكهرومائية.

ويبقى من أهم البدائل المتاحة في هذا الصدد، بناء محطات نووية في دول مجلس التعاون عبر توقيع عقود مع شركات متخصصة؛ للمساعدة في تلبية احتياجاتها من الطاقة، مع التأكيد على الاستخدام السلمي لهذا المصدر الحيوي، عبر التنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة لضمان سلامة المنشآت.

مقدمة

لا يرتبط الحديث حول بدائل الطاقة لسبب وجود نقص للمصادر الرئيسية للطاقة، أي النفط والفحم والغاز. بل يمكن تفهم جهود البحث عن بدائل الطاقة بعيداً عن النفط والغاز، فضلاً عن الفحم لأسباب تتعلق بعدم صواب الاعتماد بشكل مبالغ فيه على مصادر محددة، في ظل توافر بدائل أخرى لا تقل أهمية.

فهناك الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية، إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح. ففي الوقت الذي يوجد فيه نوع من التحفظ على الطاقة النووية بالنظر لحساسية المسألة، والتي قد تعني إمكانية اكتساب تقنية تصنيع القنابل النووية، تتميز مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح بالاستمرارية والتجديد، خلاف ما عليه الحال بالنسبة للمصادر الهيدروكربونية مثل النفط والغاز؛ حيث التهديد الدائم بنضوبها.

وفيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي، فمن شأن اللجوء لخيارات أخرى مثل الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء توجيه المزيد من الغاز نحو التصدير بدل الاستهلاك المحلي، وبالتالي تعزيز إيرادات الخزانة العامة للدول. أيضاً، يرتبط الحديث حول تقييم بدائل الطاقة بأمور مثل الاستخدام الأمثل للطاقة، في ظل استمرار الطلب على الطاقة مثل الكهرباء للأغراض المنزلية والصناعية.

ومما لا شك فيه، لا يمكن إغفال دور أسعار الطاقة والتقنية عند تقييم البدائل المختلفة، حيث جرت العادة تاريخياً أن يزداد الحديث حول بدائل النفط في ظل ارتفاع أسعار الذهب الأسود وبقائها مرتفعة لفترة زمنية. لقد تم إعداد هذا التقرير في خضم هبوط أسعار النفط بنحو 25% في الربع الأخير من عام 2014، لكن لا يمكن تغافل حقيقة بقاء متوسط أسعار النفط فوق حاجز 100 دولار للبرميل ما بين 2011 و2013 والنصف الأول من 2014.

يناقش هذا التقرير بدائل الطاقة، مع التركيز على أهميتها المستقبلية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الست؛ أي السعودية والإمارات وقطر والكويت وعمان والبحرين.

الأهمية النسبية لمصادر الطاقة

يتوزع مزيج الطاقة من حيث الأهمية النسبية على النحو التالي: 1- النفط. 2- الفحم. 3- الغاز. 4- الطاقة الكهرومائية. 5- الطاقة النووية. 6- الطاقة المتجددة. (انظر: الجدول رقم 1).

يعدّ القطاع النفطي بلا شك جوهرياً بالنسبة لمزيج الطاقة، لكن دونما إغفال الأهمية النسبية للفحم من جهة، وتنامي مصادر الطاقة المتجددة من جهة أخرى. إضافة إلى النفط والغاز، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمصادر الطاقة الصديقة للبيئة، الأمر الذي يعني استمرار الاحتفاظ بموقع الصدارة لتوفير مزيج الطاقة.

الجدول رقم 1: الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة، أرقام 2013

مصدر الطاقة	%
النفط	32.9
الفحم	30.0
الغاز الطبيعي	23.3
الهيدروالكتریک (الطاقة الكهرومائية)	6.7
الطاقة النووية	4.4
الطاقة المتجددة	2.7
المجموع	100.0

المصدر: شركة بريتيش بتروليوم - تقرير إحصاءات الطاقة، يونيو/حزيران 2014 ، BP Statistical Review of world Energy June 2014,

<http://www.bp.com/en/global/corporate/about-bp/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html>

النفط

يعدّ القطاع النفطي بشقيه -النفط والغاز- المساهم الأول لمصادر الطاقة، بدليل توفيره نحو 56% لمزيج الطاقة على الأقل حتى بداية 2014، وهي نسبة جديرة وكبيرة في ظل منافسة وتواجد بدائل أخرى. وبشكل أكثر تحديداً، يستحوذ النفط على ثلث مصادر الطاقة، الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية الكبيرة لهذا المصدر. إذ تشمل أسباب بقاء النفط المصدر الأبرز للطاقة أموراً مثل ارتباط الحياة العصرية بالمشتقات النفطية مثل وقود السيارات والطائرات. كما يتم استخدام النفط والغاز كمواد أولية للعديد من المنتجات اليومية من أسمدة ومستحضرات تجميل ومواد بناء، وغيرها كثير من السلع.

لا يوجد نقص للاحتياطي النفطي جملة وتفصيلاً، وخصوصاً في ظل الاكتشافات المستمرة في مختلف بقاع الأرض. فحسب تقرير الطاقة -ومصدره شركة بريتيش بتروليوم التي تعد مرجعاً لإحصاءات الطاقة- يكفي الاحتياطي النفطي

العالمي المكتشف على مستوى العالم لنحو 53 سنة، بناء على مستويات الإنتاج الحالية (88 مليون برميل يوميًا أو 31 مليار برميل في السنة مقارنة مع 1688 مليار برميل حجم الاحتياطي). في التفاصيل، تبلغ فترة بقاء الاحتياطي النفطي لمنطقة الشرق الأوسط - بما في ذلك دول مجلس التعاون - نحو 82 سنة، أي أعلى بكثير من المتوسط. كما يرتفع المتوسط إلى قرابة 120 سنة في مناطق أخرى، مثل جنوب القارة الأمريكية ومثال ذلك فنزويلا.

لقد ساهمت الاكتشافات النفطية - في مختلف مناطق العالم، وبشكل لافت في السنوات القليلة الماضية في قارة أميركا الجنوبية - في تعزيز حجم الاحتياطي العالمي من 1041 مليار برميل في عام 1993 إلى 1334 مليار برميل في 2003، ومن ثم 1688 مليار برميل في 2013.

وهذا ربما يفسر نجاح فنزويلا وليس السعودية بالاستحواذ على أعلى نسبة من الاحتياطي النفطي المكتشف؛ حيث تسيطر فنزويلا والسعودية بنحو 17,7% و15,8% على التوالي من الاحتياطي النفطي العالمي. وفيما يخص الإنتاج النفطي العالمي، تساهم السعودية وفنزويلا بنحو 13% و3,3% على التوالي؛ نظرًا لتباين مستويات القدرة الإنتاجية (انظر: الجدول رقم 2).

الجدول رقم 2: الاحتياطي العالمي للنفط والغاز، إحصاءات 2013

% من الإنتاج العالمي للغاز	% من الغاز الطبيعي المكتشف	% من الإنتاج النفطي العالمي	% من النفط الخام المكتشف	
1,0	3,0	3,3	17,7	فنزويلا
3,0	4,4	13,1	15,8	السعودية
4,6	1,1	4,7	10,3	كندا
4,9	18,2	4,0	9,3	إيران
-	1,9	3,7	8,9	العراق
-	1,0	3,7	6,0	الكويت
1,6	3,3	4,0	5,8	الإمارات
17,8	16,8	12,9	5,5	روسيا
-	-	2,7	2,9	ليبيا
20,5	5,0	10,8	2,2	الولايات المتحدة
-	2,7	2,7	2,2	نيجيريا
-	-	2,0	1,8	كازاخستان
4,7	13,3	2,0	1,5	قطر
3,4	1,8	5,0	1,1	الصين
-	-	2,7	0,9	البرازيل
-	-	2,1	0,8	أنجولا
2,3	2,4	1,7	0,7	الجزائر
1,7	-	3,4	0,7	المكسيك
3,2	1,1	2,0	0,5	النرويج
-	-	1,1	0,3	عمان
1,8	9,4	-	-	تركمانستان
-	2,0	-	-	أستراليا
2,1	1,6	-	-	إندونيسيا
2,0	-	-	-	ماليزيا
2,0	-	-	-	هولندا
1,6	-	-	-	المملكة المتحدة
21,8	11,0	12,4	5,1	أخرى
100	100	100	100	المجموع
		42,1	71,9	نصيب منظمة أوبك
22,8	28,5	16,5	7,8	دول الاتحاد السوفيتي سابقًا
4,9	0,8	1,7	0,4	الاتحاد الأوروبي

المصدر: شركة بريتيش بتروليوم - تقرير إحصاءات الطاقة، يونيو/حزيران 2014،
of world Energy June 2014 BP Statistical Review
<http://www.bp.com/en/global/corporate/about-bp/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html>

الفحم

خلافًا لما هو متعارف عليه، يعتبر الفحم ثاني أهم مصدر للطاقة بعد النفط ولكن قبل الغاز الطبيعي، بدليل تشكيله قرابة 30% من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة في 2013. وربما ترتفع النسبة مستقبلاً في ظل التقدير العالمي للفحم النظيف. بالطبع، لا يمكن إنكار عامل كلفة اقتناء الفحم قياساً ببعض المصادر الأخرى، الأمر الذي يفسر بشكل جزئي مدى انتشار هذا البديل، على الرغم من عدم قدرته على منافسة القطاع النفطي بالنسبة للاستهلاك.

ويلاحظ تراجع مستوى احتياطي الفحم من 1,039,181 مليون طن في عام 1993 إلى 984,453 مليون طن في 2003 إلى 891,531 مليون طن في 2013. لكن لا يعني ذلك الكثير؛ لأن بمقدور الكمية المكتشفة ضمان بقاء الإنتاج لنحو 113 سنة بناء على مستويات الإنتاج الحالية، أي لأكثر من قرن من الزمان.

لا غرابة، أن تستحوذ الصين على نصيب الأسد من إنتاج الفحم وتحديداً 47% بالنظر لتوافر المخزون من الاحتياطي والقدرة الإنتاجية، لكن دونما إغفال عامل عدم التشدد في المسائل البيئية. ويمكن للزائر ملاحظة مستوى الضباب والجو الملوّث في سماء العاصمة بكين كانعكاس لسياسة الدولة تجاه القضايا البيئية. لكن قد تتشدد السلطات الصينية في المسائل البيئية مستقبلاً بما في ذلك العمل في المناجم، الأمر الذي سوف يترك تداعياته بالنسبة لاستخدام الفحم كمصدر للطاقة في هذه البلاد المترامية الأطراف.

بالمقابل، تمتلك ألمانيا قرابة 4,5% من الاحتياطي، لكن نصيبها من الإنتاج العالمي للفحم في حدود 1% فقط. تعكس هذه الحقيقة تبني ألمانيا خياراً استراتيجياً تجاه استخدام الفحم؛ لأسباب تتعلق بالقوانين البيئية المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي. ويلاحظ عدم وجود ذكر لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص ثروة الفحم، سواء من حيث الاحتياطي المكتشف أو الإنتاج؛ لأسباب لها علاقة بالطبيعة والجغرافيا (انظر: الجدول رقم 3).

الجدول رقم 3: الفحم كمصدر رئيسي للطاقة، 2013

% من إنتاج الفحم	% من الفحم المكتشف	
12,9	26,6	الولايات المتحدة
4,3	17,6	روسيا
47,4	12,8	الصين
6,9	8,6	أستراليا
5,9	6,8	الهند
1,1	4,5	ألمانيا
1,2	3,8	أوكرانيا
3,7	3,4	جنوب إفريقيا
6,7	3,1	إندونيسيا
8,9	12,8	أخرى
100	100	المجموع
7,1	25,6	دول الاتحاد السوفيتي سابقاً
3,9	6,3	الاتحاد الأوروبي

المصدر: شركة بريتيش بتروليوم - تقرير إحصاءات الطاقة، يونيو/حزيران 2014،

of world Energy June 2014 BP Statistical Review

<http://www.bp.com/en/global/corporate/about-bp/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html>

الغاز

يأتي ترتيب الغاز في المرتبة الثالثة بعد النفط والفحم، من حيث المساهمة في استهلاك مصادر الطاقة. لكن يوجد شبه اتفاق حول تعزيز الأهمية المستقبلية للغاز كمصدر جوهري للطاقة على خلفية الاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي في قارتي أميركا الجنوبية وأميركا الشمالية، إضافة إلى الصين، فضلاً عن تنامي ظاهرة الغاز الصخري الأميركي كمصدر حيوي في ظل الاستخدامات الصناعية للغاز كمصدر حيوي لإنتاج الكهرباء على سبيل المثال.

اللافت هو حصول ارتفاع لحجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي المكتشف من 118 تريليون متر مكعب في عام 1993 إلى 157 تريليون متر مكعب في 2003، ومن ثمّ 187 تريليون متر مكعب في 2013 على خلفية الاكتشافات المستمرة في العديد من بقاع العالم، وخصوصاً إيران وروسيا (انظر: الجدول رقم 2). حيث يغطي الاحتياطي المكتشف

من الغاز الطبيعي قرابة 54 سنة، بناء على مستويات الإنتاج الحالية. لكن بمقدور الاحتياطي من الغاز الطبيعي من منطقة الشرق الأوسط - بما في ذلك قطر - الاستمرار لمدة 130 سنة، أي الأعلى في العالم في الوقت الحاضر.

الجدير بالإشارة أيضاً هو سيطرة ثلاث دول على الاحتياطي من الغاز، وهي على التوالي إيران وروسيا وقطر. خلافاً لقطر، هناك في العالم الغربي من يعتبر إيران وروسيا دولتين غير صديقتين لأسباب سياسية. كما لدى الغرب تجربة قاسية مع روسيا في مسألة تزويد أوروبا بالغاز، وبالأخص خلال فصل الشتاء؛ حيث يزداد الطلب على استهلاك الغاز لأغراض التدفئة. وربما تحدث تغييرات جوهرية لترتيب الدول الأكثر استحواداً على احتياطي الغاز بالنظر للاكتشافات المستمرة للغاز الصخري.

الهيدروالكتریک (الطاقة الكهرومائية)

يساهم هذا المصدر بنحو 6,7% من المزيج العالمي للطاقة، وذلك بهدف إنتاج الكهرباء من خلال إنشاء محطات للطاقة الكهرومائية على سدود الأنهار؛ لغرض الاستفادة من المياه. يعتبر البعض هذا المصدر نوعاً من المصادر المتجددة، بالنظر لحالة الاستفادة من عنصر الماء.

الطاقة النووية

شكّل هذا المصدر نحو 4,4% لاستهلاك مصادر الطاقة في عام 2013، وهي أقل نسبة منذ 1984. ويعود الأمر بشكل رئيسي إلى تراجع اليابان عن استخدام الطاقة النووية في أعقاب كارثة مفاعل فوكوشيما. وكرد فعل، قررت دول أخرى الحد من استخدام الطاقة النووية لأسباب يمكن تفهمها. كما يوجد لغط وتخوف عالمي من الاستفادة من هذا المصدر؛ كونه ممهداً للاستخدام العسكري غير السلمي، بدليل مواقف الدول الغربية من المشروع النووي الإيراني.

على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد قطعت الإمارات شوطاً لتأمين هذا المصدر من الطاقة، كما يتجلى ذلك من خلال إبرام اتفاق مع كوريا الجنوبية لإنشاء محطات للطاقة النووية خاضعة لإشراف الجهات الدولية ذات العلاقة. حيث تحتاج الإمارات الطاقة النووية؛ لتلبية الطلب المحلي من الطاقة الكهربائية في إطار النمو الاقتصادي الكبير في البلاد، وسعيها لتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي.

الطاقة المتجددة

تشكّل مصادر الطاقة المتجددة أقل من 3% من مزيج الطاقة، لكن النسبة قابلة للارتفاع؛ حيث توجد أسباب موضوعية وراء توقع تعزيز الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة بدل الغاز لإنتاج الكهرباء، على خلفية الحاجة لتعزيز إنتاج الكهرباء لتلبية الطلب الصناعي والمنزلي على الصعيد العالمي.

وفيما يخص المنظومة الخليجية، ينمو الطلب على الكهرباء بنسبة 8% سنوياً، ما يعني وجود الحاجة لمضاعفة الإنتاج مرة كل عقد من الزمن، وهو أمر مكلف وغير هين في الوقت نفسه. ومن شأن إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة توفير المزيد من النفط الخام والغاز لأغراض التصدير، وعليه تعزيز فرص رفع مستوى إيرادات الخزنة العامة.

إضافة لذلك تعتبر دول الخليج من بين أسوأ 14 دولة في مجال انبعاث ثاني أكسيد الكربون؛ بسبب مصادر الطاقة الهيدروكربونية أو الوقود الأحفوري، أي النفط والغاز. لكن من الممكن الحد من المشكلة عبر الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، والتي تتميز بالمحافظة على البيئة. ويتوقع على نطاق واسع تراجع كلفة الإنتاج المرتبطة بمصادر الطاقة المتجددة في السنوات القادمة؛ نظراً لتطور التقنية وارتفاع مستويات الإنتاج (1).

ومما يبعث على الاطمئنان أن دول مجلس التعاون وضعت أهدافاً للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2020؛ نظراً للحاجة للتخطيط السليم. في بعض التفاصيل، تأمل أبو ظبي بإنتاج 24% من حاجاتها من الكهرباء عبر مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2020، بما في ذلك إنتاج كميات معتبرة من الطاقة الشمسية والرياح والمخلفات. ومن ثمّ التقليل من الاعتماد على الغاز الذي يشكل نسبة 97% من الطاقة المستخدمة لإنتاج الكهرباء في الإمارات العربية المتحدة حالياً، وعليه يعدّ الهدف واقعياً وليس بالضرورة طموحاً (2).

ويمكن تفهم توجه إمارة أبو ظبي نحو تعزيز فرص الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة؛ لأسباب تتعلق باستضافتها لمقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إرينا). والعمل جار لإنشاء مدينة متخصصة قريبة من العاصمة أبو ظبي تحمل مسمى "مصدر" عبر شراكة بين جهات مختلفة تشمل "شركة مبادلة"، والتي تتمتع بثروة ضخمة؛ حيث بلغت قيمة الثروة

السيادية لشركة مبادلة قرابة 61 مليار دولار حتى سبتمبر/أيلول 2014، وذلك حسب إحصاءات معهد الثروة السيادية. وتدخّل ضمن الثروة السيادية للإمارات، بالنظر لكونها تتبع إمارة أبو ظبي(3).

وينتظر أن تتخذ إرينا من مدينة مصدر مقرّاً لها كمدينة تعتمد بشكل كامل على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح؛ لتلبية احتياجاتها من الطاقة، مع عدم السماح فيها باستخدام السيارات(4).

من جهة أخرى، لدى إمارة دبي وحدها خطة دقيقة لتنويع مصادر الطاقة في غضون عقد ونصف العقد، كما يتجلى من الجدول التالي:

الجدول رقم 4: تنويع مصادر الطاقة في دبي بحلول 2030

% من مجموع مصادر الطاقة	
71	الغاز
12	الطاقة النووية
12	الفحم
5	الطاقة الشمسية

المصدر: هيئة كهرباء وماء دبي، نقلاً عن لمياء القلاب، "الإمارات تستهدف إنتاج 24% من احتياجاتها من الكهرباء من مصادر نظيفة": وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، 27 يوليو/تموز 2014، الموقع الإلكتروني <http://www.zawya.com/ar/story/ZAWYA20140727192313>

بدورها، تسعى قطر لتوليد 16% من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة الشمسية بحلول عام 2018، وتعتبر هذه الخطة الأكثر طموحاً من غيرها في دول مجلس التعاون الخليجي(5).

تأكيداً للاهتمام الرسمي بالطاقة المتجددة، يُسجّل لدول مجلس التعاون نجاحها في استضافة مؤتمرات دولية رئيسية في مجال الطاقة المتجددة مثل القمة العالمية لطاقة المستقبل لعام 2013 في الإمارات، تنويجاً لاستضافة مقر إرينا في أبو ظبي. أيضاً، وقع الاختيار على قطر لاستضافة قمة الطاقة الشمسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

وتعزو الجهات ذات العلاقة مثل إرينا تأخر دول مجلس التعاون الخليجي في الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة للدعم المقدم لاستهلاك المصادر الهيدروكربونية، أي المشتقات النفطية والحال كذلك للغاز، سواء للأفراد أو المؤسسات. وليس من المستبعد أن تلجأ بعض دول مجلس التعاون مثل عُمان والبحرين وربما الكويت إلى خيار إعادة توزيع الدعم، وذلك في إطار التكيف مع هبوط أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2014. وربما تكون سلطنة عُمان هي السبّاقة بين دول مجلس التعاون في إعادة توزيع الدعم في 2015؛ بغية تعزيز دخل الخزنة العامة.

وفي سياق استهلاك الطاقة، كشفت دراسة متخصصة أن السعودية تحتل المرتبة السادسة عالمياً من حيث استهلاك النفط، والمركز السابع في مجال استهلاك الغاز. وبلغت الأرقام، تستهلك السعودية ما يصل إلى 750 ألف برميل يومياً خلال أشهر الصيف، أي أكثر من 10% من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام. لا شك بأنّ السعودية تتربع على عرش الدول المصدرة للنفط الخام، لكن يشكّل مستوى الاستهلاك خسائر للخزنة العامة للدولة وهدراً للطاقة وكُلّفها أخرى مثل الحاجة للتعامل مع التداعيات السلبية على البيئة، وضرورة ضخ أموال في البنية التحتية لمواكبة الطلب(6).

الاحتياطي الخليجي من النفط والغاز

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بوافر من الاحتياطي من النفط والغاز، أي 30% و21% على التوالي (انظر: الجدول رقم 5).

الجدول رقم 5: احتياطي النفط والغاز لدول مجلس التعاون للعام 2013

% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام	% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي
15,9	4,4
6,6	1,0
5,9	3,3

السعودية
الكويت
الإمارات

13,3	1,5	قطر
0,5	0,3	عمان
0,1	-	البحرين
22,6	30,2	المجموع

المصدر: شركة بريتيش بتروليوم - تقرير الطاقة يونيو/حزيران 2014،
Energy June 2014 BP Statistical Review of world
<http://www.bp.com/en/global/corporate/about-bp/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html>

فضلاً عن استحواذ المرتبة الأولى في مجال تصدير النفط الخام بلا منازع، فقد تحوّلت السعودية إلى أكبر منتج للذهب الأسود في عام 2013 على خلفية تعويضها للأسواق الدولية للنقص الذي حدث بسبب مشكلات الإنتاج في ليبيا وسورية واليمن لأسباب سياسية وأمنية، فضلاً عن إيران على خلفية تقييد الدول الغربية لتوريد النفط الإيراني؛ بسبب برنامجها النووي. ومن ثمّ تتمتع السعودية من بين سائر دول منظمة أوبك بقدرة زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام بنحو مليوني برميل في اليوم، متى ما تطلب الأمر.

بدورها، تعتبر قطر أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال عبر استحواذها على ثلث الإنتاج العالمي، الأمر الذي يعزّز من الدور الجوهري لدول مجلس التعاون على القطاع النفطي الدولي. بل تتميز قطر عن الدول الأخرى التي تمتلك احتياطي ضخ من الغاز، من خلال بناء وتدشين مشاريع لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وتضم قائمة الدول المستوردة للغاز الطبيعي المسال من قطر كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية والهند وإسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن دول أخرى. وتعتبر اليابان أول دولة تبرم اتفاقيات لتوريد الغاز الطبيعي المسال من قطر وتحديداً شركة جوبو إلكتروك باور كومبني في العام 1992، وفعلاً ذهبت أول شحنة من المنتج إلى الشركة اليابانية في عام 1997، وهي الشحنة التي دشنت دخول الاقتصاد القطري مرحلة جديدة من النمو والتطور.

واستمراراً لنفس الأداء، تؤكد تقارير شركة بريتيش بتروليوم أن قطر كانت المصدر الأهم للنمو الذي حصل للغاز الطبيعي المسال ما بين عامي 2013 و2014. حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر نحو 77 مليون طن سنوياً، وبمقدور قطر تعزيز مستوى الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال، في حال سمحت قوانين العرض والطلب بذلك.

وربما تضطر غالبية دول مجلس التعاون -باستثناء قطر- إلى استيراد الغاز في السنوات القادمة؛ لتلبية الطلب المحلي. ولا يعود هذا الأمر بالضرورة لوجود نقص في الإنتاج أو الاحتياطي، بل لطبيعة ارتباطات الدول بعقود لتوريد الغاز لعدد من الموردين عبر عقود طويلة الأجل تمتد بعضها إلى 20 سنة، وهي الطريقة الدارجة في هذه الصناعة. ويضاف لذلك الطلب المحلي على الغاز؛ لتلبية الحاجات التنموية مثل التصنيع والاستهلاك العام(7).

الغاز والنفط الصخري

يفرض الغاز والنفط الصخري -على حد سواء من الولايات المتحدة وبدرجة أقل من الصين- واقعاً جديداً للقطاع النفطي العالمي برُمته، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي. حيث يعد التنقيب عن الغاز الصخري عملية دقيقة ومعقدة تتطلب الاستفادة من وسائل التقنية المتطورة والحديثة لاستخراج الغاز الطبيعي غير التقليدي، لكنه على الرغم من ذلك يحقق تقدماً مضطرباً(8).

وفي هذا الصدد، تشير بعض الدراسات إلى أن الغاز الصخري استحوذ على 15% من عرض الغاز في 2013، لكن الرقم مرشح للوصول إلى 50% في غضون 20 سنة لا أكثر، بالنظر لاستخدامات الغاز لتوليد الكهرباء، إضافة إلى المجال الصناعي. في الوقت الحاضر، يشكّل الغاز الصخري 40% من إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي، والرقم مرشح للارتفاع.

كما من الممكن أن يصل المخزون من الاحتياطي النفطي الصخري قرابة 345 مليار برميل في السنوات القليلة القادمة، عبر الاستفادة من التقنية للوصول للمخزون في بواطن الأرض، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية. وتقترب هذه الإحصائية من حجم الاحتياطي النفطي لكل من السعودية وفنزويلا، أي 298 مليار برميل و265 مليار برميل على التوالي(9).

ويعتقد على نطاق واسع أن توافر كميات كبيرة وتجارية من النفط الصخري الأميركي ساهم في تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014. الحديث هنا عن تعزيز العرض العالمي مقابل الطلب، الأمر الذي ترك ولا يزال يترك أثره على الأسعار في إطار معادلة العرض والطلب.

وليس من الواضح فيما إذا كانت الأسعار المتدنية للنفط سوف تنال من إمكانية إنتاج النفط الصخري الأميركي - على وجه التحديد - لكميات تجارية بالنظر لكلفة عمليات التنقيب قياساً بالنفط الخام من المصادر التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي. ويوجد اعتقاد مفاده أن عمليات التنقيب عن النفط الصخري باتت أكثر كلفة بعد انتفاء الموارد السهلة نسبياً (10).

الخاتمة

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمستويات مرتفعة من مخزون بدائل الطاقة، وليس فقط النفط الخام والغاز الطبيعي المسال. صحيح، بأنّ الدول الخليجية الست تفترق لمصدر الفحم، لكنها تمتلك جانباً مهماً من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية؛ نظراً لطبيعة المناخ في هذه الدول، حيث تسطع الشمس لشهور عديدة. كما تتوفر أيضاً طاقة الرياح بالنظر لتوافر المساحة، وخصوصاً في السعودية. وفيما يخص الطاقة النووية، يفرض الخيار الوطني نفسه بدليل توجّه الإمارات العربية المتحدة لبناء محطات نووية عبر توقيع عقود مع كوريا الجنوبية للمساعدة في تلبية احتياجاتها من الطاقة، مع التأكيد على الاستخدام السلمي لهذا المصدر الحيوي عبر التنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة لضمان سلامة المنشآت.

يتوقع أن يحافظ القطاع النفطي على ديمومته في الاقتصاد العالمي من خلال استخدام المشتقات النفطية مثل وقود السيارات والديزل وغيرها؛ نظراً لأنه من الصعوبة بمكان إيجاد بدائل عملية وواقعية، وخير مثال على ذلك إمكانات الاستفادة من الطاقة النووية. ورغم ذلك، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي حجر الزاوية فيما يخص القطاع النفطي العالمي، سواء للمخزون المكتشف من الاحتياطي والحال كذلك للإنتاج، مع عدم إغفال نمو الأهمية النسبية للغاز والنفط الصخري في الولايات المتحدة الأميركية والصين.

* د. جاسم حسن - باحث ومحلل اقتصادي

- البحث مصادر
- (1) facts and figures :International Renewable Energy Agency (IRENA), Renewable energy in the gulf (1) <http://www.irena.org/DocumentDownloads/factsheet/Renewable%20Energy%20in%20the%20Gulf.pdf>
- (2) لمياء القلاب، " الإمارات تستهدف إنتاج 24% من احتياجاتها من الكهرباء من مصادر نظيفة": وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، 27 يوليو/تموز 2014، الموقع الإلكتروني: <http://www.zawya.com/ar/story/ZAWYA20140727192313>
- (3) Sovereign Funds Institute, Fund Ranking, Nov 2014 <http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>
- (4) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، "خيارات الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي"، صحيفة أخبار الخليج (البحرينية)، 13 أغسطس/آب 2013، الموقع الإلكتروني: http://www.akhbar-alkhaleej.com/12920/article_touch/40917.html
- (5) Council's Renewable Energy Targets — Considerable Or Weak? 9 July, 2013 Zachary Shahan Gulf Cooperation (5) <http://greenenergyinvesting.net/gulf-cooperation-councils-renewable-energy-targets-considerable-or-weak>
- (6) العربية، "التساهل بترشيد الطاقة يهدد موارد دول الخليج" حول دراسة معهد أكسفورد لدراسات الطاقة بعنوان "أفاق الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي: الفرص والحاجة للإصلاح" 9 سبتمبر/أيلول 2014، الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/09/09/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%84-%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.html>
- (7) "تمتلك 23% من الاحتياطي العالمي دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر قد تضطر إلى استيراد الغاز لتلبي احتياجاتها"، صحيفة الحياة، 12 ديسمبر/كانون الأول 2010، الموقع الإلكتروني: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2010/5/12
- (8) د. مصطفى البرزكان، "ثورة الغاز الصخري: هل تحقق استقلال أميركا من سيطرة الشرق الأوسط؟" مركز الجزيرة للدراسات، 20 يناير/كانون الثاني 2013، الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/issues/2013/01/2013120113758690180.htm>
- (9) for Shale-Based Energy, Shale Investments Could Reshape Global Market," The New Mark Scottjune, "Scouring the World (9) 2014 Times, 17 June 2014 <http://www.nytimes.com/2014/06/18/business/energy-environment/shale-investments-could-reshape-mabReward=relbias%3Ar%2C%7B%222%22%3A%22R1%3A12%22%7D&globalmarket.html?module=Search>
- (10) "تقرير: النفط الصخري أكثر تأثراً بهبوط الأسعار من التقليدي"، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/home/article/214001>

الخلاصات والنتائج

مركز الجزيرة للدراسات

7 الأمن الخليجي جزء من الأمن القومي العربي

2 قضايا الدفاع والأمن على رأس أجندة عمل المجلس

3 تطور الرأي العام الخليجي من قضية الوحدة الخليجية

4 التكامل الاقتصادي والمالي يجعلها تعمل ككيانات مستقلة

5 توزيع مقرّات مؤسسات وهيئات التعاون ضرورة بين الأعضاء

6 التهديدات جعلت الاتحاد ضرورة وليس مجرد خيار

7 الاتحاد الكونفيدرالي خيار قائم لحفظ سيادة الدول الأعضاء

8 الانتقال من مرحلة إدراك المخاطر إلى إيجاد آليات لمواجهتها

9 إعادة تموضعها إقليمياً يحسن مكانتها الجيوسياسية

10 انتهاج سياسة مرنة في توسيع عضوية مجلس التعاون

11 الخلافات في الأجندات الخارجية قد يهدّد مستقبل وحدتها

12 المصالح الأمنية والاقتصادية تعزز مفهوم الاندماج بينها

13 الطائفية السياسية والإرهاب بدول الجوار من أهم التحديات

14 دول المجلس مطالبة بتأمين موارد مائة أكثر وفرة وأقل كلفة

15 الحاجة لتطوير مصادر بديلة للطاقة للحفاظ على مستويات الدخل

"الخلاصات والنتائج"

لم تكن أزمة سحب السفراء من الدوحة هي التحدي الوحيد في مسيرة مجلس التعاون، وإن هددت كينونة مسيرة التعاون الخليجي ووضعت علامات استفهام كثيرة وكبيرة حول مستقبل هذه المسيرة وخياراتها؛ إذ شهد العام ذاته حزمة متزامنة ومتراصة من التحديات والتهديدات الأمنية النابعة من تفاعل التطورات المتسارعة والتغيرات الجيوبوليتيكية التي شهدتها البيئة الإقليمية الأوسع في منطقة الشرق الأوسط.

التدابير اللازمة لدرء خطر الإرهاب

- بناء دولة المواطنة
- تسريع حطى الوحدة والتكامل
- مواصلة الجهود الإصلاحية الداخلية

(الجزيرة)

متّلت 2014 سنةً عصيبة لمسيرة التعاون الخليجي، حيث واجهت هذه المسيرة تحديات كبيرة، وشهدت أزمات عاصفة على نحوٍ كاد يهدّد وجودها كمظلة تعاونية بين دول الخليج الست الأعضاء فيها.

فقد شهد الربع الأول من العام 2014 تطوراً نوعياً غير مسبوق في مسيرة مجلس التعاون منذ تأسيسه، وتمثل ذلك في سحب سفراء ثلاث دول من أعضائه -المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين- من دولة قطر في مارس/آذار 2014؛ إثر خلافات سياسية ذات علاقة بعددٍ من القضايا والملفات الإقليمية الساخنة، التي تفجرت في السنوات الأخيرة كإفرازات لما سُمّي بـ"ثورات الربيع العربي".

وقد عمّق من هذه الأزمة الدبلوماسية امتدادها زمنياً لأكثر من ثمانية أشهر، إذ لم تنفجر حلقات الاحتقان الخليجي-الخليجي سوى بعد اجتماع القادة الخليجيين في قمة الرياض التشاورية في السادس عشر من نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ومن ثمّ عودة السفراء إلى الدوحة مجدداً قبل انعقاد القمة الخليجية الخامسة والثلاثين فيها في التاسع من شهر ديسمبر/كانون الأول 2014.

ولم تكن "أزمة الثقة" التي خلّفتها أزمة "سحب السفراء" من الدوحة هي التحدي الوحيد -إن كان الأبرز والأهم- والتي شكّلت تهديداً لكينونة مسيرة التعاون الخليجي، ووضعت علامات استفهام كثيرة وكبيرة في آن معاً، حول مستقبل هذه المسيرة وخياراتها؛ بل لقد شهد العام 2014 أيضاً حزمة متزامنة ومتراصة من التحديات والتهديدات الأمنية النابعة من تفاعل التطورات المتسارعة والتغيرات الجيوبوليتيكية التي شهدتها البيئة الإقليمية الأوسع في منطقة الشرق الأوسط، وهي التحديات والتهديدات التي لم تكن كذلك منبئة الصلة بتداعيات المراحل الانتقالية لدول "الربيع العربي" أو بعضها على الأقل، والتي تم استعراضها في مقدّمة هذا الملف.

انطلاقاً من ذلك، وفي ضوء ما تناولته الأوراق البحثية، التي قدّمها كوكبة من الخبراء والباحثين والأكاديميين المعنيين بالشأن الخليجي، من خلال خمسة محاور رئيسية، يمكننا التوصل لمجموعة من الخلاصات والنتائج العامّة من منظور تقييم مسيرة التعاون الخليجية واستشراف مسارها المستقبلي، وذلك على النحو التالي:

• **أولاً:** سيطر الدافع الأمني على إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مطلع ثمانينات القرن الماضي، وفرضت معطيات البيئة الإقليمية والدولية آنذاك أن تكون قضايا الدفاع والأمن على رأس أجندة عمل المجلس طوال أكثر من عقدين من الزمن.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته -وما تزال- المقومات والخصائص المشتركة بين دول المجلس الست، على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في تحفيز المسيرة التكاملية فيما بينها خلال المراحل السابقة، وكون هذه المقومات تمثل عاملاً دفع قوياً لتطوير هذه المسيرة خلال السنوات المقبلة.

• **ثانياً:** رغم تأكيد دول مجلس التعاون على أن أمن الخليج يضمنه أبنائه، فقد ميّزت بين أمن دول الخليج العربية وبين أمن الخليج وفق المنظور الإيراني، ما نتج عنه وقوفها إلى جانب العراق في حربه ضد إيران خلال عقد ثمانينات القرن الماضي، كما أكدت دول المجلس على أن الأمن الخليجي هو جزء من الأمن القومي العربي، وليس منفصلاً عنه، كما حاولت إيران أن تروّج لذلك.

• **ثالثاً:** شهدت مواقف الرأي العام غير الرسمي في الخليج تطوراً ملحوظاً عبر الزمن من قضية الوحدة الخليجية.

فعندما تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لم يتم أخذ الرأي العام الخليجي في الحسبان، وفي خضم الأحداث المتلاحقة التي مرّ بها المجلس في السنوات الـ 33 من عمره، وكان أهمها وأخطرها الغزو العراقي للكويت في أغسطس/أب 1990، لم تكن الوحدة من الأمور المطروحة بقوة على أجندته، أو على أجندة الرأي العام، الذي رأى أن أهم ما يجتمع عليه مسؤولو هذه الدول هو التنسيق الأمني والسياسي.

ولكن تجددت وتكثفت الدعوات الشعبية لتسريع خطوات الاتحاد الخليجي عقب "ثورات الربيع العربي"، باعتبار الوحدة عاملاً ضرورياً وليست خياراً؛ من أجل تحقيق الرفاهة والرخاء لشعوب دول التعاون.

• **رابعاً:** إن العوامل المشجعة لدول الخليج الست على تحقيق تكاملها الاقتصادي والمالي، ومن ثمّ العمل ككتلة اقتصادية موحدة متناغمة، تعدّ أكبر مقارنة بالعوامل التي تجعلها تعمل ككيانات مستقلة دون تنسيق بينها.

ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل وميزات، أهمها: القرب الجغرافي، وتشابه البنى الثقافية والاجتماعية ممثلة في العادات والتقاليد، وهو الأمر الذي يساعد في إفراز تشريعات وقوانين مشابهة؛ مما يُسهّل عملية ضمّها في قوانين موحدة.

• **خامساً:** رغم الإنجازات التي حققتها دول الخليج على صعيد تعاونها الاقتصادي الجماعي، إلا أن هناك مجموعة من العقبات التي ما زالت تعترض بلوغ هذا التعاون أعلى مراتب التكامل الاقتصادي، ويأتي في مقدمة هذه الإشكاليات: محدودية دور القطاع الخاص الخليجي في النشاط الاقتصادي، وضعف البنية الملائمة لنموه، وبطء الخطوات نحو تكامل أسواق المال الخليجية، وشح قاعدة البيانات الخليجية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الوطني، وفرص الاستثمار والتشريعات في كل دولة خليجية على حدة.

• **سادساً:** من أجل مستقبل أفضل للتكامل الاقتصادي الخليجي، لأبدّ من وجود تنسيق أكبر بين دول الخليج يرتكز على زيادة المنافع للدول الأقل وزناً وثقلاً، والعمل على توزيع مقرّات مؤسسات وهيئات التعاون الاقتصادي والمالي في مختلف الدول الأعضاء بالمجلس، وإبعاد الأثر السياسي عن مجالات التعاون الاقتصادي.

• **سابعاً:** ظلّ التعاون العسكري غائباً عن مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه، حتى فرضت التطورات الجيوبوليتيكية في المنطقة منذ الحرب العراقية الإيرانية في مطلع ثمانينات القرن الماضي توقيع اتفاقية أمنية شاملة بين دول المجلس عام 1982.

وتُعزى أسباب تراجع التعاون العسكري الخليجي إلى الطبيعة المتكتمة للجهد العسكري، وترابط أمن الخليج العسكري بأكثر من نظام أمني خارجي، وبالرغم من ذلك فقد نجحت دول مجلس التعاون في تحقيق درجة عالية من التنسيق العسكري في مجالات عدة منذ العام 1981 تحت شعار إقامة بنية تنسيق دفاعية.

• **ثامناً:** نجحت دول الخليج في الانتقال مؤخراً من مرحلة إدراك المخاطر إلى مرحلة إيجاد آليات لمواجهةها، وذلك بفعل التحديات الأمنية التي أصبحت تواجهها في المنطقة (العراق، إيران، اليمن)، ومع ذلك يبقى أكبر معوقات التعاون العسكري الخليجي ممثلاً في صعوبة إحضار اعتقاد صانع القرار الخليجي بأن أمن الخليج مصلحة دولية، ولأبدّ من حمايته بقوة عسكرية أقوى من التجمع العسكري الخليجي الحالي.

• **تاسعاً:** أصبح الاتحاد ضرورة وليس مجرد خيار لدول مجلس التعاون، وذلك بالنظر إلى التهديدات التي أصبحت تتعرض لها في المرحلة الراهنة، والمتوقع أن تزداد تداعياتها وتتعاظم خطورتها خلال المستقبل المنظور، حيث يمكن للاتحاد الخليجي أن يخلق كياناً جديداً يتحمل العبء عن الحكومات الخليجية منفردة، ويفضي إلى وحدة أكبر وأقوى.

ويأتي في مقدمة التحديات التي تُعجل بدعم تحقيق الاتحاد: الانكشاف الاستراتيجي لبعض دول المجلس، وغموض مستقبل الطاقة الخليجية، وتزايد القوى الاقتصادية الضخمة التي ستتشكل في المنطقة عدداً وكماً، فضلاً عن الانكشاف السكاني والخلل البيئي (سياسياً، اقتصادياً) لبعض دول المجلس، إضافة إلى الحاجة التي يفرضها التقارب الثقافي والمجتمعي البيئي من أجل تطبيق الوحدة بين شعوب مجلس التعاون.

• **عاشراً:** أن النموذج الأمثل والأساس الأقوى والأكثر واقعية الذي يجدر أن يُبنى عليه تشكيل الاتحاد الخليجي المأمول، هو التكامل الإقليمي أو الدولي، الذي يسعى إلى توفير حالة يتحقق من خلالها التعاون الاقتصادي والسياسي خليجياً، وفق إطار إقليمي ودولي آمن تخفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم النزاعات.

وفي هذا السياق، يصبح من المتحتم على دول الخليج البحث جدياً في مدى ملائمة شكل الاتحاد الكونفدرالي لها، والذي من شأنه أن يحفظ السيادة لدول المجلس كل على حدة، وبما لا يتعارض مع الرؤية الجماعية للاتحاد المنتظر.

• **حادي عشر:** أن السياق الإقليمي الضاغط على دول مجلس التعاون الخليجي يدفعها باستمرار إلى محاولات إعادة تموضعها الإقليمي؛ بغرض تحسين مكانتها الجيوسياسية، وتجنّبها مخاطر التحديات والتهديدات المحتملة.

وقد حدثت محاولات إعادة التموضع هذه مرتين -حتى الآن- خلال مسيرة المجلس، كانت أولاهما تحت وطأة الضغوطات الجيوسياسية المختلفة أواخر سبعينات القرن الماضي ومطلع ثمانيناته، وذلك عن طريق إنشاء المجلس في عام 1981، فيما أدت الضغوطات الجيوسياسية الناشئة منذ عام 2011 إلى المحاولة الثانية لإعادة التموضع الإقليمي لدول المجلس، والتي حاولت العمل على تحسين مكانتها الجيوسياسية عن طريق محاولة إعادة تموضع جديدة ذات أبعاد ثلاثة، تتمثل في: انتهاج سياسة خارجية نشطة، وتعزيز أوجه التنسيق والتكامل ضمن المنظومة الخليجية، والتوجّه نحو توسيع عضوية مجلس التعاون.

• **ثاني عشر:** أن الهدف الرئيس من أية عملية توسيع -حالية أو مستقبلية- لعضوية مجلس التعاون يكمن في محاولة إيجاد فضاء سياسي مشترك يضم أعضاؤه القيم السياسية ذاتها لدول المجلس الست الحالية، ويشمل دولاً تعيش أوضاعاً سياسية وثقافية واقتصادية متشابهة، وتحديات أمنية مشتركة.

وتكتسب عملية التوسيع هذه أهمية خاصة لدول المجلس، خاصة في ظل عجز جامعة الدول العربية عن لعب الدور المنوط بها في توفير الحد الأدنى من أوجه التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني والدفاعي لمواجهة التحديات والتهديدات.

ونظراً للإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمني -وربما تلك المتصلة بتوجهات الرأي العام الخليجي المحلي- يميل مجلس التعاون إلى انتهاج سياسة مرنة في توسيع عضويته، حيث لا تتطلب بالضرورة الانضمام الكامل للدولة المدعوة إليه، بل قد تحصل على صفة "مراقب".

• **ثالث عشر:** على الرغم من عدم خلوّ مسيرة مجلس التعاون من وجود خلافات بين دوله، كما هو الحال في كافة المنظمات والتجمعات الإقليمية، حيث الخلافات الخليجية-الخليجية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن أزمة سحب سفراء 3 دول أعضاء بالمجلس من الدوحة في الربع الأول من عام 2014 مثّلت علامة نوعية فارقة؛ حيث كادت تُهدّد العمل الخليجي المشترك، وتؤثر سلبياً على منظومة مجلس التعاون واختلالها.

ولم تتبع خطورة هذه الأزمة من كونها تطوراً غير مسبوق في تاريخ مسيرة التعاون الخليجية طوال أربعة عقود، بل الأهم كانت بمثابة "حدث كاشف" لطبيعة وعمق التباين بين العواصم الخليجية فيما يتعلق بتوجهات سياساتها الخارجية، وأولويات دبلوماسيتها، وكذلك التعارض أحياناً عوضاً عن التقاطع في مصالحها على المستويين العربي والإقليمي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يخلق "أزمة ثقة" بين دول مجلس التعاون، تلك الأزمة التي قد تحتاج لجهود كبير وزمن طويل من أجل تجاوزها، أو على أقل تقدير تقليص حجمها والحد من تداعياتها السلبية على المسيرة التكاملية الخليجية.

• **رابع عشر:** أبدت الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي نضجًا واضحًا في التعامل مع "أزمة سحب السفراء" ونجحت في احتوائها، غير أن هذا النجاح جاء مدفوعًا -إلى حد بعيد- بفعل المخاوف الخليجية المشتركة من التحديات الأمنية الراهنة في المنطقة، والتي أسهمت في تقريب السياسات الخارجية لتلك الدول وتوحيد الصفوف مرة أخرى. ومن ثم، فإن هذا التقارب ربما يكون مؤقتًا، وتخفي أسبابه مع تجاوز التحديات الراهنة، وسرعان ما تظهر حينها مرةً أخرى الخلافات في الأجندات الخارجية بين التكتلات السياسية، التي ظهرت مؤخرًا داخل المجلس.

• **خامس عشر:** برغم افتقاد مجلس التعاون لنظام راسخ وقوي وواضح يُنظّم العلاقة بين دوله، ويُقرب من مصالحها، ويُوحّد من مواقفها السياسية تجاه القضايا الخارجية؛ فإنّ المقومات والخصائص المشتركة لهذه الدول ستعزّز -عاجلاً أم آجلاً- مفهوم الاندماج، وستقرب بين مصالحها ومواقفها الخارجية.

• **سادس عشر:** تعتبر الطائفية السياسية والإرهاب اللذان يعصفان بدول الجوار، من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، وبرغم أن خطر الإرهاب ما يزال لا يشكل خطرًا داهمًا في دول المجلس، إلا أن بذور الطائفية بدأت تظهر في بعض دوله.

وتتمثل خطورة ذلك في كون الطائفية والإرهاب توعمين شريرين متداخلين لا يمكن معالجة الأول دون ترك الآخر، كذلك فهما متشابهان في السلوك الخارجي، الأمر الذي يستدعي توفير معالجات سريعة وناجعة للمسببات الحقيقية لهاتين الظاهرتين، على مختلف المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.

• **سابع عشر:** تُظهر المؤشرات الحالية أن الطائفية والإرهاب لا يشكّلان خطرًا على أمن مجلس التعاون الخليج في المدى القريب، ويعني ذلك أن دول الخليج -في المدى القصير- ستبقى واحة خضراء وسط صحراء مجدبة.

أما على المدى المتوسط، فإنّ خطورة هاتين الظاهرتين ستكون مرهونة بزخم التدخلات الخارجية تجاه مساندة الحراك الطائفي في الخليج ومحيطه، ومرتهنة أيضًا بتقارب وتوحد نشاطات حركات الإسلام السياسي والجهادي والفكري أيضًا في المنطقة، وقدرة اللاعبين الخارجيين على إدارة وتوجيه هذه القوى للتأثير في معادلة الأمن الخليجي القائمة.

• **ثامن عشر:** لكي تحافظ دول الخليج على وحدتها الوطنية، وتصون استقرارها السياسي والاجتماعي من مخاطر الإرهاب والطائفية، فإنّ ذلك يستلزم من منظومة هذه الدول اتخاذ حزمة من التدابير، أهمها:

1. بناء دولة المواطنة؛ بما تعنيه من تعزيز الهوية الوطنية والخليجية الجامعة، من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، والنظر للفرد لبناء على مواظنته وكفاءته وليس على طائفته أو قبيلته، والتأسيس لشبكة من العلاقات الاجتماعية يسودها السلام والتسامح وقبول الآخر.
2. تسريع خطى الوحدة والتكامل للوصول إلى النموذج الاتحادي المأمول، باعتباره الدرع الذي يصدّ الطائفية، ويقضي على الإرهاب، ويدحر العدو الخارجي.
3. مواصلة الجهود الإصلاحية الداخلية، وتحقيق التوافق السياسي والمجتمعي في دول الجوار؛ لمعالجة النزاعات الطائفية الموجودة فيها، وبخاصة في كلٍّ من: العراق، واليمن.

• **تاسع عشر:** تواجه دول الخليج العربية مأزقًا حقيقيًا في تأمين مواردها المائية، التي بدأت تشحّ وتنضب تدريجيًا لعوامل طبيعية وبشرية موضوعية عديدة، إذ تشير التقديرات الدولية المتخصصة إلى احتمالات ظهور عجز مائي شديد في دول الخليج العربية بحلول عام 2030، وترجّح دخول هذه الدول ضمن حزام الندرة المائية؛ وبالتالي فإنّ دول مجلس التعاون مطالبة بالبحث عن موارد مائية بديلة، أكثر وفرة وأقل كلفة؛ لتحقيق أمنها المائي على المدى المتوسط والبعيد، ويأتي في مقدمة ذلك: موارد المياه غير التقليدية، والموارد المائية المتجددة.

• **عشرون:** تبقى دول مجلس التعاون الخليجي مُطالبّة بتطوير مصادر بديلة للطاقة خلال العقد المقبل؛ لضمان الحفاظ على مستويات الدخل الوطني.

فعلى الرغم من تمتع دول الخليج بمستويات مرتفعة من مخزون الطاقة التقليدي خاصة: النفط الخام والغاز الطبيعي المسال؛ فإنّ التطورات الحالية التي تشهدها أسواق النفط العالمية، والهبوط الحاد وغير المنضبط لأسعار النفط وبخاصة خلال الربع الأخير من العام 2014، تقتضي من دول الخليج استثمار ما لديها من ميزات تنافسية في مجال الطاقة المتجددة، كالتقوية الشمسية والرياح.

صفوة القول: إن المرونة التي أبدتها دول مجلس التعاون الخليجي في تجاوز "أزمة السفراء" خلال عام 2014 من جهة، وحفاظها على الحد الأدنى من التنسيق والتعاون في شتى المجالات - رغم هذه الأزمة- في مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية التي شهدها العام ذاته؛ كل ذلك يؤكد أن مسيرة التعاون والتكامل الخليجية ما زالت مؤهلة وقادرة على بلوغ غاياتها الكبرى، الهادفة إلى تحقيق مزيد من الرخاء والإخاء والرفاهية لشعوب دول الخليج.

-انتهى -